



Università
Ca' Foscari
Venezia

Corso di Laurea Magistrale
in
Lingue, Economie e Istituzioni dell'Asia e dell'Africa
Mediterranea.

Tesi di Laurea

L'Egitto e l'ascesa del governo militare
tra autoritarismo e interessi economici.

Relatore

Ch.ma Prof.ssa Barbara De Poli

Correlatore

Ch.mo Prof. Marco Salati

Laureando

Claudia D'Ortona
Matricola 847040

Anno Accademico

2017/2018

INDICE

Cronologia degli eventi.....	5
7.....	المقدمة
Introduzione.....	11
1. La costruzione di un nuovo Egitto	
1.1 23 luglio 1952	15
1.2 Nāṣer e la nascita del 'Nasserismo'	18
2. La fase neoliberista	
2.1 La Presidenza di 'Anwar al-Sādāt: scelte politiche ed economiche	26
2.2 Ḥosnī Mubārak al governo: dagli anni Ottanta alla crisi del 2011	32
3. Le Rivolte del 2011: punto di svolta o impasse?	
3.1 I precedenti.....	45
3.2 Presupposti economici e politici delle Rivolte in Egitto.....	46
3.3 I Protagonisti	49
3.4 Il ruolo dei social media	61
3.5 Dal 'Giorno della Rabbia' alla vittoria di Muḥammad Mursī	63
3.6 Il governo Mursī (30/06/2012-03/07/2013).....	67
3.7 Rivolta o Rivoluzione	70

4. Il governo di ‘abd al-Fattāḥ al-Sīsī

4.1 Il governo di transizione e la Costituzione del 2014	73
4.2 Prima vittoria di al-Sīsī.....	74
4.3 Democrazia delegativa: considerazioni	75
4.4 Lotta al terrorismo e sicurezza nazionale.....	77
4.5 Il sistema economico militare	80
4.6 Finanziamenti esteri	86
4.7 Diritti Umani.....	90

5. Elezioni Presidenziali 2018: uno studio

5.1 Democrazia. Princìpi generali.....	95
5.2 Alle origini dell'autoritarismo	99
5.3 ‘Authoritarian Upgrading’ e ‘Autoritarismo elettorale’	100
5.4 La Campagna elettorale	106
5.4.1 I candidati	107
5.4.2 L'opposizione	123
5.5 Le giornate del voto.....	124
5.6 Risultati: Considerazioni	126
5.7 L'insediamento	129

Conclusione.....	131
------------------	-----

Appendice.....	135
----------------	-----

Bibliografia.....	163
-------------------	-----

Video	172
-------------	-----

Cronologia degli eventi

- 1914- Il Regno Unito pone il Protettorato de facto sull'Egitto
- 1922- L'Egitto ottiene l'indipendenza
- 1936- Trattato anglo-egiziano; formazione dell'esercito nazionale egiziano
- 1952- Colpo di stato dei Liberi Ufficiali; fine della monarchia e nascita della Repubblica
- 1954- Ġamāl 'abd al-Nāṣer diventa Presidente dell'Egitto; gli Inglesi lasciano il Paese
- 1956- Nazionalizzazione del Canale di Suez
- 1958- Nascita della Repubblica Araba Unita (RAU)
- 1961- Fine dell'esperienza RAU
- 1967- Guerra dei Sei Giorni
- 1970- Morte di al-Nāṣer e successione di 'Anwar al-Sādāt; adozione della politica dell'*infitāḥ*
- 1973- Guerra dello Yom Kippur
- 1978- Fondazione del Partito Nazionaldemocratico (NDP)
- 1979- Accordi di Camp David
- 1981- Assassinio di al-Sādāt e successione di Ḥosnī Mubārak
- 1990- Inizio degli aggiustamenti strutturali
- 2004- Formazione del movimento *Kifāya!*
- 2008- Nascita dal Movimento 6 Aprile; crisi economica mondiale
- 2009- Il 25 gennaio diventa Festa nazionale della Polizia
- 2010- Formazione del gruppo *Kullinā Ḥāled Sa'īd*
- 2011- Le Rivolte Arabe scuotono i Paesi MENA; fondazione del partito islamista FJP
- 2012- Muḥammad Mursī vince le elezioni presidenziali; nasce il movimento di opposizione *Tamarrod*; la nuova Costituzione viene varata

- 2013- Mursī viene deposto da ‘abd al-Fattāḥ al -Sīsī; i Fratelli Musulmani sono messi al bando e dichiarati associazione terroristica
- 2013- Governo di transizione di ‘Adlī al-Manṣūr; la nuova Costituzione viene varata
- 2014- ‘abd al-Fattāḥ al-Sīsī vince le Elezioni Presidenziali
- 2015- Nuova legge antiterrorismo; inaugurazione del Nuovo Canale di Suez
- 2017- Indette le Elezioni Presidenziali 2018
- 2018- al-Sīsī vince il secondo mandato

المقدمة

اخترت البحث في هذا الموضوع لأنني زرت مصر مرتين، في عام 2003 وفي عام 2015، ولكن ما كانت لدي الأدوات الضرورية لفهم السياق. عندما درست أحداث ميدان التحرير من وجهات نظر مختلفة اهتمت كثيراً بالنظام المصري. لذلك قمت بالبحث عن معلومات كثيرة بهذه الصدد ومن ثم كتبت هذه الأطروحة.¹

اعتمدت في كتابة هذه الأطروحة على كتب ومقالات لباحثين خبيرين في هذا المجال وكذلك أيضاً فيديوهات ومعلومات من وسائل الاعلام الاجتماعية. وكانت هذه المواد بلغات ثلاثة: الإيطالية والإنجليزية والعربية. المهم أنني بعد خمس سنوات أستطيع الآن قراءة المقالات واستماع خطابات باللغة العربية وكذلك يمكنني استخدام معلومات بشكل مباشر وبدون أي تدخلٍ.

أقدم في هذا العمل النهائي دور الجيش في مصر، كيف أنشئ الجيش المصري وكيف أصبح النظام المعروف في يومنا هذا. بعد هذه المرحلة تطرقت إلى هدف الأطروحة في الفصل الأخير هو تحليل الحملة الانتخابية الرئاسية وشرح أنه من المستحيل وضع حدّاً للسيطرة العسكرية والاستبدادية.

يبدأ البحث من بداية تأسيس الجيش، عندما كان البريطانيون يحتلون مصر طوال فترة انتدابهم. قمت باستعادة الذاكرة خلال الأحداث المهمة التي كانت بمصر في فترة رئاسة جمال عبد الناصر (1954-1970) وأنور السادات (1970-1981) وحسني مبارك (1981-2011) ومحمد مرسي (2012-2013) وعبد الفتاح السيسي (2014-). المجالات التي أتحدث عنها هي السياسية والاقتصادية ودور الجيش والشرطة في البلد.

¹ Si ringrazia il dott. Yaser Odeh per la revisione del testo in lingua.

يتحدث الفصل الأوّل من الأطروحة عن جمال عبد الناصر وسياسته والقرارات الاقتصادية التي تبناها خلال ستّ عشرة سنة من حكومته. في عام 1952 قام الضباط الأحرار بانقلاب عسكري على الملك فاروق. أصبح جمال عبد الناصر (وهو من الضباط الأحرار) في عام 1954 رئيساً لجمهورية مصر العربية. بنى ناصر خلال حكومته نظام عسكري استبدادي. سبب تأثير جمال عبد الناصر على البلد تغييراً في كلّ الجوانب الاجتماعية والاقتصادية والسياسية. كان دور السلطة قوياً ومركزياً طوال حكومة ناصر وتدخلت في الاقتصاد الوطني الذي كان تابعاً لمبادئ الاشتراكية العربية. كان ناصر شخصية قوية ومؤثرة وكان كل المصريين يحبّونه وفي بيوتهم يعلّقون صورته. يُذكرونه بأنّه أفضل رئيس عربي حتى الآن.

تحدث الأطروحة في الفصل الثاني عن فترة الانفتاح الاقتصادي. تغيّرت مصر مرة ثانية بعد موت عبد الناصر. بدأ هذا التغيير منذ 1970 في عهد أنور السادات حيث تحوّل النظام الاقتصادي بسبب سياسة الانفتاح. ازداد تدخل الجيش، بفضل هذه السياسة، في الاقتصاد الوطني بسبب التمويل الأمريكي الذي تعطيه واشنطن سنوياً للجيش المصري بعد اتفاقية كامب دافيد (1979). أصبحت قوة الجيش قوة اقتصادية منذ ذلك الحين. ولكن بقيت مصر بين صعوبات اقتصادية كثيرة بالرغم من كل صفقات الجيش الاقتصادية.

ازدادت المشاكل في البلد خلال حكم حسني مبارك الذي طال نحو ثلاثين سنة. تطوّر خلال هذه السنوات جهاز أمن تابع لإرادة الرئيس مباشرة. كانت الشرطة والبلطجية الأدوات الرئيسية لقمع كلّ المتمردين وأي احتجاج ضدّ النظام ورئيسه. كانت أحداث العنف منتشرة من قبل القوات المسلّحة والشرطة ضدّ المواطنين الناشطين. استخدم مبارك خلال هذه الفترة قدرته لتعيين أفراد الجيش أو العسكريين المتقاعدین في مناصب

حيوية للاقتصاد الوطني. انتهى حكم مبارك في عام 2011، عندما انفجر غضب الناس ضد النظام الطويل.

يقدم الفصل الثالث من هذا العمل أحداث الاحتجاجات في عام 2011. كانت الاحتجاجات في عام 2011 نتيجة القمع والأزمة الاقتصادية واستياء المواطنين وهي معروفة باسم «الربيع العربي». بدأ «الربيع العربي» في تونس وبعد ذلك انتشر في كل الشرق الأوسط تحت شعار «الشعب يريد إسقاط النظام». صاح الناس في مصر «يسقط، يسقط حسني مبارك» و«عيش، حرية، عدالة اجتماعية». يقدم هناك العناصر والأحداث المهمة لفهم دور الجيش خلال هذه الاحتجاجات وبعدها. يمكننا أن نقول إن سيطرة النظام كانت قوية جداً. بعد المظاهرات في ميدان التحرير لم يتغير الحال في مصر: استمرّ حكم العسكر وسيطرته على الاقتصاد والسياسة والمجتمع. جرت الانتخابات في مصر في 2014 وكانت الانتخابات الأولى منذ سنوات كثيرة ونجح فيها الإخوان المسلمون حيث أنه مثل حدث سياسي مهم للبلد: كانت هذه الفرصة الأولى للإخوان لحكم البلد. وطال حكم الإخوان عاماً واحداً فقط (2013-2014) وسقط نتيجة انقلاب عسكري من قبل الجيش على يد عبد الفتّاح السيسي.

يتحدث الفصل الرابع عن مصر خلال حكم عبد الفتّاح السيسي وسياسته الداخلية مثل الدستور الجديد والقوانين المهمة، وعن سياسته الخارجية وكل ما يتعلق بالعلاقات الدولية مع القوى الكبرى والتمويل الخارجي. يشرح العمل دور الجيش في الاقتصاد وفي المصانع الوطنية.

في الختام يحلّل الفصل الأخير العملية الانتخابية الرئاسية التي أجريت بين أيلول 2017 حتى آذار 2018. يقدم التحليل معنى الديمقراطية وكيف تمّ منع المرشّحين من الاشتراك في الانتخابات: من؟ ولماذا؟ وكيف؟ هي أسئلة حاولت الإجابة عليها. لعبت

المقالات على جرائد عربية ودولية وفيديوهات موجودة على الإنترنت دوراً مهماً لهذا التحليل. ساعدني في هذا الفصل فهم اللغة العربية والعامية المصرية.

بعد دراستي المرّكزة في المؤسسة العسكرية وتاريخها ودورها في مصر رأيت فيما يتعلّق بالقضية في البلد أنّ من الصعب تغيير الحال في مصر. موارد الجيش والنظام المالية التي تأتي من الخارج (من العالم العربي ومن البلدان الغربية والآسيوية) هي تدعم سياسة النظام. فضلاً عن ذلك، النظام لديه موارد بشرية ويستخدمها لمراقبة البلد والمواطنين بشكلٍ واسع. سنرى في المستقبل إذا سيكون أي تحوّل.

Introduzione

L'Egitto, tra tutti i Paesi arabi, ha sempre rappresentato un interesse particolare per me. L'idea di questa tesi è nata mentre mi avvicinavo allo studio della formazione dell'Egitto quale identità nazionale e dall'analisi da un nuovo punto di vista delle Rivolte in Piazza Taḥrīr. Approfondire lo studio sulla situazione dell'Egitto in questo momento storico ha implicato il ripercorrere gli ultimi sessant'anni della sua storia politica, economica e sociale.

Fino alla fine della Prima Guerra Mondiale, l'Egitto è stata una delle province dell'Impero Ottomano; dopo la disgregazione dell'Impero è rimasto sotto la sfera d'influenza britannica che vi aveva imposto il protettorato de facto nel 1914. A seguito dell'ondata nazionalista che ha coinvolto il Paese tra il XIX e il XX secolo, l'Egitto ottiene l'indipendenza dal Regno Unito nel 1922.²

L'analisi del presente lavoro inizia dal 1952, con il colpo di Stato dei Liberi Ufficiali, la fine della monarchia e la nascita della Repubblica Araba d'Egitto ed il suo obiettivo è quello di studiare le diverse fasi che hanno portato alla nascita di un potere autoritario accentrato nelle mani dell'establishment militare egiziano e come questo sia riuscito a mantenerlo sin dal 1952. Un potere e un'influenza non solo sulla politica, ma su tutti gli aspetti della vita di un Paese; nel corso degli anni, l'esercito è riuscito a creare una sorta di sistema autonomo all'interno del sistema statale. Le dinamiche mondiali e le capacità che l'establishment ha mostrato nel riuscire a mantenere il primato nel Paese e trovare un equilibrio tra le diverse forze in gioco, hanno partecipato alla formazione dell'Egitto come lo conosciamo oggi.

Il lavoro è suddiviso in cinque capitoli, e in essi vengono riproposti gli eventi storici, economici e politici più importanti avvenuti durante

² I britannici lasceranno l'Egitto ufficialmente nel 1954.

i governi di Ğamāl 'abd-al-Nāṣer (1954-1970), 'Anwar al-Sādāt (1970-1981), Ḥosnī Mubārak (1981-2011), Muḥammad Mursī (2012-2013) e 'abd al-Fattāḥ al-Sīsī (2014-). Infine, viene presentato un approfondimento sulle Elezioni Presidenziali 2018 e le sue dinamiche.

Il primo capitolo di questo elaborato affronta la costruzione dell'Egitto a partire dal 1952, anno che segna l'inizio di una nuova fase storica per il Paese. Per questa sezione sono stati di notevole aiuto i lavori *Nasser and his Generation* (1978) di P.J. Vatikiotis e *A Short History of Modern Egypt* (1985) di A.L. al-Sayyid-Marsot, che forniscono un resoconto completo dei primi vent'anni della Repubblica Araba d'Egitto. Il Paese sotto la presidenza di Ğamāl 'abd al-Nāṣer, membro dei Liberi Ufficiali, cambia totalmente sotto tutti i punti di vista. Il nuovo assetto delineato dal Presidente assumerà la forma di un governo autoritario, di stampo militare, la cui centralità del potere non lascerà alcuno spazio per l'opposizione. Questo sembra essere il modello che fungerà da linea guida per i suoi successori, i quali tenteranno in ogni modo di preservare i loro privilegi.

Nel secondo capitolo viene presentata la cosiddetta 'fase neoliberista', iniziata negli anni '70 durante la presidenza di al-Sādāt. Per comprendere meglio l'importanza del cambiamento apportato in quegli anni e le conseguenze che questo ha comportato, è stato necessario approfondire la trasformazione dell'aspetto economico egiziano dagli anni '50 agli anni '80. Per questo argomento, il libro *A Political Economy of The Middle East* (2015) di M. Cammett, I. Diwan, A. Richards e J. Waterbury offre un'ottima analisi sullo sviluppo economico dell'area MENA combinato alle vicende politiche, storiche e sociali. In questo periodo l'Egitto è governato per quarant'anni da militari, 'Anwar al-Sādāt e Ḥosnī Mubārak, i quali hanno seguito l'impostazione autoritaria della prima presidenza. Questo lungo

periodo di governo viene scosso nel 2011 dalle rivolte della cosiddetta 'Primavera Araba'.³

Nel terzo capitolo vengono presentate le cause, l'evoluzione degli eventi e le conseguenze alla base delle Rivolte del 2011. Per la presentazione degli avvenimenti durante le proteste, si è scelto di non esporre la cronologia degli eventi, ma di concentrarsi maggiormente sulle categorie coinvolte, con una particolare attenzione al ruolo dell'esercito durante le proteste e dopo. In Egitto, la Rivolta ha avuto come risultato le dimissioni di Ḥosnī Mubārak e l'elezione del Presidente Muḥammad Mursī nel 2012, ma di fatto non si è registrato alcun cambiamento dal punto di vista della democrazia o dell'assetto politico egiziano: nell'arco di un anno Mursī viene deposto e 'Abd al-Fattāh al-Sīsī si candida per il primo mandato. Dunque, nonostante tutti gli stravolgimenti, gli scontri violenti e le manifestazioni popolari, la situazione è rimasta la stessa: un governo autoritario, guidato ancora una volta da un militare. Per questo capitolo sono state di primaria importanza gli studi sulle politiche economiche adottate dai governi arabi, sull'apparato securitario e politico. Inoltre, la possibilità di accedere alle fonti in arabo mi ha permesso di prendere informazioni complete e di prima mano direttamente dai siti web, dagli articoli e dai documenti ufficiali.

Nel quarto capitolo vengono affrontate le tematiche chiave dell'intero elaborato, che servono a rendere chiaro il livello di penetrazione dell'esercito negli affari dello Stato, in ambito economico e politico, così da avere gli strumenti necessari per comprendere il processo delle Elezioni Presidenziali 2018 e come le dinamiche del

³ L'espressione 'Primavera araba' (in inglese *Arab Spring*) è qui messa tra virgolette enfatiche in quanto essa rappresenta un termine giornalistico utilizzato per lo più dai media e dalla stampa occidentale, in riferimento ad eventi storici che, in Occidente, hanno portato alla caduta del potere costituito. Per quanto riguarda il Medio Oriente e l'Egitto, ritengo più opportuno utilizzare l'espressione 'Rivolte Arabe', che, come si vedrà in seguito, non vedranno notevoli cambiamenti tra le condizioni antecedenti e successive alle ribellioni.

passato siano ancora in atto. In questa sezione vengono presentati i provvedimenti politici adottati durante il governo ad interim di al-Manṣūr e durante il primo mandato presidenziale di ‘abd al-Fattāḥ al-Sīsī. Inoltre, viene fornito un quadro generale sull’assetto economico del Paese, dei flussi di denaro che lo riguardano e sulla questione dei Diritti Umani. Per questa parte sono stati fondamentali i contributi di S. Marshall (2015) e Y. Sayigh (2012), i cui studi sulla «Repubblica degli Ufficiali» (Sayigh 2012) offrono dettagli significativi sul meccanismo economico militare, oltre ai report annuali delle ONG Amnesty International e Human Rights Watch.

Una volta ripercorsa la storia politica del Paese, l’ultimo capitolo della presente tesi si concentra sulle Elezioni Presidenziali 2018. Elezioni che diversi quotidiani hanno definito «referendum» o «plebiscito»⁴ dal momento che le uniche alternative sono rappresentate dal Presidente uscente ‘abd al-Fattāḥ al-Sīsī e Mūsā Muṣṭafā Mūsā, il cui sostegno per al-Sīsī è stato apertamente dichiarato. C’è da interrogarsi dunque sulla valenza delle elezioni, che senso abbiano queste in Egitto se, ancor prima dell’apertura delle urne elettorali, l’esito pare ovvio. Per la stesura di questa sezione gli studi sulla democrazia di J. Erklit e P. Svensson (1997), L. Diamond (2002), S. Heydemann (2007) e R. Dahl (1998) sono stati usati come modello per analizzare lo scenario politico egiziano durante lo svolgimento delle elezioni. Inoltre, grazie ai quotidiani online, in arabo e in inglese, e ai video disponibili in rete, mi è stato possibile ricostruire gli eventi principali del processo elettorale attingendo direttamente dalle fonti primarie, alcune delle quali sono state riportate in Appendice.

⁴ Cf.: De Giovannangeli, Alberto (2018-03-24). «Egitto, le presidenziali senza sfidanti incoronano il faraone al-Sīsī», *Huffington Post*, URL: <https://goo.gl/9KYFSf> (2018-03-27).

1. La costruzione di un nuovo Egitto

1.1 23 luglio 1952

إن حركة الجيش ما قامت إلا لتحرير الوطن، وإعادة الحياة الدستورية السلمية للبلاد، وإن كل هدفنا هو أن نوفر للشعب حرية كاملة لا يمكن سلبها.

La movimentazione dell'esercito non è avvenuta se non per la liberazione della patria, per ridare vita ad una giusta vita costituzionale al Paese, e che, tra tutti i nostri obiettivi, vi è quello di garantire al popolo una totale libertà, che nessuno possa sottrarre.⁵

Con queste parole, il 15 novembre 1952, Nāṣer teneva il discorso presso l'Università del Cairo in occasione del giorno dei martiri. Solo quattro mesi prima, il 23 luglio 1952, i Liberi Ufficiali avevano preso il controllo sul Paese tramite un colpo di stato e deposto Re Fārūq, il quale lasciò l'Egitto con la sua famiglia. Un anno dopo «la monarchia viene sciolta e l'Egitto dichiarato Repubblica con Muḥammad Nağīb come Presidente» (al-Sayyd-Marsot 1985, 105-6).

Da questo momento in poi il Paese sarà nelle mani dell'establishment militare, che aveva iniziato a formarsi come esercito nazionale dalla sottoscrizione del trattato anglo-egiziano del 1936, il quale poneva fine al controllo del Regno Unito sulle questioni militari egiziane – ad eccezione del Canale di Suez, che rappresentava un passaggio strategico per i britannici per raggiungere la colonia indiana senza dover circumnavigare l'Africa – e stabiliva la nascita di un esercito nazionale egiziano (Morsy 1984, 67-97). Da questo momento le accademie militari perdono il loro carattere elitario e vengono aperte ai giovani delle classi medie, tra i quali vi erano Nāṣer

⁵ Tutti i discorsi da qui in poi sono disponibili, in lingua originale, su: [goo.gl/TEPJ3H](https://www.goo.gl/TEPJ3H) (2018-03-29). Le traduzioni dall'arabo, da questo punto in poi, sono tutte opera dell'Autore.

e Sādāt, «tutti profondamente impregnati di idee nazionaliste» (Abdel-Malek 1962, 37).

La formazione di un esercito non più costituito solo dai giovani della grande borghesia fondiaria aveva portato all'interno delle gerarchie dello stato l'ideologia nazionalista, che voleva in primo luogo la liberazione dall'oppressione inglese. Come riporta Abdel-Malek (1962), tale sentimento non faceva che rispecchiare perfettamente il sentimento della società egiziana. È in questo quadro che i Liberi Ufficiali si formano (37).

Il 1936 può dunque essere considerata una delle tappe importanti della storia militare egiziana: vengono creati i presupposti per il colpo di stato del 1952 prima, e del governo militare poi.

Nel 1952 lo scontento politico si propaga in Egitto: il Re è praticamente esautorato dall'ingerenza inglese, la nascita di Israele nel 1948 costituisce una nuova minaccia per il mondo arabo e il vecchio sistema si mostra antiquato e debole (Vatikiotis 1978, 106). Tuttavia, gli eventi del 23 luglio non sono da considerarsi una mera 'degenerazione' delle vicende; i Liberi Ufficiali si erano organizzati per far fronte alla situazione e avevano definito una lista di sei punti per la loro 'rivoluzione': la distruzione del colonialismo e dei suoi collaboratori egiziani; la fine del feudalesimo;⁶ la fine del monopolio e del controllo dello stato da parte del capitale; la nascita della giustizia sociale;⁷ la formazione di un esercito; la creazione di una vita democratica (Vatikiotis 1978).

⁶ Da non intendersi come nella concezione europea di 'feudalesimo medievale'. Per l'Egitto del '900 con questo termine si indica la struttura della borghesia fondiaria e la distribuzione terriera, in mano alle grandi famiglie.

⁷ La 'giustizia sociale' (*al-'adāla al-iğtimā'iyya*) è un termine islamico che ricorre spesso nella terminologia delle rivolte nel mondo arabo. Essa sarà anche alla base delle contestazioni del 2011: ad ogni cambiamento della società, sopraggiunge la necessità di riformulare i rapporti interni. Qualora il potere non sia in grado di andare incontro a nuove richieste, esso è messo a repentaglio da potenziali rivolte.

Essendo questi i presupposti dei Liberi Ufficiali già nel marzo 1952, ci si potrebbe soffermare sulla terminologia utilizzata per descrivere ciò che è avvenuto il 23 luglio 1952 al Cairo. Nāṣer, che prenderà definitivamente il potere nel 1956, nei suoi frequenti discorsi pubblici utilizzerà sempre il termine *ṭawra* (rivoluzione); mentre invece nella narrativa occidentale si preferisce usare il termine *coup d'état* (colpo di stato). Da Bobbio (1983, 125-7) possiamo evincere che i tratti distintivi di un colpo di stato – spesso chiamato ‘colpo militare’ – sono: i) avviene tra funzionari dello stesso stato, usando gli elementi dell’apparato statale, a seguito dell’alienazione della classe dirigente dal pubblico (in questo caso parte dell’esercito si scontra con la monarchia); ii) le conseguenze consistono nel mero cambiamento della leadership; iii) il colpo di stato è seguito dal potenziamento dell’apparato burocratico e poliziesco; iv) non prevede atti di violenza. Dall’altro lato abbiamo la definizione di rivoluzione come «tentativo accompagnato dall’uso di violenza di rovesciare le autorità politiche esistenti e di sostituirle al fine di effettuare profondi mutamenti nei rapporti politici, nell’ordinamento giuridico-costituzionale e nella sfera socio-economica» (1001). Nāṣer, dotato di eloquenza e carisma, faceva molto probabilmente leva sull’impatto ideologico che il 1952 aveva rappresentato per gli egiziani, che, per la prima volta da più di un secolo, erano governati da un egiziano. Difatti quello che avvenne nel 1952 non fu che un cambiamento di leadership e l’instaurazione di una nuova forza al governo; le poche rivolte popolari avvenute negli anni precedenti non possono essere considerati «atti di violenza per rovesciare l’autorità», come anche la violenza non è stata messa in atto dagli stessi Liberi Ufficiali, che sono riusciti a destituire il monarca con facilità, seguendo un piano elaborato da mesi.

L’uso della terminologia politica non è dunque univoco, ma bisogna tenerlo in considerazione a seconda del punto di vista di chi ne fa uso.

1.2 Nāṣer e la nascita del 'Nasserismo'

اليوم انتصرت إرادة الشعب، واستطاع شعب مصر أن يثبت للعالم أجمع أنه قد آلى على نفسه أن يعمل من أجل أهداف ثورته. [...] فقد أصبحت مصر من شمالها إلى جنوبها إرادة واحدة وعزم واحد وإيمان واحد.

Oggi la volontà del popolo ha vinto. Il popolo egiziano ha provato al mondo intero che lavora per gli scopi della sua rivoluzione. Oggi, ognuno di voi può percepire che il principio della cooperazione e di amore hanno vinto [...] L'Egitto è diventato una volontà sola, da nord a sud, un'unica intenzione, un'unica fede.

Il 23 giugno 1956, Ġamāl 'abd al-Nāṣer veniva proclamato Presidente della repubblica d'Egitto tramite un plebiscito, con il 99.84% dei suffragi espressi (Abdel-Malik 1962, 96).

La salita al potere di Nāṣer non era stata immediata. Difatti all'indomani del colpo di stato la guida del nuovo governo era stata affidata al generale Muḥammad Naġīb, diventato in un primo momento il volto della rivoluzione. Quest'ultimo era abbastanza anziano e autoritario perché il colpo di stato potesse essere pubblicamente accettato. Tuttavia, nonostante la sua carriera militare e la simpatizzazione per il movimento dei Liberi Ufficiali, egli conservava tendenze liberali, come parte dei membri del vecchio ordine. I giovani, invece, animati da un ardore nazionalista, si mostravano più radicali nelle decisioni (Vatikiotis 1978, 146-7).

Le qualità carismatiche e le forti ideologie innovative per l'Egitto proposte da Nāṣer nel suo libro *La filosofia della rivoluzione* (1953), avevano sancito un netto distacco tra le due fazioni, portando alla vittoria la visione più radicale. Nella sua opera, Nāṣer inquadrava l'Egitto come punto di incontro fra tre cerchi: quello arabo, quello islamico e quello africano (Mansfield 1973, 674).

Panarabismo, socialismo, nazionalizzazioni (indipendenza dallo straniero) erano gli obiettivi del programma politico di Nāṣer, che sul piano politico, economico e sociale apportò dei notevoli cambiamenti

nel Paese, dando vita ad una filosofia politica che sarà data alla Storia come 'Nasserismo'. Diversi sono stati i fattori che ne hanno reso possibile l'attuazione, primo tra tutti l'instaurazione di un governo autoritario, caratterizzato dal culto del leader e dal controllo diretto degli organismi statali – esercito, servizi di sicurezza e apparato burocratico (Vatikiotis 1978, 154).

Analizziamo, in breve, gli aspetti principali della politica, dell'economia e della società egiziana sotto Nāṣer.

Politica

In Bozarslan (2011) leggiamo:

I regimi mediorientali possono essere definiti autoritari poiché accordano la preminenza agli attori non eletti dispensati totalmente o parzialmente da ogni controllo parlamentare o giudiziario, i quali costituiscono l'istanza esecutiva ultima o il corpo d'arbitraggio e di tutela dei sistemi politici. (111)

Già il 16 gennaio 1953 in Egitto vengono sciolti tutti i partiti politici e a distanza di una settimana viene fondato il partito unico *Unione della liberazione*, con Nāṣer come segretario generale. Da questo momento in poi il monopartitismo caratterizza l'Egitto e, una volta diventato Presidente, Nāṣer si rifiuta di formare qualunque corpo politico senza che questo gli giuri assoluta e incondizionata lealtà (Vatikiotis 1978, 167). Una volta aboliti i partiti, tutto il potere confluisce nelle mani del Presidente: come scrive Vatikiotis, le vere intenzioni dell'esercito vengono smascherate (1978, 167). Dunque, il loro colpo di stato poteva anche essere stato dettato dalla volontà di porre fine al vecchio regime e stabilire un ordine sociale, ma in sostanza tutto ciò che l'esercito fece, fu accentrare sempre di più il potere nelle sue mani, cosa che fu ancor più evidente sotto Nāṣer. Difatti egli «non produsse un'organizzazione politica, ma solo un

sistema di stato di potere e una macchina per comunicare slogan alla gente che non fosse limitata dalla legge» (Vatikiotis 1978, 198).

Socialismo, Panarabismo, Antisemitismo, Antimperialismo erano le parole chiave della politica di Nāṣer, le quali trovavano nella figura del Presidente il punto comune. Egli si poneva al centro di tutto, grazie alla sua forte personalità e alla forza comunicativa con la quale trametteva le sue idee alle masse, comunicando con loro con fare paternalistico e usando spesso il dialetto egiziano piuttosto che l'arabo standard, per accorciare le distanze e permettere al popolo di identificarsi in lui. Nāṣer era stato in grado di creare una sorta di «culto del leader» (Vatikiotis 1978, 154) così forte che il suo slogan 'Siamo tutti Nāṣer' era diffuso tra tutta la sua gente (al-Sayyid-Marsot 1985, 129). La costruzione di un apparato di sicurezza e un sistema burocratico gestito dai militari furono gli strumenti principali utilizzati dal *ra'īs* per controllare in modo capillare l'intera società. L'esercito, differentemente dal periodo monarchico, non aveva semplicemente il ruolo di difesa, ma rappresentava la 'rivoluzione' dei Liberi Ufficiali, dunque aveva la funzione di giustificare il nuovo tipo di governo; inoltre Nāṣer, per evitare che l'esercito facesse a lui quello che era stato fatto a Re Fārūq, aveva preferito coinvolgerlo maggiormente nelle questioni di Stato ed avere la possibilità di controllarlo.

Dagli anni '60 in poi in Egitto viene costruito un solido apparato militare, affiancato dalle *Muḥābarāt*, i servizi di intelligence, e, in linea con la politica economica intrapresa da Nāṣer, questi sistemi costituiscono la prima fonte di occupazione per gran parte della popolazione: la fedeltà verso l'esercito e verso il leader diventano parte della vita quotidiana egiziana dal momento che le famiglie hanno un legame stretto con l'apparato militare, tramite i loro uomini arruolati. Il reclutamento diventa fonte di costruzione di una nuova élite (Vatikiotis 1978, 189) di supporto al governo di Nāṣer, per creare una forza di contrasto alla vecchia borghesia.

Nāṣer divenne una figura di spicco non solo in Egitto o in Medio Oriente, dove era considerato alla stregua di un eroe per la sua lotta allo straniero (al-Sayyid-Marsot 1985, 114), ma tutto l'Occidente guardava a lui come il leader di riferimento: la nazionalizzazione del Canale di Suez nel 1956, la nascita della Repubblica Araba Unita (RAU) nel 1958, la costruzione dell'Alta Diga di 'Aswān furono tra i conseguimenti maggiori di Nāṣer. In particolar modo il programma di nazionalizzazioni portato avanti, sia per Suez che per le banche e il sistema economico egiziano, furono di aiuto per accrescere maggiormente il prestigio che Nāṣer aveva tra le masse, in qualità di 'protettore dell'Egitto' e degli interessi nazionali.

Tuttavia, il successo politico di Nāṣer declina in modo precipitoso a seguito del fallimento della RAU nel 1961, anno in cui la Siria decide di porre fine a quella che era ormai percepita come una «occupazione egiziana» (al-Sayyid-Marsot 1985, 118) a causa della discordia nata a seguito della predominanza della figura Nāṣer nelle decisioni, imposte poi ai siriani. Ad aggravare la posizione di Nāṣer fu il risultato della Guerra dei Sei Giorni del 1967 contro Israele: tre quarti dell'aviazione egiziana furono distrutti, 12.000 uomini persero la vita (al-Sayyid-Marsot 1985, 124) e l'Egitto perse il controllo sulla penisola del Sinai (poi riacquistato a seguito degli accordi di Camp David del 1979). Il prestigio di cui godeva l'esercito egiziano, il più grande tra i Paesi arabi, e la sua guida fu compromesso dalla pesante sconfitta, la quale, oltre che militare, rappresentava un affronto morale e ideologico⁸ che accrebbe il risentimento nei confronti di Nāṣer, costretto alle dimissioni (125). Tuttavia, tale era la sua posizione nell'ideale egiziano, che in massa scesero tra le strade del Cairo per far sì che

⁸ Dalla fondazione dello Stato di Israele nel 1948, gli equilibri in Medio Oriente sono stati stravolti. La sconfitta del 'nemico sionista' diventa obiettivo principale dei Paesi arabi negli anni '50. D'altro canto, le sconfitte militari riportate dagli stessi non hanno fatto altro che aumentare il rancore e il risentimento delle popolazioni sia verso le classi politiche locali, sia verso Israele stesso.

Nāṣer cambiasse idea (al-Sayyid-Marsot 1985, 125). Egli rimase in carica fino alla sua morte nel 1970.

Economia

L'Egitto, come gran parte dei Paesi della zona MENA, nel primo periodo post-indipendenza, fino agli anni '70, ha adottato una politica economica fortemente statalista, che ha permesso ai Paesi di sviluppare un settore economico la cui crescita era tra le più alte al mondo (Cammett et al. 2015, 46).

Il primo grande cambiamento era avvenuto già nel 1952, con la riforma agraria. Questa prevedeva la redistribuzione dei terreni agricoli tra la popolazione (fino a 200 *faddān*),⁹ togliendo così il controllo alla vecchia borghesia fondiaria, legata al vecchio regime. Per i Liberi Ufficiali questo passaggio si era mostrato necessario per distruggere la vecchia élite, che poteva rappresentare una minaccia politica, e conquistare il favore della popolazione, raggiungendo 'equità sociale' (Vatikiotis 1978, 205). La redistribuzione delle ricchezze e l'assetto economico adottato poi da Nāṣer hanno permesso, dagli anni '50 in poi, la formazione di una nuova classe sociale: la classe media.

Nel 1956, la campagna di nazionalizzazione del Canale di Suez aveva rappresentato il punto cruciale della trasformazione dell'economia nazionale: da una guidata dall'iniziativa privata e gli investimenti stranieri – per lo più europei – ad un'economia in cui lo Stato era l'attore principale (Vatikiotis 1978, 211). Gli ufficiali di alto rango dell'esercito egiziano ricoprono velocemente ruoli principali in questo tipo di economia (Abul-Magd 2011), essendo l'esercito diventato una sorta di 'tutore' per la Nazione. Così, sotto la copertura dello slogan

⁹ Un *faddān* equivale a circa 0,42 ettari.

«Il popolo controlla tutti gli strumenti di produzione»,¹⁰ la corruzione e il clientelismo si fanno strada tra gli ambienti politici e militari legati all'economia.

Nel 1957 in Egitto vengono nazionalizzate le banche commerciali, le compagnie di assicurazione e le agenzie commerciali straniere (Abdel-Malek 1962, 89), seguite nel 1960 dalla *National Bank of Egypt* e dalla banca *Miṣr* (115). Inoltre, ingenti risorse statali sono destinate all'industrializzazione, ai sussidi statali (prevalentemente sussidi alimentari, per la corrente elettrica e le abitazioni) per attenuare le differenze interclasse e per lo sviluppo dell'istruzione superiore.

Nonostante ciò, gli sviluppi economici dell'Egitto degli anni '60, sono stati costellati da altrettante difficoltà strutturali, quali la mancanza di infrastrutture adeguate, di personale qualificato – insabbiato dall'assunzione di ufficiali d'alto rango (Vatikiotis 1978, 214-8) –, il sovraffollamento delle classi di scuole superiori e università – che a loro volta comportavano problemi di disoccupazione, sia perché i giovani scolasticamente formati miravano ad entrare nel settore pubblico, più sicuro, sia perché nel tempo il mercato del lavoro è diventato saturo e non in grado di assorbire ulteriore forza lavoro (Cammatt et al. 2015, 48) –; la disparità di condizioni tra campagne e città avevano comportato un esodo dalle prime verso i centri abitati e industrializzati, che offrivano molte più opportunità di impiego. Senza contare l'onerosa spesa pubblica che gravava sulle casse dello stato, che difatti non è riuscito a mantenere a lungo il ritmo sostenuto degli investimenti pubblici.

Le politiche economiche adottate durante gli anni di Nāṣer non hanno portato ad uno sviluppo efficiente della produzione nazionale. Come in altri stati arabi, l'economia è cresciuta in modo distorto, favorendo il settore dei servizi rispetto a quello secondario (Vatikiotis

¹⁰ Così recitava la Costituzione provvisoria emanata sotto Nāṣer nel 1964, in accordo con la politica socialista adottata in campo economico e politico.

1978, 220) e a quello primario, ancora percepito come il settore legato al colonialismo – cosa che comporterà ulteriori problemi economici e sociali a partire dagli anni 2000.¹¹ Inoltre, nonostante l'egizianizzazione dell'apparato economico, la ricchezza rimaneva concentrata nelle mani di pochi, di quella élite vicina al potere centrale: nel periodo 1954-62 circa 1.500 ufficiali sono stati nominati per ruoli superiori dell'establishment civile (Abdel-Malek in Sayigh 2012, 11). La cattiva gestione e la distribuzione ineguale della ricchezza avevano portato al fallimento della «promessa di una prosperità economica» fatta alle masse popolari agli inizi degli anni '60 (Abul-Magd 2011). Le classi sociali più povere si erano accontentate di pochi vantaggi e benefici, che prima non avevano e che a loro sembravano già un miglioramento. Il merito più grande di Nāṣer fu senza dubbio quello di aver ridato agli egiziani un senso di orgoglio e onore nell'essere egiziani (al-Sayyid-Marsot 1985, 128-9).

I successori di Nāṣer si sono trovati di fronte a grandi difficoltà, scaturite dall'inefficienza del suo programma economico, dallo sviluppo diseguale del settore economico e dall'influenza sempre maggiore dell'apparato militare negli affari.

Nonostante Ġamāl 'abd al-Nāṣer avesse governato in maniera autoritaria, limitando l'espressione politica, la libertà di stampa, facendo uso della coercizione (imprigionamenti, sentenze senza processo, torture erano diffuse ovunque vi fosse opposizione) e nonostante sotto il suo governo corruzione, clientelismo e sfruttamento non fossero scomparsi, è rimasto alla storia come l'unico

¹¹ Il primo piano quinquennale elaborato da Nāṣer prevedeva l'implementazione di una politica ISI (*Import Substitution Industrialization*), il cui obbiettivo era formare un settore industriale manifatturiero nazionale che producesse ciò di cui la società aveva bisogno, a un costo inferiore rispetto alle importazioni, oltre a diventare fonte di impiego per la società. Tuttavia, questa politica mancava di presupposti fondamentali per fare in modo che i prodotti egiziani fossero effettivamente concorrenziali in confronto a quelli stranieri: gli alti costi di produzione e l'impiego di tecniche non all'avanguardia non hanno permesso all'industria egiziana di affermarsi, né sul mercato interno né in quello estero (Cf.: Cammett et al 2015, 242).

governante che sia mosso verso le masse, specialmente quelle più povere, e che abbia provato a creare un sistema di welfare migliore (al-Sayyid-Marsot 1985, 130). Al suo funerale, 4 milioni di egiziani sono scesi in strada per rendergli omaggio e tutt'oggi viene ricordato, quasi con nostalgia, come uno dei più grandi leader della storia moderna egiziana.

2. La fase neoliberista

La morte di Nāṣer segna per l'Egitto la fine di una fase durata quasi un ventennio. Il suo successore 'Anwar al-Sādāt intraprende una politica profondamente diversa sia nei rapporti internazionali, sia in economia, sia con l'intera società egiziana. Il sistema governativo rimane pressoché invariato, l'autoritarismo e il controllo capillare della società permangono nonostante Sādāt avesse dichiarato di voler cambiare il modo di governo del Paese, di «de-Nasserizzarlo» (al-Sayyid-Marsot 1985, 132). Il sistema politico egiziano in effetti non subisce grandi cambiamenti nemmeno durante la presidenza di Ḥosnī Mubārak, succeduto a Sādāt nel 1981 e rimasto in carica per quasi trent'anni. L'acuirsi dei fenomeni di clientelismo e corruzione, affiancati alle difficoltà economiche in cui verte il Paese a partire dagli anni '70 in poi, sono i fattori primari che hanno portato l'Egitto a vivere una fase di proteste e rivolte, sulla scia delle Rivolte Arabe del 2011.

2.1 La Presidenza di 'Anwar al-Sādāt: scelte politiche ed economiche

'Anwar al-Sādāt, vicepresidente durante il governo di Nāṣer, succede alla Presidenza nel 1970 e rimane in carica fino al 1981. Durante i dieci anni di presidenza, Sādāt cambia totalmente l'orientamento politico dell'Egitto rispetto al suo predecessore: si allontana dal socialismo e dallo statalismo economico e si avvicina all'Occidente (ovvero agli Stati Uniti) per risolvere le controversie con lo Stato di Israele, che si protraevano ormai dal 1967 e che si erano accentuate nel 1973 a seguito della Guerra dello Yom Kippur.¹²

¹² La Guerra dello Yom Kippur, o guerra del Ramaḍān, è stato un attacco combinato siriano-egiziano contro le truppe israeliane di stanza sulla penisola del Sinai, occupata nel 1967 a seguito della Guerra dei Sei Giorni. Sebbene il conflitto non abbia

Sādāt, specialmente all'inizio del suo mandato, è costretto a confrontarsi con il fantasma di Nāṣer, la cui popolarità rende difficile al nuovo Presidente, molto meno carismatico e benvoluto, riscuotere successo. Inoltre, la sua propensione a prendere scelte spesso al polo opposto di quelle di Nāṣer, ha suscitato non poche perplessità tra la classe dirigente. Nel luglio 1972 Sādāt annuncia di aver chiesto a tutto il personale sovietico di lasciare il Paese (al-Sayyd-Marsot 1985, 133): fino ad allora, Nāṣer aveva fatto spesso riferimento a Mosca, sia per via della sua politica socialista, sia perché erano i sovietici che fornivano l'equipaggiamento militare a prezzi bassi all'esercito egiziano, in cambio di cotone (Paul 1983, 28). Sādāt preferisce invece rivolgersi agli Stati Uniti, che dispongono di risorse militari molto più all'avanguardia; inoltre mentre i sovietici fornivano all'Egitto materiale già finito, gli aiuti economici che arrivavano dall'Occidente – specialmente dopo la firma degli accordi di Camp David nel 1979 – consentivano di riattivare l'economia locale (Marshall 2015, 5). Inoltre, nel 1975 Sādāt dà vita all'Organizzazione Araba per l'Industrializzazione (nota con l'acronimo inglese AOI), su suggerimento dei Paesi del Golfo di creare una produzione che sfruttasse il capitale derivato dal petrolio e la manodopera egiziana, per cercare l'“indipendenza” dall'Occidente (Paul 1983, 28). Il profondo cambiamento della politica economica egiziana sotto Sādāt è dovuto a due fattori principali: l'adozione da parte del Presidente della politica di *infitāḥ* (ovvero ‘apertura’, nota anche come *Politica della porta aperta*) e la necessità di risolvere i problemi economici che si erano accumulati negli anni e avevano costretto l'Egitto, così come altri Paesi MENA, a chiedere aiuto alla comunità internazionale.

comportato grandi vittorie per l'Egitto, lo scontro armato con il nemico israeliano aiutò Sādāt a ricevere consensi, deboli fino a quel momento. Le trattative di pace, concluse con l'accordo di Camp David (1979), causano la fine di Sādāt che verrà ‘punito’ con l'assassinio per aver contrattato col ‘nemico sionista’.

L'*infitāh* voleva essere il punto di partenza per una politica più aperta e internazionale, in contrapposizione allo statalismo chiuso di Nāṣer, «che gettasse i semi per un Egitto più democratico, capitalista e filo-occidentale» (Osman 2013, 167). Tuttavia, afferma Osman, questo progetto non era da attuarsi sotto il suo mandato, durante il quale Sādāt rimase il leader indiscusso e oggi, con la conoscenza della Storia, possiamo dire che, mentre l'apertura all'economia mondiale ha attratto investitori esteri ed ha aiutato la formazione di una classe capitalista interna al Paese (per lo più costituita da militari o ex militari vicini al regime), e ha sì avvicinato l'Egitto all'Occidente – per interessi politici ed economici –, di certo non si può parlare di democrazia.¹³

Inoltre, per sottolineare ancora di più la rottura col predecessore, Sādāt intraprende una demilitarizzazione dello Stato (legge 47/1978), col fine di ridurre la presenza militare nel suo gabinetto a favore di una maggiore presenza civile.¹⁴ La politica neoliberista contribuisce ulteriormente a ridimensionare il ruolo militare negli affari egiziani: la privatizzazione di diversi settori dell'economia pone i militari di fronte alla concorrenza di una classe emergente di capitalisti cooptati dal regime (Abul-Magd 2012; Raphaeli 2013). La svolta dal punto di vista economico per il sistema militare avviene nel 1979, con la firma degli accordi di Camp David tra Egitto, rappresentato dal Presidente Sādāt, e lo Stato di Israele, rappresentato dal Primo Ministro Menachem Begin, con il patrocinio degli Stati Uniti di Jimmy Carter. Tali accordi giungevano alla fine di trattative per la normalizzazione dei rapporti tra i due stati dopo la Guerra dei Sei Giorni (1967) e la Guerra dello Yom Kippur (1973). La firma del trattato di pace tra

¹³ Sādāt in un'intervista aveva dichiarato: «Io e Nasser siamo gli ultimi faraoni» (cf: Osman 2013, 167).

¹⁴ Per maggiori dettagli sulla demilitarizzazione del governo di Sādāt, si veda: Cooper, Mark N. (1982). «The Demilitarization of the Egyptian Cabinet». *International Journal of Middle East Studies*, 14(2), 203-25. URL <http://www.jstor.org/stable/163204>.

Egitto e Israele fu un evento storico, le cui conseguenze ebbero risvolti sia positivi che negativi. Se da un lato l'accordo restituiva all'Egitto la penisola del Sinai, dall'altro ha portato all'isolamento dell'Egitto dal resto del mondo arabo – venne persino sospeso dalla Lega Araba – (al-Sayyid-Marsot 1985, 135), che continuava a rifiutarne il riconoscimento, e al malcontento interno verso Sādāt, che «tradiva le migliaia di egiziani morti sul Sinai» (Osman 2013, 131). Tuttavia, l'esito più rilevante fu di tipo economico, più che politico: gli Stati Uniti si erano impegnati a stanziare finanziamenti fissi per entrambi i Paesi affinché rispettassero l'accordo. All'Egitto o, per meglio dire, all'esercito egiziano arrivano 1.3\$ miliardi l'anno dal 1979 (cf: Salem 2013).¹⁵ I finanziamenti americani, in concomitanza con la politica neoliberista, portarono l'establishment militare a rivolgersi verso le attività economiche (cf: Abul-Magd 2013) e agli investimenti nella produzione civile e militare, che, nell'arco di vent'anni, arrivano a dominare lo scenario economico nazionale. A seguito di questo nuovo flusso di denaro piuttosto consistente, viene fondata l'Organizzazione per i Progetti per il Servizio Nazionale (*ǧihāz mashrū'āt al- ħidma al-waṭaniyya*, nota con l'acronimo inglese NSPO),¹⁶ che dà vita a diverse imprese a capo delle quali si posizionano colonnelli e generali in pensione. Tali imprese godono di un trattamento di favore rispetto a quelle private: sussidi statali, esenzioni fiscali e nessuna responsabilità nei confronti del governo (Abul-Magd 2012).

Il risultato della politica economica di Sādāt non è stato quello di incrementare gli investimenti stranieri, di incentivare l'economia nazionale alla ripresa e creare nuovi posti di lavoro, bensì ha aumentato il dislivello sociale a seguito della nascita di un settore

¹⁵ I finanziamenti USA all'Egitto a seguito degli accordi di Camp David fanno parte del Programma di Finanziamento Militare Estero degli Stati Uniti e include anche l'addestramento di ufficiali egiziani nelle scuole militari americane e la vendita delle armi all'Egitto (come aerei da combattimento F-16, elicotteri Apache, e carri armati M1A1 Abraham). Inoltre, tale accordo ha favorito le relazioni tra i generali egiziani e le controparti del Pentagono (Cf.: Abul-Magd 2013).

¹⁶ Per il sito ufficiale: <http://www.nspo.com.eg/nspo/index.html> (2018-05-03).

privato molto più competitivo di quello pubblico, nel quale era impiegata la maggior parte degli egiziani, e alla formazione di una nuova élite, vicina al regime, composta da ex militari o ex membri dell'intelligence, che è riuscita ad arricchirsi sempre di più; tra questi si trovavano anche molte famiglie dell'epoca monarchica che, essendo riuscite a far fortuna all'estero, erano tornate in Egitto per investire e moltiplicare ancora di più i loro guadagni. La classe media, invece, ha visto le proprie possibilità ridursi sempre di più, mentre i poveri diventavano sempre più poveri (Osman 2013, 170-3). Tale situazione non trova una risposta immediata nel programma politico di Mubārak, che sin da subito dichiara di voler seguire il percorso del suo predecessore.

Altro aspetto che vale la pena nominare della politica di Sādāt è il cambiamento avvertito nella società. Nāṣer, seguace di una politica socialista, aveva una visione secolarizzata e modernizzata della società. Sebbene nel mondo arabo non si possa parlare di laicità, in quanto l'Islām si presenta non solo come religione, ma come intreccio tra stile di vita e valori culturali, Nāṣer era promotore di uno «spirito secolarizzante» (Donini, Scolart 2016, 104), sfociato nell'azione di repressione dei Fratelli Musulmani,¹⁷ i quali avevano partecipato alle rivolte precedenti al colpo di stato del 1952 e si aspettavano di poter condividere il potere. Nāṣer, in risposta, li aveva allontanati dalla sfera politica egiziana fino agli anni '70, quando Sādāt scelse di liberarli dalla prigionia e sfruttare la loro alleanza e supporto contro le correnti filo-Nasseriane che ancora permeavano lo scenario politico egiziano e per contrastare gli oppositori politici. Sādāt «incoraggiò la crescita

¹⁷ L'associazione dei Fratelli Musulmani (*al-iḥwān al-muslimūn*) è stata fondata nel 1928 da Ḥasan al-Banna. Essa nasce in un clima sociopolitico di scontento popolare nei confronti dell'occidentalizzazione e del dominio straniero. L'ideologia di al-Banna, esplicitata nelle *Cinquanta richieste* indirizzate al Re Fārūq, proponeva la costruzione di una nuova società, fondata sui principi islamici di uguaglianza e giustizia sociale.

Nāṣer mise al bando Fratelli Musulmani nel 1954, dopo che uno dei membri della Fratellanza aveva tentato di assassinarlo.

delle correnti religiose nel Paese, sperando di poterle usare a sua favore; tuttavia, facendo così ha aiutato la formazione di un movimento che nemmeno lui comprendeva»¹⁸ (al-Sayyd-Marsot 1985, 138). Il riavvicinamento alla religione era visibilmente percepibile: mentre Nāṣer condannava l'uso di *ḥiğāb* e *ğalābiyya*, simboli di una cultura arretrata, sotto Sādāt i movimenti islamici avevano iniziato a mostrare la loro opposizione all'occidentalizzazione e si ricominciavano a vedere per le strade donne dal capo coperto e uomini con abbigliamento più modesto rispetto alle camicie aperte e ai pantaloni aderenti usati prima (138). Inoltre, nel 1980 la *sharī'a* torna ad occupare un posto centrale nella legislazione: con un emendamento Costituzionale i principi della *sharī'a* islamica diventano la fonte principale di legislazione, dopo anni di propensione alla secolarizzazione (Donini, Scolart 2016, 105). Questo nuovo spazio concesso alla religione e ai movimenti islamisti ha permesso nel tempo il loro consolidamento, specialmente tra gli strati più poveri della società, più visibile durante gli anni '90. A seguito delle delusioni politiche, sempre più persone, soprattutto giovani, si rivolgono a questi movimenti in cerca di una soluzione alternativa. Invero, vi era una sensibile insoddisfazione politica negli anni '70. Sebbene Sādāt avesse tolto la censura ai mass media principali, questa era stata reintrodotta per reprimere qualunque forma di criticismo nei suoi confronti; allo stesso modo, aveva concesso la formazione di partiti politici, tuttavia ogni qual volta mostravano il loro dissenso nei confronti delle azioni e scelte politiche del presidente «venivano censurati, la loro stampa periodicamente distrutta o fatta tacere» (al-Sayyd-Marsot 1985, 136).

¹⁸ I movimenti islamisti degli anni durante gli anni della repressione di Sādāt, fungevano da punto di riferimento per i cittadini. Essi erano ferventi oppositori dell'Occidentalizzazione, del neoliberalismo e delle conseguenze sociali che tale politica aveva portato – prima fra tutte la corruzione – e della normalizzazione dei rapporti con Israele (cf.: al-Sayyd-Marsot 1985, 139)

La fine di Sādāt viene sancita dalla minoranza radicale *al-ğamā'a al-islāmiyya*, che egli stesso aveva aiutato a formare tramite le sue concessioni e di cui aveva sottovalutato le potenzialità. Il 6 ottobre 1981, durante una parata militare, alcuni tra questi estremisti riescono nel loro intento di sparare e uccidere il Presidente.

2.2 Ḥosnī Mubārak al governo: dagli anni Ottanta alla crisi del 2011

Ḥosnī Mubārak, vicepresidente durante il governo Sādāt, succede alla carica di Presidente il 14 ottobre 1981 e rimane in carica fino all'11 febbraio 2011, quando 'rassegna' le proprie dimissioni a seguito delle proteste popolari di Piazza Taḥrīr. Differentemente dai suoi due predecessori, Mubārak non faceva parte del gruppo dei Liberi Ufficiali e non aveva dunque partecipato al colpo di Stato del 1952. Tuttavia, come Nāṣer e Sādāt, proveniva dall'ambiente militare; lo stesso Nāṣer lo aveva scelto per ricostruire l'aviazione egiziana a seguito della Guerra dei Sei Giorni e Sādāt lo aveva nominato suo vicepresidente in virtù del fatto che non si fosse schierato a favore di alcuna fazione durante il governo di Nāṣer, non rappresentando quindi una minaccia (al-Sayyid-Marsot 1985, 144).

La direzione politica intrapresa da Mubārak si mostra essere un proseguo delle politiche intraprese da Sādāt, a livello politico, economico, e sul piano internazionale. Inoltre, durante il periodo di governo di Mubārak, durato ventinove anni, l'esercito ritorna ad occupare una posizione di rilievo in economia e in politica. Si è difatti testimoni della formazione di uno Stato altamente militarizzato, con uno sviluppato sistema di intelligence e polizia (Abul-Magd 2012). Le scelte politiche adottate da Mubārak suscitano alla fine degli anni '90 il malcontento sia tra le masse che tra le sfere alte del governo. Le tensioni sociali e politiche danno vita a movimenti di ribellione, che nel gennaio 2011 manifestano al Cairo contro la condizione del Paese,

la corruzione e le precarie condizioni di vita a cui sono costretti gli egiziani.

Per capire bene come si sia giunti a tale punto, è opportuno analizzare gli aspetti economici e politici dell'Egitto sotto il governo Mubārak.

Economia

Mubārak eredita da Sādāt un Egitto fortemente indebitato, costringendolo a chiedere ulteriori finanziamenti esteri (Cammett et al. 2015, 244). Inoltre, la fine del boom petrolifero alla metà degli anni '80 peggiora la situazione a causa del flusso di ritorno dei lavoratori egiziani che erano emigrati nei Paesi del Golfo, produttori di petrolio, che non trovano una ricollocazione lavorativa nel loro Paese. Oltre a ciò, il loro ritorno non permette di contare più sulle rimesse economiche, che fino ad allora avevano aiutato ad alleviare la povertà –¹⁹ oltre che ad aiutare il governo a sopperire alle mancanze che la spesa pubblica non poteva più sopportare (Cammett et al. 2015, 510). L'onerosa spesa pubblica e quella militare, portate avanti sin dagli anni '60, l'aumento della disoccupazione, il crescente debito pubblico, hanno costretto l'Egitto di Mubārak a chiedere aiuto al Fondo Monetario Internazionale (FMI) e alla Banca Mondiale e a contrattare per ricevere fondi e riduzione del debito pubblico.²⁰ Il cosiddetto *Washington Consensus*²¹ fu sottoscritto da Tunisia, Marocco, Egitto e Giordania e delineava una strategia di aggiustamenti strutturali nell'economia dei suddetti Paesi, al fine di riformare l'apparato economico, che era cresciuto in modo distorto e non rappresentava più un modello efficiente e sostenibile. Questo si

¹⁹ Nell'Egitto degli anni '70-'80 le rimesse costituivano tra il 5% e il 10% del PIL nazionale (cf: Cammett et al. 2015, 44).

²⁰ L'Egitto ha inoltre ottenuto un taglio del debito estero di 15 miliardi di dollari a seguito del supporto militare agli USA durante la Prima Guerra del Golfo.

²¹ Tale termine è stato coniato nel 1990 dall'economista John Williamson dell'Istituto per l'Economia Internazionale di Washington.

articolava in due fasi: nel breve termine stabiliva un'austerità di bilancio (ridurre la spesa pubblica, le cui uscite erano di gran lunga superiori delle entrate) e una svalutazione del tasso di cambio (per attirare investimenti esteri, ridurre le importazioni e rendere il prodotto nazionale più competitivo e favorire le esportazioni); nel lungo termine veniva richiesto a questi Paesi di mettere fine alle loro politiche stataliste e dare il via ad una campagna di privatizzazione dell'economia e delle banche, così che l'investimento privato diventasse il motore dell'economia e che ne aiutasse la ripresa (cf.: Cammett et al. 2015, 273-8). Se in teoria il processo ha una logica indiscutibile, sul piano dell'attuazione il modo in cui il *Washington Consensus* è stato applicato ha comportato delle ripercussioni sociali che difatti hanno aggravato la situazione preesistente: il divario tra le classi sociali più ricche e più povere anziché ridursi è aumentato.

In Egitto l'accelerazione delle privatizzazioni «ha permesso agli ufficiali di alto rango di accedere alla significativa parte dell'economia egiziana che era rimasta nelle mani dello Stato» (Sayigh 2012, 7). Sotto Mubārak, i servizi e la produzione per il mercato civile erano affidati a tre principali organi militari: l'NSPO, l'AOI e il Ministero per la Produzione Militare. Le tre istituzioni coprono la produzione di ampia parte di beni e servizi: acciaio, cemento, stazioni di benzina, acqua minerale, pasta, olio, supermercati, hotel, trasporti, resort turistici e molto altro.²² Secondo quanto riporta Abul-Magd (2013), il Ministero possiede otto impianti di produzione e il 40% dei beni è destinato al mercato civile, mentre l'AOI ne possiede undici, destinando al commercio il 70% della loro produzione. Il nuovo complesso militare-industriale formatosi negli anni del neoliberalismo ha permesso ai militari di alto rango di insediarsi nei consigli di amministrazione delle imprese una volta lasciato il servizio militare.

²² Maggiori dettagli sui settori in cui sono attive le imprese militari saranno forniti più avanti.

Queste posizioni offrivano un'ottima fonte di guadagno, oltre alla pensione regolarmente percepita dallo Stato; inoltre, per un pensionato al rango di generale maggiore, la prospettiva di ottenere un salario mensile che oscillava tra le 100.000 lire egiziane (16.670\$) e 1 milione di lire egiziane (166.670\$) fungeva da ottimo incentivo per rimanere parte del sistema, mentre per gli ufficiali di rango inferiore era uno stimolo per tollerare le basse paghe e lo stile di vita semplice in prospettiva di un guadagno maggiore nel futuro (Sayigh 2012, 5). Mubārak, perfettamente consapevole delle mire economiche dei militari, avallava la nomina di generali e colonnelli per i ruoli manageriali delle imprese, così da garantirsi il loro appoggio e la loro fedeltà. Gli alti ufficiali militari che erano ritenuti fedeli al regime dunque venivano cooptati nel sistema di «privilegi e *patronage*» (Raphaeli 2013). Mubārak sperava che questi vantaggi servissero a creare il favore necessario per l'ascesa politica alla presidenza per suo figlio Ġamāl Mubārak, che non aveva alle spalle alcuna formazione militare (Abul-Magd 2012). Quest'ultimo si era distinto nello scenario economico egiziano, essendo stato promotore e sostenitore del *Washington Consensus*, e rappresentava la figura-chiave della «nuova élite economica che era emersa» (Salem 2013) all'interno del *al-ḥizb al-waṭanī al-dīmūqrāṭī*, il Partito nazionaldemocratico (NDP in inglese). I nuovi uomini d'affari entrati nell'economia egiziana avevano iniziato, grazie alle politiche liberiste, a guadagnare spazio nei settori che fino a poco tempo prima erano stati esclusiva delle imprese facenti capo all'esercito (Salem 2013). Secondo Wikileaks, l'allora ambasciatrice americana in Egitto avrebbe dichiarato che i militari vedevano le privatizzazioni avviate dal governo «come una minaccia alla loro posizione economica e dunque, in generale, si oppon[evano]ad esse» (Abul-Magd 2012).

Alla vigilia dello scoppio delle Rivolte Arabe, in Egitto sono presenti tensioni a livello sociale, a causa dei tagli ai sussidi pubblici imposti

dalla politica di austerità,²³ della disoccupazione, dell'aumento del costo della vita (e la riduzione della sua qualità) e dalla percezione dell'ingiustizia sociale subita. Inoltre, l'economia di tipo liberista ha permesso l'entrata nel mercato di nuove forze, che hanno destabilizzato lo status quo e generato tensioni anche tra i vertici politici e militari.

Politica

Mubārak sale al governo come membro del NDP, fondato nell'agosto 1978 da Sādāt. Dal sito ufficiale del partito,²⁴ si può leggere:

Quando il Partito Nazionale Democratico è stato fondato nel 1978, tra le sue sfide principali vi erano la riconquista dei territori nazionali occupati e il completamento della trasformazione dal partito unico al multipartitismo.

Prima della fondazione del NDP, in Egitto governava l'Unione Socialista Araba, fondata da Nāṣer. Il monopartitismo aveva caratterizzato l'intero periodo Nasseriano e gran parte del governo Sādāt. Stando alla dichiarazione del partito, l'obiettivo che il NDP si proponeva era quello di avviare un cambiamento nell'assetto della politica egiziana, o perlomeno era quello che professava di voler raggiungere. Difatti, nonostante prima delle Rivolte Arabe vi fossero diversi partiti all'interno del Parlamento (*Neo-Wafd* nel 1983, *ḥizb al-ghad* nel 2004, *kifāya* nel 2004), il NDP aveva mantenuto il controllo su almeno due terzi della maggioranza parlamentare sin dalla sua fondazione. La capacità del partito di attrarre più di due milioni di

²³ Tra il 2007 e il 2008, i Paesi Arabi vengono colpiti dalla crisi alimentare, a seguito dell'aumento dei prezzi del petrolio (e quindi dell'importazione), della domanda mondiale e della produzione di biofuel nei Paesi industrializzati. L'insicurezza alimentare, che rappresentava motivo di proteste, spinse i governi a reintrodurre delle misure a breve termine per arginare eventuali disordini: l'aumento dei sussidi, degli stipendi pubblici e la riduzione sulle tariffe d'importazione sono stati tra gli espedienti utilizzati (Cammett et al. 2015, 208).

²⁴ Per visitare il sito ufficiale, si veda: <https://goo.gl/6RFQNB> (2018-04-27).

membri e mantenere il controllo sugli organi di governo è stata la conseguenza del suo controllo sulle istituzioni principali dello Stato, riuscendo, con favori e privilegi, a guadagnarsi il supporto e a vincere le elezioni. L'organizzazione del partito e il suo modus operandi hanno portato diversi analisti ad associare il partito ad un tipo di governo autoritario (EE Staff 2010), lungi dall'essere un sistema multipartitico. Nell'ultimo governo Mubārak, il NDP aveva il 73% dei seggi parlamentari (420 di 508). Inoltre, sebbene fossero state tenute diverse elezioni, il Presidente di riservava la facoltà di nominare il Primo Ministro e l'intero gabinetto faceva riferimento alle sue direttive (al-Sayyid-Marsot 1985, 145). La domanda che potrebbe sorgere spontanea allora è: com'è avvenuta la fine di Mubārak, se il suo partito aveva una maggioranza schiacciante? Non vi è una risposta unica: la fine del regime di Mubārak è stata il risultato di un insieme di fattori e avvenimenti politici ed economici. Le politiche neoliberiste, trattate in precedenza, a partire dagli inizi del 2000 hanno iniziato ad intensificarsi tanto da fare dell'Egitto «una delle economie neoliberiste leader del Medio Oriente» (Salem 2013).²⁵ Le conseguenze, oltre ad aver inasprito i rapporti civili-militari, avevano avuto delle ripercussioni anche in politica: all'interno del NDP la cosiddetta 'vecchia guardia' del partito rimaneva ostile alle politiche economiche di Ġamāl Mubārak e alle sue aspirazioni politiche (Salem 2010). Ġamāl Mubārak e la sua cerchia di uomini d'affari capitalisti si erano fatti strada nel periodo di riforma del partito agli inizi del 2000 e ed erano riusciti a inserirsi in posizioni chiave, riuscendo ad influire sull'andamento politico del Paese (rappresentando così una minaccia per gli interessi economici dei militari). Come riporta Abdelrahman (2016), nel 2004 ai magnati dell'economia privata egiziana erano stati assegnati dei dicasteri primari, e avevano costituito un «gabinetto di

²⁵ Per diversi anni prima delle Rivolte del 2011, la Banca Mondiale ha nominato l'Egitto tra le 10 economie che hanno avuto miglioramenti sensibili (cf.: Abdelrahman 2016).

businessmen».²⁶ Gli interessi politici e quelli economici si mostravano fortemente legati: vi era una classe dirigente civile accanto ad una militare, i cui obbiettivi erano quelli di favorire ognuno le proprie attività. Ḥosnī Mubārak aveva inoltre dato ai militari il potere di influenzare la politica e far sì che si formasse una corrente di dissenso nei suoi confronti (Brooks 2015, 18). Infatti, per timore che potesse emergere un'altra figura dall'interno delle Forze Armate, che potesse rappresentare una minaccia alla sua posizione, Mubārak aveva dato via ad un sistema di nomine per ex-ufficiali nelle posizioni più alte della burocrazia e dell'amministrazione dello Stato:²⁷ durante il suo governo il numero di ministri dal background militare erano migliaia, se paragonati al periodo di Sādāt – il quale aveva notevolmente ridotto l'influenza militare – e a quello dello stesso Nāṣer, il cui numero era stimato arrivare a 1.500 (Sayigh 2012, 11). Mubārak aveva così concesso al corpo delle Forze Armate di penetrare in modo capillare negli affari di Stato ed esercitare una certa influenza anche sull'andamento politico. Il fatto che Ġamāl Mubārak portasse avanti delle idee in contrasto con gli interessi di parte dei vertici della società egiziana e che non fosse riuscito a ricreare un sistema di cooptazione che distendesse le tensioni nei suoi confronti, in aggiunta alle sommosse popolari, che chiedevano la fine del sistema corrotto, hanno creato il presupposto perché i Mubārak fossero messi da parte nel 2011.

²⁶ Nel campo di acciaio e ferro, il 90% della produzione totale del Paese era nelle mani di sole tre imprese, metà della quale era nelle mani del magnate dell'acciaio Aḥmed Ezz, allora presidente della Commissione Economica Parlamentare e membro del NDP (cf.: Abdelrahman 2016; Cammett et al. 2015, 296-7). A seguito delle rivolte del 2011, Aḥmed Ezz è stato arrestato e condannato alla reclusione per 37 anni con l'accusa di sperpero di denaro pubblico e speculazione. Nell'aprile 2018 è stato stabilito il suo rilascio con una 'riconciliazione finanziaria', cf.: Tawfeek, Farah (2018-04-15). «Ahmed Ezz Cleared of Final Corruption Case after Financial Reconciliation». *Egypt independent*, URL <http://www.egyptindependent.com/ahmed-ezz-cleared-final-corruption-case-financial-reconciliation/> (2018-05-07).

²⁷ I dicasteri della Difesa, della Produzione Militare, dell'aviazione civile e lo Sviluppo locale erano in mano a ex-ufficiali delle Forze Armate, che spesso presiedevano Ministeri del Trasporto, Comunicazione, Ambiente e Affari Sociali (cf.: Sayigh 2012, 11).

Negli anni '80 in Egitto si assiste ad un ulteriore cambiamento nello scenario politico con i Fratelli Musulmani. In quegli anni iniziano ad assumere sempre più l'aspetto di un partito politico, pur non venendo ufficialmente riconosciuti dal regime: Mubārak aveva infatti continuato, sulla scia del suo predecessore, a tollerare la presenza dei Fratelli Musulmani, senza legalizzare il movimento (El-Ghobashy 2005, 377).²⁸ Nelle elezioni parlamentari del 1984 avevano potuto partecipare alleandosi con il partito *Wafd*, conquistando otto seggi in Parlamento.²⁹ Tuttavia, nel 1992 l'approccio che il regime usa nei confronti dei Fratelli Musulmani cambia e dalla tolleranza inizia una forte repressione, anche fisica (381).³⁰ Nel periodo 1995-2000, diversi membri della Fratellanza erano stati fatti arrestare (385). Alle elezioni del 2000 riescono a ottenere dei seggi candidandosi come indipendenti a seguito della modifica della legge elettorale (387), mentre nel 2005 sono riusciti a ottenere 88 seggi su 451.³¹ Tuttavia, prima delle elezioni del 2010, il regime ha arrestato centinaia di militanti della Fratellanza, per evitare che ottenessero ulteriori consensi (Cammett et al. 2015, 450).

²⁸ Alcuni osservatori hanno ritenuto che, se il movimento fosse stato legale e avesse potuto partecipare apertamente alle elezioni, questo avrebbe ottenuto la maggioranza dei voti (Cammett et al. 2015, 450).

²⁹ La legge 114/1983 emanata dal governo prima delle elezioni impediva a candidati indipendenti di partecipare alle elezioni e a candidati di partiti diversi di apparire nella stessa lista elettorale. Inoltre, la percentuale di sbarramento era stata posta all'8%, e, qualora un partito non raggiungesse tale percentuale, tutti i voti sarebbero confluiti al partito maggioritario (il NDP). L'alleanza *Wafd*-Fratelli Musulmani era entrata in Parlamento con il 15.1%: di 448 seggi, 58 erano andati al *Wafd* (di cui 8 ai Fratelli Musulmani) e 389 al NDP, che aveva ricevuto l'87.3% di consensi (El-Ghobashy 2005, 378).

³⁰ La condizione dei Fratelli Musulmani era peggiorata dopo il tentato assassinio di Mubārak in Etiopia nel 1995, per mano di estremisti islamici.

³¹ Cf.: Meital, Yoram (2006). «The Struggle over Political Order in Egypt: The 2005 Elections», *The Middle East Journal*, 60(2) (spring 2006), 257-79. URL <http://www.jstor.org/stable/4330249> (2018-05-07).

Stato di sicurezza e polizia

A differenza di Nāṣer, che aveva dovuto lottare con i sostenitori di Nağīb, e Sādāt, che aveva dovuto affrontare le opposizioni dei filonasseriani, all'inizio del governo Ḥosnī Mubārak non aveva forti opposizioni dall'interno e poteva contare sull'intero apparato di sicurezza che aveva ereditato dai suoi predecessori, arrivando a fare più affidamento sulle forze di sicurezza interna che sui suoi stessi ministri (Osman 2013, 229). Nonostante ciò, durante il suo mandato si è testimoni dell'ampliamento dei servizi di polizia e di intelligence, che diventano gli strumenti principali di controllo del territorio e della società, a volte prevaricando le stesse Forze Armate (Sayigh 2012, 15).³²

Il servizio di polizia è un istituto statale il cui compito principale è quello di garantire l'ordine e il rispetto delle leggi. Tuttavia, in Egitto tale servizio, soggetto all'autorità del regime, assume un ruolo centrale, penetrando in modo capillare nella società:

Negli anni, lo Stato ha sviluppato uno spietato apparato di sicurezza e di intelligence che non si fa scrupoli ad usare metodi illegali in difesa del sistema. (Hashim 2011)

Le forze paramilitari sono lo strumento principale del regime per trattare le situazioni di sommossa e contenere eventuali forme di dissidenza. Tra i diversi servizi di sicurezza, troviamo: l'intelligence egiziana (*Muḥābarāt*), che fa capo direttamente al Presidente, il Servizio di Investigazione dello Stato (*Mabāhiṭ 'amn al-dawla*), che è alle dipendenze del Ministero degli Interni, la Guardia Presidenziale e l'Intelligence militare. L'insieme di questi apparati hanno consentito

³² Il malcontento dell'esercito nei confronti del Ministero degli Interni e la sua polizia aumentò particolarmente negli ultimi decenni del governo Mubārak, poiché era ritenuta essere la causa dell'aumento della corruzione, insieme alle politiche neoliberiste e all'avanzamento politico di Ġamāl Mubārak.

la sopravvivenza del regime militare in Egitto e, allo stesso tempo, hanno consentito al Presidente di agire in maniera autoritaria, in nome della 'sicurezza nazionale'. Come riporta Droz-Vincent (2009), questo non è che un modello che dagli anni '60-'70 si è diffuso in diversi Paesi, oltre all'Egitto: un apparato di sicurezza «salvatore» dello Stato, che protegge il Paese dalle minacce esterne ed interne (229).

L'apparato di polizia è stato attivo in Egitto sin dal IX secolo, durante il quale veniva usato per controllare il flusso dei contadini verso i centri urbanizzati, per ridurre la portata ed evitare che la troppa affluenza andasse a danneggiare gli interessi della nascente classe media. Sotto il mandato britannico, la polizia era stata riorganizzata ed equipaggiata con ulteriori strumenti di infiltrazione, controllo e sorveglianza. Durante la presidenza di Nāṣer³³ e Sādāt, aveva avuto il ruolo di difendere gli interessi del regime e, come poi sotto Mubārak, la polizia e l'esercito sono intervenuti in varie occasioni per sedare le sommosse popolari e difendere il sistema.³⁴ Nel 2009 inoltre, Mubārak aveva stabilito che il 25 gennaio diventasse Festa Nazionale della Polizia, in memoria della battaglia di Ismā'iliyya del 1952.³⁵

Tuttavia, Abdelrahman (2016) nel suo studio *Policing Neoliberalism in Egypt: the Continuing Rise of the 'Securocratic' State*, evidenzia

³³ La polizia sotto Nāṣer rappresentava un modo di controllo pervasivo della burocrazia (Osman 2011).

³⁴ All'inizio della presidenza di Sādāt, la polizia reprimeva gli oppositori, specialmente nelle università, e nel 1977 aveva condotto una serie di arresti a seguito delle rivolte per il pane (Osman 2011). Dopo l'assassinio di Sādāt nel 1981, l'esercito era intervenuto per sedare le rivolte islamiste; nel 1986 avevano represso le proteste dei lavoratori delle Forze Centrali di Sicurezza, scontenti del loro stipendio; nel 1990 erano attivi nella lotta al jihadismo armato (cf.: Droz-Vincent 2009, 223). Inoltre, agli inizi del 2000, la polizia è intervenuta per contenere sommosse popolari nel villaggio di Sarando, sul Delta del Nilo nel 2005, nel villaggio di Borolus nel 2008 e a Maḥalla, sempre nel 2008. Dal 1998 al 2010, sono state stimate dalle 3.400 alle 4.000 azioni di punizione collettiva (Abdelrahman 2016).

³⁵ Il 25 gennaio 1952 la polizia di Ismā'iliyya aveva coraggiosamente affrontato i britannici, in una battaglia impari. L'atto di eroismo è stato così istituzionalizzato in una festa pubblica.

una possibile connessione tra l'aumento dell'attività della polizia e l'avvio delle politiche neoliberiste da parte di Sādāt:

La coercizione dello Stato e il potere della polizia non sono viste come un risultato dell'autoritarismo e della pratica non democratica del regime, ma come una parte dello stato capitalista.

La teoria alla base di tale affermazione afferma che lo Stato, una volta adottate le nuove politiche economiche, ha avuto necessità di usufruire di un apparato a protezione del sistema economico. L'Egitto aveva bisogno di trasmettere l'immagine di un Paese stabile, nel quale il capitale straniero sarebbe potuto confluire senza problemi, così che gli investimenti sarebbero stati fruttuosi. Questo perché il taglio della spesa pubblica e la notevole riduzione di sussidi hanno diffuso il malcontento nella società, specie tra le classi sociali più disagiate, e l'economia capitalista di fatto si presenta accessibile solo a chi ha del denaro da investire.

Nel 2009 il Ministero degli Interni aveva alle proprie dipendenze 1.7 milioni di individui: 850.000 tra il personale di polizia e lo staff amministrativo; 450.000 nelle Forze di Sicurezza Centrale; 400.000 nel Servizio di Investigazione dello Stato (Abdelrahman 2016). Il regime, inoltre, ha sostenuto la formazione di un nuovo tipo di polizia: la *balṭaḡiyya* (letteralmente 'criminali'). Questo nuovo corpo è stato creato reclutando criminali, con il compito di tenere sotto controllo la società; in cambio, lo Stato avrebbe sorvolato sulle loro attività illecite e i loro comportamenti criminosi (Abdelrahman 2016).³⁶ Per di più, la

³⁶ La *balṭaḡiyya* fa uso di percosse, intimidazione, stupro, abuso sessuale su sospetti criminali e attivisti politici con il beneplacito del regime. Negli anni '80 aveva preso il sopravvento in diverse baraccopoli egiziane, sfuggendo al controllo dell'autorità. Non potendo essere combattute, si è deciso di asservirle agli scopi del regime (cf.: Amar 2011). Nelle Rivolte del 2011, la *balṭaḡiyya* è stata impiegata per disperdere i manifestanti quando le proteste si stavano protrahendo più di quanto l'esercito volesse. Inoltre, il Ministero degli Interni ha continuato a far uso della *balṭaḡiyya*, e il numero dei reclutati sembra essere addirittura aumentato dopo il 2011, stimato tra i 50.000-100.000 uomini (Abdelrahman 2016).

certezza dell'impunità consente alle forze di sicurezza di agire in modo del tutto arbitrario, senza rispetto di alcuna legge né diritto: la violenza delle punizioni dagli anni '90 in poi non si è rivolta solo a criminali, rivoltosi ed oppositori, ma anche le persone comuni possono essere prese di mira, che abbiano compiuto azioni contro legge o meno. Nel 2014 il Consiglio di Stato ha approvato un progetto di legge per la formazione di una 'polizia sociale' «in conformità con gli standard internazionali in campo di diritti umani e libertà fondamentali».³⁷ Questa nuova forza, in supporto alla polizia, gode della facoltà di arrestare e ha tra gli obiettivi quello di diffondere un senso di sicurezza (*šū'ūr al-'amn*) e la 'cultura della sicurezza' (*taqāfa al-'amn*) (Basel 2014). Lo stato di sicurezza in realtà non è che uno strumento nelle mani del regime per agire come vuole e presentare delle giustificazioni nei confronti del popolo. Nel corso degli anni in Egitto si sono susseguiti stati di emergenza in concomitanza di eventi che avrebbero potuto destabilizzare la presa sul potere.³⁸ Lo stato di emergenza si mostra essere un modo intelligente per giustificare il governo dei militari e della polizia; la creazione di un 'nemico', che sia «esterno o interno, conosciuto o sconosciuto, reale o immaginario» (Abdelrahman 2016) è l'espedito che i governi – non solo in Egitto – usano per spiegare la militarizzazione della Nazione: il messaggio che traspare è quello di una situazione di pericolo, che richiede l'intervento armato (o perlomeno la preparazione militare) per affrontare la minaccia.³⁹

³⁷ «بمراعاة المعايير الدولية في مجال حقوق الإنسان وحياته الأساسية».

³⁸ Gli Stati di Emergenza sono stati invocati nel 1939-45, durante la Seconda Guerra Mondiale; nel 1948-50, durante il primo conflitto arabo-israeliano; nel 1952-56, appena dopo il colpo di stato dei Liberi Ufficiali; nel 1967-80, durante la Guerra dei Sei Giorni contro Israele; nel 1981, dopo l'assassinio di Sādāt (Abdelrahman 2016). Il protrarsi dello Stato di Emergenza è stato tra le cause principali delle Rivolte del 2011. Dal 2012 è in vigore la legge marziale, che lascia ampio margine d'azione all'esercito ed è dichiarato lo Stato di Emergenza ogni qual volta vi sono attacchi terroristici nel Paese.

³⁹ Per esempio, in Israele il 'nemico esterno', rappresentato dal Mondo Arabo, e la minaccia da esso rappresentato, ha portato alla totale militarizzazione della società.

L'escalation dell'attività poliziesca per le strade egiziane, lo stato di emergenza che le giustificava, l'alto costo che tale sistema richiedeva a discapito degli altri servizi richiesti dai cittadini, insieme all'acuirsi delle crisi economiche e il peggioramento delle condizioni lavorative hanno dato il via ad una serie di mobilitazioni che nel 2011 sono scoppiate in proteste popolari sulla scia delle Rivolte Arabe, che hanno coinvolto, in misura diversa, tutta l'area MENA.

Per ulteriori dettagli, cf.: Zertal, Idith (2005). *Israel's Holocaust and the Politics of Nationhood*. New York: Cambridge University Press, 98-103.

3. Le Rivolte del 2011: punto di svolta o impasse?

3.1 I precedenti

Il 17 gennaio 2011, l'avvocato Muḥammad Fārūq Ḥasan si dava fuoco davanti al Parlamento egiziano. Allo stesso modo, il 17 dicembre 2010 il venditore ambulante Muḥammad Bū'azīzī⁴⁰ si era dato fuoco davanti l'ufficio del governatore a Sīdī Būzīd, nel sud della Tunisia. Entrambi gesti di disperazione, entrambi gesti di denuncia ed entrambi eletti simboli delle Rivolte Arabe.

L'estremo gesto di Muḥammad Bū'azīzī è considerato essere uno degli elementi scatenanti delle Primavere Arabe. Senza dubbio è stato un gesto dal forte impatto sociale: di lì a poco sarebbero iniziate le manifestazioni popolari contro il regime di Zayn al-'Ābidīn ben 'Alī (1989-2011), che avrebbero portato alla sua caduta dopo ventitré anni di governo continuo. L'atto di Bū'azīzī è servito a scuotere le masse popolari e a spingere «la strada» (Bozarslan 2013, 15) a ribellarsi ad un sistema di sopraffazione corrotto. La morte di Bū'azīzī non ha coinciso con l'inizio della crisi del regime, bensì è stata il culmine di anni e anni di difficoltà e malcontento. Le condizioni sociali (educazione, sanità, sicurezza alimentare) dagli anni '70 in poi erano peggiorate,⁴¹ il tasso di disoccupazione cresceva sempre di più e

⁴⁰ Muḥammad Bū'azīzī, all'epoca ventiseienne, era una giovane laureato disoccupato, che lavorava come venditore ambulante di frutta e verdura per poter guadagnare da vivere per sé e per la sua famiglia. Sorpreso dalla polizia a svolgere un'attività per la quale non aveva la licenza (di fatto era un irregolare, ma la sua condizione è uguale a quella di molti altri ed è ormai accettata socialmente), si vede sequestrato il carretto e la merce con la quale lavorava. Il gesto che ha fatto scatenare l'ira del ragazzo è stato uno schiaffo che gli ha assestato una poliziotta; inoltre, essendo il suo guadagno mensile misero e precario, si era rifiutato di pagare una tangente alla polizia. In seguito, Bū'azīzī si era recato presso l'ufficio del governatore, intenzionato a protestare per il comportamento delle forze dell'ordine, ma gli viene negato l'incontro. Il gesto estremo ha rappresentato per Bū'azīzī un modo per riscattarsi dall'offesa ricevuta e per denunciare apertamente il trattamento che le autorità riservavano alla popolazione. Il 2 gennaio 2011 Bū'azīzī muore a causa delle ustioni riportate.

⁴¹ Il debito pubblico era aumentato dal 38% del PIL nel 1980 al 63% nel 1986 (cf.: Cammett et al. 2015, 249).

neanche i laureati come Bū‘azīzī riuscivano a inserirsi nel mercato del lavoro; il tutto inquadrato, come per l’Egitto, nel contesto delle politiche liberiste del *Washington Consensus*. Bozarlan (2011, 15-6) evidenzia altre due elementi che hanno concorso alla caduta dei regimi in Tunisia e Egitto: la classe media, costituita da funzionari e dalla borghesia economica, e l’esercito. Quest’ultimo ha avuto in entrambi i Paesi un ruolo passivo durante le contestazioni; in Tunisia il Capo di Stato Maggiore ha rifiutato di impiegare l’esercito contro i manifestanti e avrebbe ingiunto al Presidente di abbandonare il Paese. Come si vedrà in seguito, in Egitto l’esercito avrà un ruolo differente nella gestione delle sommosse.

3.2 Presupposti economici e politici delle Rivolte in Egitto

Le riforme liberali apportate in Egitto durante gli anni ‘80 e ‘90, avevano portato un peggioramento complessivo della qualità della vita agli inizi del 2000: dal 2000 al 2005 la povertà assoluta⁴² era aumentata dal 16.7% al 19.6%, come anche le percentuali di povertà estrema⁴³ avevano registrato un aumento dal 2.9% al 3.8% (Paciello 2011, 11). Negli anni appena prima lo scoppio delle proteste in Piazza Tahrīr, la percentuale di coloro che vivevano in povertà assoluta era aumentata sensibilmente: a cavallo tra il 2008 e il 2009, i poveri erano aumentati da 13.7 milioni di persone a 16.3 milioni (11). A peggiorare la condizione della popolazione aveva contribuito anche la svalutazione della valuta nel 2003, che aveva comportato l’aumento dei costi delle importazioni e, di conseguenza, la riduzione del potere

⁴² Per povertà assoluta si intende lo spendere meno del necessario per ricoprire le spese per il minimo necessario, sia in cibo che in altre necessità. Nel 2005, gli egiziani che spendevano meno di 1.423 lire egiziane (LE) erano considerati poveri (cf.: Paciello 2011, 11).

⁴³ Per povertà estrema si intende l’incapacità di provvedere anche alle spese minime per il cibo. Nel 2005, gli egiziani che spendevano meno di 995 LE in media all’anno in cibo erano considerati estremamente poveri (cf.: Paciello 2011, 11).

di acquisto delle famiglie: nel 2008, a seguito della crisi economica mondiale, il prezzo di grano, farina, riso e mais era aumentato più del 100%. Nel 2010, le famiglie non potevano permettersi neanche l'acquisto di verdura, i cui prezzi erano aumentati del 51% (Paciello 2011, 12). Nonostante i tentativi del governo di alleggerire la situazione difficile delle masse – ampliando il paniere di prodotti inclusi nei sussidi statali ed estendendo questi ad ulteriori 22 milioni di persone, nonché aumentando i salari dei dipendenti statali – queste manovre non sono state in grado di rafforzare il potere d'acquisto degli egiziani e migliorarne le condizioni (12-3). Dal punto di vista lavorativo, le liberalizzazioni avevano portato nuove regolamentazioni del mercato del lavoro, facilitando più le imprese che i lavoratori. La qualità del lavoro era scesa e il lavoro informale, che non garantiva alcuna forma di sicurezza né previdenza sociale, era aumentato tra il 1998 e il 2006 dal 57% al 60% e la disoccupazione tra i laureati era aumentata dal 9.7% al 14.4%.⁴⁴ Per di più, oltre all'incertezza lavorativa, la qualità della vita era peggiorata a seguito del taglio della spesa pubblica, che aveva inciso significativamente anche sui servizi di assistenza sanitaria (il 46% della popolazione ne rimaneva scoperto) e istruzione (dal 2002 al 2006 la spesa era diminuita dal 19.5% all'11.5%) (Paciello 2011, 17-8).⁴⁵ I giovani di età compresa tra i 15 e i 25 anni restano tutt'ora i più colpiti dal fallimento delle politiche economiche e sociali degli anni '80. Un fattore che ha contribuito alla riduzione delle opportunità per i giovani – non solo in Egitto, ma in tutta l'area MENA – è l'alto tasso di crescita demografica, che impedisce una redistribuzione equa delle risorse (Cammett et al. 2015, 138-40).⁴⁶ In Egitto, i giovani nella fascia d'età citata

⁴⁴ Assaad, Ragui in Paciello (2011). Per maggiori dettagli sul mercato del lavoro in Egitto, si veda: Assaad, Ragui (2007). «Labor Supply, Employment and Unemployment in the Egyptian Economy, 1988-2006. Working Paper, No 0701». *Working Paper Series*. Economic Research Forum, URL <http://www.mafhoum.com/press10/308E14.pdf> (2018-05-08).

⁴⁵ Per ulteriori informazioni sulla sanità e il sistema educativo nei Paesi MENA, si veda Cammett et al. (2015), 159-97.

⁴⁶ Il 65% della popolazione dell'area MENA è sotto i vent'anni (Cammett et al. 2015, 138).

costituiscono circa il 20% dell'intera popolazione (si veda figura 1).⁴⁷ Oltre alle difficoltà economiche, la società egiziana era immersa nell'immobilismo e nell'inerzia politica, che durava da quasi trent'anni. Il campo politico mancava di nuove proposte e di alternative reali e l'unica percezione che aveva la popolazione era quella di ingiustizia sociale. Inoltre, la repressione (politica e civile), il modo autoritario di governare di Mubārak (che aveva ampio e incontrastato potere decisionale), combinato con l'uso arbitrario della forza da parte delle forze di sicurezza, hanno portato la popolazione all'intolleranza verso lo Stato e i suoi apparati. Lo Stato di Emergenza in vigore dal 1981 era stato riconfermato nell'aprile 2006, nonostante Mubārak nel 2005 avesse dichiarato di trasformare lo Stato di Emergenza in una 'legge contro il terrorismo' (Droz-Vincent 2009, 238). Il protrarsi della legge di emergenza conferiva al governo e alle forze di polizia un ampio margine d'azione, limitando al massimo ogni forma di opposizione e critica al governo. Tale legge attribuisce al Presidente poteri eccezionali e rende lecito il rinvio a giudizio dei civili presso i Tribunali Militari, per i quali non è previsto alcun ricorso in appello; in aggiunta, il Presidente ha la facoltà di limitare gli spostamenti e le assemblee di persone ed eventualmente arrestarle, monitorare e controllare ogni mezzo di comunicazione, imporre la censura sulle pubblicazioni, imporre il coprifuoco e ordinare la chiusura forzata delle attività commerciali, sequestrare i beni privati, così come ordinare lo sgombero forzato. L'articolo 4 della legge di emergenza dà all'esercito il potere di risolvere le questioni riguardanti la violazione o l'obiezione circa tali poteri straordinari.⁴⁸

⁴⁷ In paragone, la popolazione italiana nella fascia d'età 15-25 anni è del 9.6% (US Census Bureau 2017), cf.: <https://www.census.gov/popclock/world/it> (2018-05-08).

⁴⁸ Per consultare tutti gli articoli della legge sullo Stato di Emergenza (162/1958), si veda: <http://www.icnl.org/research/library/files/Egypt/162-1958-en.pdf> (2018-05-14).

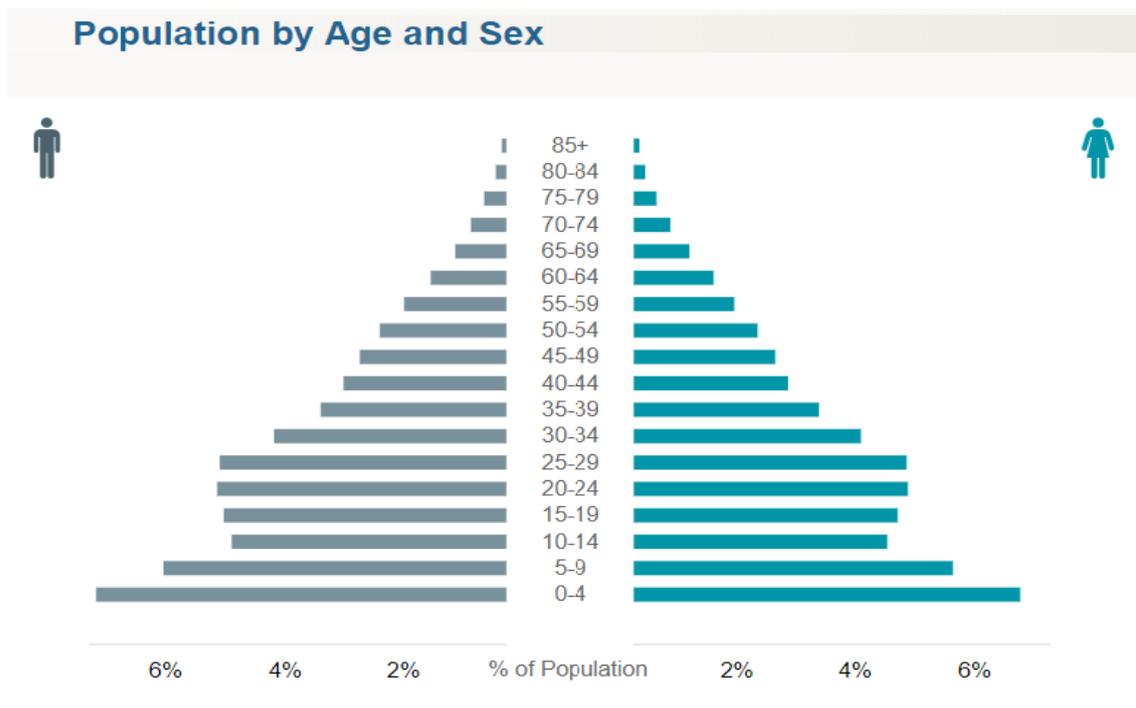


Figura 1. Percentuale di popolazione in Egitto suddivisa per età e sesso
 Fonte: US Census Bureau (2017)

3.3 I Protagonisti

Le proteste di Piazza Taḥrīr sono state il risultato di un'escalation di contestazioni che già dall'inizio del 2000 avevano iniziato ad infervorare gli animi egiziani, stanchi del trattamento al quale erano sottoposti. Nel gennaio 2011, a seguito dello scoppio delle manifestazioni in Tunisia, e la conseguente caduta del regime, gli egiziani avevano visto la possibilità anche per loro di cambiare la situazione. Piazza Taḥrīr è stato il campo d'azione nel quale diversi protagonisti, tutti con interessi e obiettivi differenti, hanno cercato di perorare la propria causa.

I movimenti giovanili

I giovani sono stati i principali protagonisti delle rivolte egiziane. L'immobilità sociale, la mancanza di prospettive per il futuro in aggiunta alla diseguale distribuzione di risorse e opportunità all'interno della società sono stati tra i fattori principali perché i giovani decidessero di opporsi al regime di Mubārak e del NDP. L'8 agosto 2004 trecento intellettuali e personaggi di rilievo egiziani hanno firmato un documento nel quale chiedono sostanzialmente cambiamento. Era nato *Kifāya!: al-ḥaraka al-miṣriyya li-l-taḡīr* (Basta!: il movimento egiziano per il cambiamento), un movimento extraparlamentare, i cui componenti facevano parte di una élite intellettuale – politici indipendenti, scrittori, giornalisti, sindacalisti, studenti universitari, intellettuali – il cui manifesto richiedeva la fine del governo Mubārak (*lā li-l-tamdīd*, no ad un altro mandato) e l'assicurazione che questi non passasse le redini del governo al figlio Ġamāl in vista delle elezioni del 2005 (*lā li-l-tawāriṭ*, no alla Repubblica ereditaria), come era avvenuto in Siria con la famiglia al-'Asad (Hamam 2011). Il movimento *Kifāya!* costituisce una prima forma organizzata di opposizione al regime, che mette in discussione per la prima volta il Presidente e la sua famiglia. Tra le altre richieste del movimento, vi erano: la fine del monopolio del governo ed elezioni presidenziali libere; l'indipendenza della magistratura, che le sentenze dei tribunali venissero rispettate, che i cittadini fossero uguali davanti alla legge; la fine del controllo esclusivo delle risorse, che hanno causato la rovina economica, la corruzione e la disoccupazione; il ripristino del ruolo centrale dell'Egitto nel Medio Oriente, come prima degli accordi di Camp David (Hamam 2011).⁴⁹ Il manifesto di *Kifāya!* spiega anche le modalità con le quali la politica deve agire:

⁴⁹ Il website harakamasriya.org non è più funzionante nel momento in cui si scrive.

Uscire da questa crisi richiede l'inizio rapido della fine del monopolio che il Partito nazionaldemocratico (NDP) ha del potere; la cancellazione dello stato d'emergenza e di tutte le leggi eccezionali anti-libertarie; una modifica costituzionale immediata che permetta l'elezione diretta del Presidente della Repubblica e del suo vice per non più di due mandati, che limiti i poteri assoluti del Presidente, che realizzi la divisione e la limitazione dei poteri, che permetta la libera creazione di partiti, quotidiani ed associazioni, che liberi i sindacati della tutela governativa; lo svolgimento di elezioni parlamentari regolari e vere sotto il controllo del Consiglio superiore della magistratura e il Consiglio di Stato dallo spoglio dei voti sino alla proclamazione dei risultati. Questa è l'unica via per costruire un paese libero che creda alla democrazia e al progresso e realizzi lo Stato sociale sperato per il nostro popolo, nel nostro amato Egitto. (Dal manifesto politico in Hamam 2011)

Sebbene l'azione di *Kifāya!* abbia avuto la positiva conseguenza di dare l'esempio, e stimolare la formazione di altre organizzazioni per il cambiamento (Operai per il cambiamento, Medici per il cambiamento, Giovani per il cambiamento, ed altre associazioni di categoria), esso non è stato in grado di offrire una vera alternativa, oltre ad essere rimasto un movimento elitario, non riuscendo a coinvolgere le masse (Hamam 2011; Osman 2013, 272).



Figura 2. Simbolo di *Kifāya!* Durante le manifestazioni in Piazza Taḥrīr, molti giovani hanno mostrato questo simbolo, mettendolo sulla bocca

Nel marzo 2008 in Egitto nasce un altro movimento: *ḥaraka šabāb sitta ibrīl* (Movimento dei Giovani del 6 Aprile).⁵⁰ Esso nasce per opera dell'ingegnere 'Aḥmad Māher e Isrā' 'abd al-Fattāḥ, giornalista legata al partito *al-ḡad* (Domani) per difendere i diritti degli operai dello stabilimento di Maḥalla al-Kubrā,⁵¹ per i quali avevano organizzato uno sciopero il 6 aprile 2008 per protestare contro le condizioni lavorative e l'aumento dei prezzi dei beni necessari (Hamam 2011). I movimenti giovanili sono riusciti a raccogliere adesioni e organizzare sit-in e proteste grazie all'uso dei nuovi canali di comunicazione. Il Movimento 6 Aprile in particolare aveva instaurato una connessione con il movimento *Otpor!* (Resistenza!), attivo in Serbia tra il 1998 e il 2004, che lottava contro il regime di Slobodan Milošević. Da questo aveva appreso le tecniche di organizzazione e protesta pacifiche.⁵² Dal sito ufficiale, si legge:⁵³

من نحن وما هي اهدافنا:

نحن مجموعة من الشباب المصري من مختلف الاعمار والطبقات والمناطق الجغرافية والانتماءات الفكرية والسياسية. جمعتنا فكرة واحدة هي حب هذا الوطن ومحاولة تغيير أوضاع للأفضل.

ونتيجة لغياب حياة سياسية سليمة يستطيع في ظلها أي مواطن أن يشارك في العمل العام بحرية، وأن أي صوت معارض للنظام كان يواجه بالقمع الأمني الرهيب.. فقررنا أن ترى فكرتنا النور بإنشاء حركة سياسية تهدف لمقاومة النظام الفاسد وتساهم في اسقاطه.

Chi siamo e quali sono i nostri scopi:

Siamo un gruppo di giovani egiziani di età diversa, provenienti da diverse classi sociali, aree geografiche, affiliazioni intellettuali e politiche. Un'unica idea ci ha uniti, ed è l'amore per questo Paese e il tentativo di cambiarne le condizioni per il meglio.

⁵⁰ Per visitare il sito ufficiale, si veda: <https://6april.org/> (2018-05-12).

⁵¹ Una delle città più grandi del Delta del Nilo, a 60 km dal Cairo. Vi sono situate alcune delle più grandi industrie del Paese.

⁵² Nel sito scrivono: «نعمتد على العمل التطوعي السلمى» (Ci basiamo sul lavoro volontario pacifico).

⁵³ Si veda l'Appendice n.5 per leggere il Manifesto completo e la relativa traduzione.

Come risultato dell'assenza di una sana vita politica, nella quale ciascun cittadino possa partecipare liberamente all'opera pubblica, il fatto che qualunque voce di dissenso nei confronti del regime debba affrontare la terribile repressione delle forze di sicurezza, abbiamo deciso di vedere la nostra idea della nascita di un movimento politico che punta a resistere al regime corrotto e partecipi alla sua caduta.

Lo scopo del movimento è «la garanzia di una transizione democratica verso una gestione del Paese da parte di un'autorità civile eletta»,⁵⁴ nella quale i giovani, i lavoratori, le famiglie ricoprono un ruolo centrale, in un'ottica di miglioramento.



Figura 3. Simbolo del Movimento 6 Aprile



Figura 4. Simbolo del movimento *Otpor!*

Nel giugno 2010 Wā'il Ġunaym, capo del settore marketing di Google per il Medio Oriente, fonda un gruppo su Facebook, chiamato *Kullinā Ĥāled Sa'īd* (Siamo tutti Ĥāled Sa'īd). Il giorno 6 di quel mese, infatti, un ragazzo di nome Ĥāled Sa'īd era stato arrestato e percosso a morte dalla polizia di Alessandria per aver pubblicato in rete il video di alcuni poliziotti che si spartivano il bottino di una retata antidroga (Hamam 2011). Mentre il Ministero degli Interni sosteneva che Ĥāled fosse stato arrestato perché possedeva armi e fosse in seguito morto a causa di una sigaretta di marijuana, il gruppo Facebook aveva reso

⁵⁴«ضمان التحول الديمقراطي وحتى وصول ادارة البلاد الى سلطة مدنية منتخبة».

pubbliche le foto del corpo di Hāled, del volto tumefatto e reso irriconoscibile dalle violenze subite (Hamam 2011; Cammett et al. 2015, 427). La pagina Facebook riporta:

ولا: احنا مين وعايزين ايه؟

الصفحة هي لكل المصريين بغض النظر عن دينهم أو عرقهم أو جنسهم أو تعليمهم أو مستواهم الاجتماعي أو انتماءهم السياسي اتجمعوا عشان عايزين بلدهم أحسن وعشان حق خالد سعيد يرجع كرمز فوق كل المصريين وصحاهم.

Prima di tutto: chi siamo e cosa vogliamo?

Questa pagina è per tutti gli egiziani, indipendentemente dalla loro religione, dalla loro età, sesso, istruzione, classe sociale, affiliazione politica che si sono uniti perché vogliono che il loro Paese sia migliore e perché vogliono giustizia per Hāled Sa'īd, diventato simbolo di tutti gli egiziani e li ha risvegliati.⁵⁵

I diversi gruppi giovanili hanno molti caratteri in comune: non fanno distinzione tra le persone, professano un messaggio universale per tutti gli egiziani (da notare che il discorso religioso è assente); sognano la fine di un sistema pluridecennale, autoritario e corrotto, che soffoca le libertà personali, e «sogna[no] un Egitto che rispetti i diritti umani, un'autorità eletta da popolo, un Paese indipendente che costringe il mondo a rispettarlo»⁵⁶ (dalla pagina *Kullinā Hāled Sa'īd*).



Figura 5. La vignetta di Carlos Latuff, vignettista brasiliano, rappresenta Hāled Sa'īd, che indossa una felpa con la data dell'inizio delle rivolte in Egitto, mentre tiene Mubārak per la giacca

⁵⁵ Per visitare la pagina Facebook, si veda: https://www.facebook.com/pg/ElShaheed/about/?ref=page_internal (2018-05-12). Nel momento in cui si scrive, la pagina conta 3.626.823 seguaci.

⁵⁶ «نحلم بمصر تحترم حقوق الإنسان، بسُلطة ينتخبها الشعب، بدولة مستقلة تجبر العالم على احترامها».

Mubārak e il NDP

Secondo El Amrani (2011, 32) il Partito nazionaldemocratico di Mubārak ha concorso alla caduta del suo Presidente per almeno tre ragioni: in primo luogo ritenuto il mezzo per favorire l'ascesa politica del figlio Ğamāl; in secondo luogo era percepito come un partito corrotto, nel quale ormai contavano solo gli interessi e i soldi; infine il comportamento tenuto durante le elezioni, la costrizione e l'acquisto dei voti da parte dei candidati avevano rovinato l'immagine della politica in modo irreversibile. Nelle ultime elezioni prima delle Rivolte, nel 2010, il NDP aveva guadagnato l'84% dei seggi, più un 9% andato ai candidati indipendenti del NDP (El Amrani 2011, 32). La leadership del Partito aveva fatto in modo che il NDP ottenesse la maggioranza, escludendo dalle elezioni i membri più influenti dei Fratelli Musulmani (Osman 2013, 250). In questo modo le tensioni tra la sfera politica e la popolazione erano peggiorate. Nel 2002 vi erano stati dei tentativi di riformare il NDP, promossi da Ğamāl Mubārak che consistevano nel lancio del programma *Fikr Ğadīd* (Nuovo Pensiero) insieme al rinnovamento della dirigenza (che voleva essere un modo per cambiare il volto del partito mettendo persone fidate in ruoli strategici) e alla formazione di un Comitato per le Politiche. Quest'ultimo in particolare nel periodo 2002-2006 vedeva partecipare un'ampia schiera di intellettuali, politici e uomini d'affari ed era ritenuto essere la soluzione alla mancanza di credibilità del partito (El Amrani 2011, 38). Il tentativo di rinfrescare la politica egiziana era stato appoggiato anche dalle potenze straniere – USA in particolare (40). Nonostante ciò, il NDP continuava a non prestare ascolto alle richieste della popolazione⁵⁷ e continuava ad agire seguendo i propri interessi: nel 2007 viene presentata in Parlamento la proposta di

⁵⁷ Ovvero la fine dello Stato di Emergenza, l'eliminazione del Comitato per le Politiche, la definizione di un limite per il mandato presidenziale, una revisione della legge elettorale (El Amdani 2011, 41).

emendamento per 34 articoli della Costituzione, atti a favorire il partito e i suoi membri in primis. Un altro cambiamento avvenuto all'interno del NDP riguardava l'elezione del suo segretario, che fino a prima del 2007 era in automatico il Presidente. Anche se Ḥosnī Mubārak concorreva incontrastato per la carica, questa modifica sembrava auspicare una futura candidatura – e vittoria – di Ġamāl Mubārak (El Amrani 2011, 41). Alla vigilia delle Rivolte dunque, il Presidente e il suo partito erano fortemente indeboliti e divisi a causa degli interessi interni dei membri dell'organizzazione; non erano in grado di comunicare con la popolazione, ascoltarne le richieste e muoversi di conseguenza. Agli occhi della gente comune Mubārak e il NDP erano il simbolo della rovina dell'Egitto, del peggioramento delle loro condizioni. La frustrazione si è trasformata in odio e ribellione nel gennaio 2011: il palazzo del partito è stato preso d'assalto dalla gente e dato alle fiamme; le attrezzature degli uffici portate fuori perché venissero riconsegnate alla gente, perché «era a loro che appartenevano» (El Amrani 2011, 31). Il partito ha tentato di salvarsi fino all'ultimo, anche dopo le 'dimissioni' di Ḥosnī Mubārak. Addirittura, nell'aprile 2011 aveva cambiato nome in 'Nuovo Partito Nazionale' e aveva messo a capo il nipote di 'Anwar al- Sādāt, Ṭal'at al-Sādāt. Nonostante tutto, i tentativi sono stati vani, poiché il 16 aprile 2011, la Suprema Corte Amministrativa ha stabilito lo scioglimento del Partito nazionaldemocratico e l'assorbimento da parte dello Stato di tutti i suoi beni (43).

Esercito e polizia

Durante le proteste di Piazza Taḥrīr, gli egiziani cantavano: «L'esercito e le persone sono una mano sola». I media trasmettevano canzoni del periodo Nasseriano che risvegliavano negli animi i sentimenti patriottici del 'buon colpo di Stato' del 1952 (Abul-Magd

2012). La gente scattava foto vicino ai carri armati e inneggiava all'esercito, difensore dei diritti. Come era avvenuto in Tunisia, anche in Egitto il «ruolo passivo dell'esercito» (Bozarslan 2012, 17) è stato un fattore determinante per la caduta del regime (Frisch 2013). In effetti, se l'esercito fosse intervenuto subito, dispiegando le proprie forze, sarebbe stato in grado di sedare le rivolte in poco tempo. Tuttavia, la rabbia della popolazione e le proteste erano state viste dall'esercito come un modo per rivalutare la loro posizione nel governo (Amar 2011; Salem 2013) dal momento che, durante il suo mandato, Mubārak aveva relegato sempre più il ruolo dell'esercito all'aspetto burocratico, preferendo espandere il servizio di polizia. Durante le manifestazioni popolari, l'esercito inizialmente non è intervenuto in difesa del regime, ma anzi è sceso in piazza per dimostrare la propria solidarietà alla causa: il comandante delle Forze Armate Ṭanṭāwī in persona avrebbe esortato i protestatori a continuare (Amar 2011) e a questi sarebbe stato promesso che l'esercito non avrebbe sparato alcun colpo sulle persone. Gli unici due corpi dell'esercito che si sono schierati dalla parte di Mubārak sono state la Guardia Presidenziale, la quale ha cercato di respingere i manifestanti davanti i palazzi delle radiotelevisioni, e l'aviazione, corpo dell'esercito dal quale proveniva lo stesso Mubārak, che ha iniziato a dispiegare gli aerei da guerra sulla piazza. Il resto delle Forze Armate ha voltato le spalle a Mubārak non appena ha visto la possibilità di difendere i propri interessi politici ed economici, evitando la successione di Ġamāl Mubārak alla Presidenza e riacquistando il primato all'interno della classe dirigente statale e di sicurezza. Un chiaro esempio è stato l'impiego delle truppe per garantire la protezione dei beni delle imprese con le quali avevano degli accordi economici sia durante l'ondata di scioperi prima delle

rivolte, sia durante le rivolte stesse.⁵⁸ Al contrario, le imprese note per essere in affari con Ġamāl Mubārak e la sua cerchia di businessmen o con membri dei Fratelli Musulmani, erano rimaste sguarnite della protezione militare (Marshall 2015, 8). L'esercito decide di intervenire solo in un secondo momento, quando, dopo la caduta di Mubārak, nessun vero cambiamento era stato apportato ai vertici: continuava a non esserci una nuova Costituzione e la carica di Presidente era rimasta vacante. Quando le contestazioni iniziano a prendere di mira l'esercito, la rivolta, iniziata in modo pacifico, assume un carattere sanguinoso. Le forze armate usano gas asfissianti, sparano a vista e usano le camionette militari come mezzi di sfondamento e dispersione della folla. I morti si contano numerosi.⁵⁹



Figura 6. Un frame del documentario *al-Maidān*. I protestatori si appoggiano al carro armato dell'esercito fiduciosi della sua protezione

⁵⁸ Nonostante le Rivolte, il Kharafi Group del Kuwait aveva annunciato un investimento di 80 milioni di dollari per espandere le proprie infrastrutture industriali in Egitto.

⁵⁹ Si consiglia la visione del documentario *al-Midān* diretto da Jehane Noujaim (2013, 108") che offre una prospettiva delle rivolte dal punto di vista dei manifestanti.

La polizia, al contrario, ha preso le difese di Mubārak e la manifestazione iniziata come un corteo pacifico, radunato in Piazza Taḥrīr, è diventato un campo di battaglia. In particolare, è stata la *balṭaḡiyya* ad intervenire per reprimere violentemente la massa popolare.⁶⁰

I Fratelli Musulmani

I Fratelli Musulmani a partire dagli anni '70 riescono a costruire una rete di supporto sociale grazie alla loro lotta all'ingiustizia sociale e grazie ai servizi forniti alle fasce più povere della società. Essi erano attivi soprattutto nei campi del sociale per i quali lo Stato aveva tagliato i fondi pubblici, o per fornire assistenza qualora non ci fosse la disponibilità economica per sostenere una spesa. Nelle università erano molto diffusi sportelli di supporto allo studio, per colmare le lacune o in preparazione agli esami, e a questi si rivolgevano studenti che non potevano permettersi di pagare ripetizioni o corsi privati delle materie. Inoltre, i Fratelli Musulmani gestivano scuole intere, ospedali e cliniche sanitarie, che sopperivano alle mancanze dell'assistenza sanitaria nazionale, stanziando fondi che provenivano dalla raccolta della *zakāt*⁶¹ (Cammatt et al. 2015, 447-8). Come già analizzato in precedenza, il loro rapporto con il potere aveva registrato un andamento altalenante. Nonostante ciò, in Egitto costituiscono una forza importante e ben organizzata (Amar 2011). Il fatto di presentarsi con una composizione definita, e il fatto che fosse presente una leadership, ha permesso alla Fratellanza di inserirsi nel quadro delle rivolte del 2011 e, a seguito di queste, di presentare un proprio candidato alle Presidenziali del 2012.

⁶⁰ Si veda, per esempio, <https://www.youtube.com/watch?v=YXwKqmDmuDs> (2018-05-10).

⁶¹ Elemosina rituale islamica. È uno dei cinque pilastri dell'Islām insieme alla professione di fede, alla preghiera, al digiuno nel mese di Ramaḏān e al pellegrinaggio (*ḥaḡḡ*) presso La Mecca.

I Fratelli Musulmani in Egitto non sono un'associazione omogenea. Essi includono membri delle 'prime generazioni', coloro che hanno sperimentato la repressione di Nāṣer, che si presentano piuttosto conservatori e tradizionalisti. A questi si affiancano quelli che Gonzaga (2011, 102) definisce come «neotradizionalisti», formati durante il conflitto con Mubārak. Dall'altro lato vi sono le cosiddette 'seconda' e 'quarta' generazione: l'una maturata durante il periodo di apertura con Sādāt, l'altra è la generazione della rivolta di Piazza Taḥrīr. Questi ultimi due gruppi sono quelli che hanno cercato di inserire la Fratellanza nel discorso politico egiziano e di costituire un partito; in particolar modo i giovani dell'ultima generazione sono entrati spesso in contrasto con i vertici dell'organizzazione, accusandoli di essere poco democratici. Per cercare di avere più spazio, i giovani Fratelli Musulmani nel 2006 avevano iniziato ad usare i social media e i blog come mezzi per comunicare il loro disappunto e come spazio nel quale potersi esprimere liberamente, che non fossero le moschee (Gonzaga 2011, 104). La loro maggiore flessibilità nell'«accettare i principi democratici della libertà, dell'uguaglianza, della giustizia e della cittadinanza» ha portato i giovani della Fratellanza ad avvicinarsi ai loro coetanei di altri orientamenti politici (liberali, riformisti, di sinistra) (106).

All'inizio delle rivolte nel 2011, solo parte dei Fratelli Musulmani, per lo più quelli dell'ultima generazione, si erano uniti alle proteste in piazza. La cosiddetta 'vecchia guardia', invece, era contraria alle insurrezioni popolari e inizialmente ne aveva preso le distanze. Tuttavia, solo dopo le dimissioni di Mubārak, anche i tradizionalisti hanno iniziato a vedere le rivolte come un'opportunità per mettere fine al regime e hanno appoggiato le richieste del popolo (Gonzaga 2011, 113-4). Il 30 aprile 2011 fondano il partito *ḥizb al-ḥurriyya wa al-'adāla* (Partito Libertà e Giustizia, noto con l'acronimo inglese FJP).

Gli attivisti dei movimenti giovanili hanno percepito l'intervento degli Islamisti come un'intromissione, come se questi ultimi avessero voluto rubare loro il risultato di dure proteste che avevano pensato, organizzato e portato avanti. Per di più, gli eventi del primo periodo post-Mubārak, faranno aumentare ancor di più la rabbia, specialmente quando appare chiaro che tra la Fratellanza e l'esercito è nata un'alleanza strumentale. Il 25 dicembre 2013 i Fratelli Musulmani sono messi al bando in Egitto, con l'accusa di terrorismo.⁶²

3.4 Il ruolo dei social media

Le Rivolte Arabe hanno avuto un ampio eco in diversi Paesi, anche molto distanti tra loro, grazie ai nuovi mezzi di comunicazione e ai social media.⁶³ Tramite questi strumenti difatti è molto più facile e veloce veicolare messaggi, organizzare manifestazioni, sit-in e diffondere video ed immagini. Inoltre, il cyber-attivismo è stato un espediente per aggirare i mezzi di propaganda convenzionali utilizzati dai regimi ed evitare la censura (Cammett et al 2015, 427). È tramite internet che Hāled Sa'īd ha potuto diffondere il video denuncia della attività illecite della polizia; tramite il web il Movimento 6 aprile ha preso contatti con *Otpor!* e ricevere istruzioni sull'organizzazione di una protesta pacifica, e tramite Facebook e gli SMS ha diffuso messaggi di protesta, dettagli sulle azioni del movimento, e ha reclutato seguaci. L'uso combinato di Facebook, Google e YouTube ha permesso a tutti di documentare le vicende di violenza e corruzione; in altre parole l'intera popolazione è stata messa di fronte all'evidenza

⁶² Cf.: Nasralla, Sarah (2013-12-13). «Egypt Designates Muslim Brotherhood as Terrorist Group». *Reuters*, URL <https://www.reuters.com/article/us-egypt-explosion-brotherhood/egypt-designates-muslim-brotherhood-as-terrorist-group-idUSBRE9B008H20131225> (2018-05-10).

⁶³ Nel 2009, la percentuale di penetrazione di Internet in Egitto era del 24.3% e più di 50 milioni di egiziani avevano uno smartphone (Khamis et al. 2013, 423).

dei soprusi quotidiani.⁶⁴ Come suggerisce Hamam (2011), un aspetto importante è che queste erano piattaforme facilmente accessibili a chiunque avesse un collegamento internet (da cellulare o da uno dei numerosi internet point che si trovano nelle città).⁶⁵ Quello che veniva chiesto dagli attivisti era di non chiudere nuovamente gli occhi, ma scendere per strada e lottare per i propri diritti. Nei giorni prima del 25 gennaio 2011, vennero distribuiti per le strade numerosi volantini per incitare la gente a prendere parte alla manifestazione e diversi post sui social e video su YouTube diffondevano messaggi di incoraggiamento. Il NDP il 23 gennaio aveva formato un «comitato elettronico» per creare centinaia di account nuovi da usare contro le organizzazioni giovanili e contrastarle sullo stesso campo. Tali account venivano usati per scrivere messaggi contro la rivoluzione, nei quali si accusavano i gruppi di volere la rovina dell’Egitto e di essere finanziati da Israele (Hamam 2011). Tra gli esponenti più noti del cyber-attivismo egiziano si trova Asmā’ Maḥfūz, che in un video su YouTube incitava a scendere in piazza per i propri diritti, per una vita migliore:

Vogliamo i nostri diritti. Il governo e la polizia sono marci, il Presidente è corrotto. Le persone non temono più la morte, ma *al-’amn al-merkazī*. (Hamam 2011)⁶⁶

Gli unici modi che il regime aveva per controllare i social erano oscurare i siti e bloccare le reti telefoniche – Facebook viene oscurata nella notte tra il 27/28 gennaio fino al 2 febbraio e con esso Al-Jazeera, che emetteva 24 ore al giorno, per l’intera settimana, le immagini delle contestazioni (Hamam 2011; Khamis et al. 2013, 429) – o trasmettere immagini non realistiche, per sminuire la portata degli eventi: mentre nel resto del mondo le reti televisive mandavano in onda le masse

⁶⁴ Si veda <https://www.alexa.com/topsites/countries/EG> per i website più visitati in Egitto.

⁶⁵ Nel 2011 la diffusione di internet tra la popolazione era del 25.6%, cf.: <http://www.internetlivestats.com/internet-users/egypt/> (2018-06-03).

⁶⁶ Per vedere il video: <https://www.youtube.com/watch?v=SgjIgMdsEuk> (2018-05-13).

riunite per le strade a protestare, la rete del regime proponeva tranquille immagini del fiume Nilo (Khamis et al. 2013, 429). Le Rivolte del 2011 non si combattevano solo sul campo, ma anche con la tecnologia: il regime egiziano aveva costretto la compagnia Vodafone a diffondere SMS a sostegno di Mubārak ('Sì alla stabilità', 'Proteggete l'Egitto', 'Lavoriamo insieme contro le Rivolte') e invadeva televisioni e siti internet con immagini e servizi ad hoc, pro-regime, che tramite il web e le televisioni satellitari raggiungevano tutti i cittadini. Inoltre, durante le sommosse, la rete di telefonia mobile è stata in diverse occasioni disattivata, impedendo ai manifestanti di comunicare tra di loro e con i membri delle loro famiglie per aggiornarli od assicurarli sulla loro condizione (430).

Dunque, i mezzi di comunicazione moderni hanno svolto un ruolo importante nella riuscita delle proteste e nella diffusione dei messaggi, degli slogan e delle canzoni anti-Mubārak, al grido di *yasquṭ yasquṭ Ḥosnī Mubārak* (Cade, cade Ḥosnī Mubārak), *al-šā'ab yurīd 'isqāṭ al-nizām* (Il popolo vuole la caduta del regime) e *'ayš, ḥurriyya, 'adāla iğtimā'iyya* (Pane, Libertà e Giustizia sociale).⁶⁷

I vecchi sistemi di propaganda e controllo delle informazioni, da sempre in mano al regime, hanno avuto difficoltà a contrastare questo nuovo tipo di attacco, sia perché inizialmente era stato sottovalutato, sia perché restava legato ai vecchi sistemi di propaganda e manipolazione delle informazioni (Hamam 2011).

3.5 Dal 'Giorno della Rabbia' alla vittoria di Muḥammad Mursī

Essendo argomento principale del lavoro la funzione dell'esercito in Egitto, in questo paragrafo verranno analizzati i passaggi

⁶⁷ Gli slogan della Rivolta sono entrati nel paesaggio musicale egiziano, grazie al cantante Rāmī 'Eṣṣām.

fondamentali del post-Mubārak per quanto riguarda il ruolo ricoperto dalle Forze Armate.

Il 25 gennaio 2011 è la data che segna l'inizio delle proteste in Piazza Taḥrīr, il cosiddetto 'Giorno della Rabbia'. Tre giorni dopo si assiste a un «golpe» militare nei confronti della polizia dei servizi di sicurezza (Amar 2011). Il 29 gennaio viene eletto vicepresidente 'Umar Sulaymān, ex capo delle *Muḥābarāt*, ramo dell'esercito e non della polizia. Il 30 gennaio il Comandante delle forze armate Muḥammad Ṭanṭāwī si trova tra le fila dei manifestanti, a spingerli a continuare a chiedere le dimissioni di Mubārak. Dopo diciotto giorni di manifestazioni, l'11 febbraio 2011, Sulaymān annuncia:

In questi momenti di difficoltà nei quali versa il Paese, il Presidente Muḥammad Ḥosnī Mubārak ha deciso di dimettersi dalla carica di Presidente della Repubblica e affidare alla Corte Suprema delle Forze Armate la gestione degli affari dello Stato.⁶⁸

L'esercito, tramite il Consiglio Supremo delle Forze Armate (*al-maḡlis al-'a'lā li-l-quwwāt al-musallaḥa*, nota con l'acronimo inglese SCAF),⁶⁹ si offre di guidare il Paese nella fase di transizione, della durata di sei mesi, periodo entro il quale si prevedevano le nuove elezioni presidenziali per la formazione di un governo civile. Di fatto lo SCAF è rimasto al potere per diciassette mesi, durante i quali è riuscito a penetrare nelle istituzioni fondamentali dello Stato: mass media, burocrazia, l'apparato di sicurezza, e il sistema legale (Abul-Magd 2012). Sebbene lo SCAF abbia adottato un discorso democratico,⁷⁰ il

⁶⁸ Per visionare il discorso integrale, cf.: <https://www.youtube.com/watch?v=H4ft5k1YyZw> (2018-05-14).

⁶⁹ Lo SCAF è un organo composto da venti figure provenienti tutte dal Ministero della Difesa.

⁷⁰ L'uso dell'aggettivo 'democratico' non intende che di fatto si sia passati ad un governo democratico. Infatti, durante tutto il periodo di transizione guidato dallo SCAF di democratico vi era soltanto l'apparenza. Parlare di elezioni, Costituzione, Partiti, serviva allo SCAF come modo per calmare le masse e dare l'impressione che stessero rispondendo alle richieste della Rivolta.

suo obiettivo principale era «preservare le prerogative della Repubblica degli Ufficiali nell'apparato statale e nella porzione dell'economia egiziana in mano allo Stato» (Sayigh 2012, 23). Lo SCAF, durante i mesi al potere, ha chiamato i cittadini al voto per quattro volte: per un referendum per l'approvazione dell'emendamento di nove articoli della Costituzione del 1971 – che era stata sospesa il 13 febbraio –; per votare la camera bassa e la camera alta del Parlamento e per le elezioni presidenziali (Abul-Magd 2012; Droz-Vincent 2014). In particolare, l'esercito desiderava avere spazio nella stesura della nuova Costituzione, per ottenere uno status privilegiato, e assicurarsi che venisse approvata prima delle elezioni presidenziali (Brooks 2015, 21). Così il 30 marzo 2011, lo SCAF si attribuisce pieni poteri con l'emanazione della Dichiarazione Provvisoria della Costituzione (Droz-Vincent 2014). Durante questa prima fase di nuove votazioni, le cui preferenze sono andate maggiormente ai partiti islamisti, è risultata evidente l'alleanza tra esercito e Fratelli Musulmani. Laddove i militari detenevano de facto il potere assoluto e riuscivano a dettare le loro condizioni, gli islamisti erano ritenuti abili nel gestire le piazze dei manifestanti, il Paese e l'economia (Droz-Vincent 2014) e si assicuravano la maggioranza parlamentare. La dimostrazione di questo nuovo patto è stato il comportamento delle Forze Armate durante le giornate di votazione: i militari erano stati messi a salvaguardia sei seggi elettorali, ma consentivano agli islamisti di violare le norme elettorali, facendo uso di slogan e comprando i voti delle fasce più povere tramite la distribuzione di cibo (Abul-Magd 2014, 5; 2013). Da febbraio 2011 a giugno 2012, quando Mursī viene eletto, lo SCAF mantiene nelle proprie mani sia l'autorità presidenziale che quella legislativa; nomina dei ministri-fantoccio, che ratificano la nomina di ex colonnelli e ufficiali per ruoli all'interno della burocrazia statale. Con il Decreto di Legge 45/2011 si assicura l'immunità per i membri dell'esercito di

essere processati all'interno di Tribunali Civili (Abul-Magd 2013)⁷¹ e con la Legge 34/2011 si assicura la protezione degli affari economici dagli scioperi dei lavoratori (Abul-Magd 2015). A metà novembre 2011, lo SCAF pubblica il *Waṭīqat al-Silmī* (Il documento di Selmī), dal nome del ministro, o documento sui 'Principi Basilari della Costituzione dell'Egitto'. Lo scopo di tale documento era quello di garantire all'esercito un'autonomia giustificata dalla Costituzione. L'articolo 9, infatti, riporta:

Il Consiglio Supremo delle Forze Armate è l'unico responsabile degli affari riguardanti le forze armate, e per la discussione del suo budget, che dovrebbe essere incorporato come un'unica figura nel budget annuale dello Stato.⁷²

Sia gli Islamisti che i liberali avevano mostrato ferma opposizione al documento: i primi erano contrari all'articolo 1, che definiva l'Egitto uno 'Stato civile basato sulla cittadinanza'; i secondi a loro volta volevano evitare che gli Islamisti avessero la meglio e riuscissero a imporre i loro ideali nella futura Costituzione. A seguito dell'opposizione da parte dei gruppi politici, l'esercito ha messo da parte il progetto (Brooks 2015, 22). Nel novembre 2011 si tengono le prime elezioni per la camera bassa del Parlamento, i cui risultati vengono annunciati nel gennaio 2012: gli Islamisti del FJP e del partito *al-nūr*⁷³ conquistano il 70% dei seggi parlamentari.⁷⁴ Nel marzo 2012 viene formata un'Assemblea Costituente, che è sciolta appena dopo un mese (10 aprile) dietro spinta delle forze non-islamiste, che non approvavano la presenza di numerosi membri islamisti all'interno

⁷¹ In seguito alla pubblicazione del Decreto di Legge 45/2011, numerosi documenti contro i generali e gli ufficiali in pensione che ricoprivano cariche pubbliche, scomparvero appena arrivati tra le mani del PM militare (Abul-Magd 2012).

⁷² Si veda: Azuri, L. (2011-11-16). «Egyptian Deputy PM's Document of Constitutional Principles: An Attempt to Bolster Military Supremacy, Curb Islamists' Influence on Constitution». *MEMRI, Inquiry & Analysis Series*, 762, URL <https://www.memri.org/reports/egyptian-deputy-pms-document-constitutional-principles-attempt-bolster-military-supremacy> (2018-05-14).

⁷³ *Al-nūr* è un partito di stampo salafita nato dopo il 25 gennaio 2011.

⁷⁴ Cf.: El-Din, Gamal Essam. «Egypt's Post-Mubarak Legislative Life Begins Amid Tension and Divisions». *Al-Ahrām*, URL <https://goo.gl/oKAJD1> (2018-05-14).

della Costituente (Brooks 2015, 19). Una nuova assemblea viene formata a giugno, dopo una contrattazione tra i gruppi politici. Nel frattempo, il 23-24 maggio è tenuto il primo turno per le presidenziali e compaiono i nomi dei candidati: 'Aḥmad Šafīq, generale delle Forze Armate ed ex Primo Ministro del governo Mubārak, e Muḥammad Mursī, candidato del partito islamista FJP. Poco prima delle elezioni decisive, il 14 giugno, lo SCAF scioglie il Parlamento per illegittimità nella nomina dei membri: il futuro Presidente si troverebbe così impossibilitato a governare. Nelle elezioni del 16-17 giugno 2012, Muḥammad Mursī vince con il 51% delle preferenze a suo favore.⁷⁵

3.6 Il governo Mursī (30/06/2012-03/07/2013)

Con l'elezione di Mursī l'Egitto vede un cambiamento storico: per la prima volta dai tempi di Nāṣer il Presidente non proviene dai ranghi militari ed è stato democraticamente eletto (Abul-Magd 2012). Analizzando l'anno del governo Mursī si evidenzia una sorta di braccio di ferro tra l'esercito, tramite lo SCAF e l'Alta Corte Costituzionale, e il Presidente. Entrambi gli attori cercano di perseguire i loro interessi, riuscendo in alcuni punti a trovare degli accordi.

L'8 luglio 2012 Mursī tenta di ricomporre il Parlamento, che lo SCAF aveva dissolto prima delle elezioni presidenziali, senza il quale Mursī non avrebbe avuto modo di legiferare. Inoltre, il 12 agosto Mursī attua un cambio nel vertice del Ministero della Difesa e Muḥammad Ṭanṭāwī è sostituito con il generale 'abd al-Fattāḥ al-Sīsī, la cui reputazione lo descriveva come filo-islamista e vicino alle idee dei Fratelli Musulmani. Probabilmente proprio per questo motivo viene scelto da Mursī per ricoprire un incarico chiave (Brooks 2015, 23). Il 22 novembre Mursī cerca di svincolarsi dal controllo dell'Alta Corte

⁷⁵ Cf.: Al-Jazeera (2012-06-24). «Celebrations in Egypt as Morsi Declared Winner». *Al-Jazeera*, URL <https://goo.gl/KonZrm> (2018-05-10).

Costituzionale con l’emanazione di un decreto costituzionale, con il quale di fatto si attribuisce pieni poteri (Brooks 2015, 20). Con questo decreto, il Presidente avrebbe potuto legiferare senza la camera bassa del Parlamento – che in Egitto detiene il potere legislativo – e si garantiva così l’assoluto controllo sulle leggi, senza che l’Alta Corte Costituzionale potesse intervenire, e sul lavoro dell’Assemblea Costituente (Piazzese 2013). Tale decreto, poi ritirato il 9 dicembre, è stato il primo punto di rottura dell’alleanza politica che si era instaurata tra la Fratellanza e l’esercito. Inoltre, questa azione era stata percepita dai cittadini come un tentativo di riportare in vita il regime, per cui i manifestanti si erano riversati nuovamente per le strade del Cairo per condannare questa mossa politica. L’esercito, nonostante si fosse inizialmente allarmato, non era intervenuto direttamente, poiché il 30 novembre era stata approvata la stesura finale della nuova Costituzione, approvata il 15 dicembre con un referendum, che ne preservava i privilegi. Lo SCAF aveva molto a cuore la questione della nuova Costituzione, e per questo motivo nel 2011 aveva tentato di rinviare le elezioni presidenziali a *dopo* l’approvazione della Costituzione, per essere sicuri di mantenere le loro prerogative (Brooks 2015, 22). Per garantire la durata dell’alleanza, nella Costituzione del 2012 i Fratelli Musulmani hanno riservato un trattamento privilegiato all’esercito. In particolare, con gli articoli 195, 197 e 198, la Fratellanza concedeva alle Forze Armate totale autonomia nella gestione del proprio budget – sia il budget statale sia i ricavi provenienti dalle imprese civili rimangono fuori dal potere di controllo del Parlamento – ed è stabilito che il Ministro della Difesa debba essere scelto tra gli alti vertici militari (Abul-Magd 2013; Droz-Vincent 2014). Gli Islamisti, d’altro canto, riescono a riconfermare la principalit  della *sharī’a* (art. 2), e a ottenere che i giurisperiti di *al-Azhar*, la massima istituzione religiosa sunnita, vengano consultati dai deputati per verificare la conformit  islamica

delle leggi.⁷⁶ Questo documento, dunque, accontenta sia le aspirazioni degli Islamisti, sia la lobby economica militare.

Gli ultimi mesi di presidenza Mursī hanno visto nascere movimenti di opposizione alla politica dei Fratelli Musulmani, simili a quelli che avevano contestato Mubārak. Ad aprile 2012 nasce in Egitto il movimento *Tamarrod* (Ribellione), per opera di Maḥmūd Badr. Questo, usando gli stessi mezzi e le stesse modalità di protesta del 2011, organizza per il 30 giugno 2012, anniversario dell'elezione di Mursī, delle manifestazioni in Piazza Taḥrīr per chiedere le dimissioni del Presidente e le elezioni anticipate.⁷⁷ Molti egiziani si aspettavano che l'esercito svolgesse il proprio compito di «salvare il Paese dalla rovina economica» (Abul-Magd 2013). D'altro canto, l'esercito si sentiva giustificato ad agire contro Mursī, ritenendo le proteste «come un 'plebiscito' che approvasse la rimozione del Presidente dalla sua carica» (Brooks 2015, 26). Inoltre, pochi giorni prima della fine del suo mandato, Mursī aveva fatto delle dichiarazioni di politica estera che avrebbero messo a repentaglio gli interessi delle Forze Armate. Egli aveva dichiarato il suo supporto verso il *ḡihād* internazionale in Siria (non si sarebbe mostrato contrario alla possibilità di formare in Egitto dei militanti pronti a combattere in Siria); aveva preso delle decisioni in disaccordo con l'esercito riguardo la situazione in Sinai (il ministro al-Sīsī sarebbe stato più propenso all'uso della forza contro i militanti estremisti, mentre Mursī propendeva per il dialogo); infine, sembrava muoversi sul piede di guerra contro l'Etiopia per una possibile diga che il governo di Addis Abeba avrebbe voluto costruire sul fiume Nilo (danneggiando gli interessi egiziani) (Brooks 2015, 24;

⁷⁶ Per ulteriori dettagli, si veda: Colombo, Matteo (2012-12-10). «La nuova Costituzione egiziana: cosa cambia?». *ISPI Commentary*, URL https://www.ispionline.it/sites/default/files/pubblicazioni/commentary_colombo_10.12.2012_0.pdf (2018-05-15).

⁷⁷ Per ulteriori dettagli, si veda: ISPI (2013-06-28). «Egitto, aspettando il 30 giugno: Tamarrud contro Tagarrud», URL <https://www.ispionline.it/it/medshake/egitto-aspettando-il-30-giugno-tamarrud-contro-tagarrud> (2018-05-15).

Piazzese 2013). In aggiunta, il fatto che circolassero voci sul fatto che la Fratellanza stesse cercando di infiltrarsi nell'esercito insieme alla nomina di membri di Fratelli Musulmani nelle posizioni di governatori – cariche principalmente ricoperte da militari non più in servizio –⁷⁸ avevano creato un'atmosfera di discordia generale tra Forze Armate e Fratellanza, che, sommate con le nuove proteste in piazza, hanno spinto l'esercito ad agire. Il 1° luglio 2013, l'esercito dà un ultimatum di 48 ore a Mursī per tentare di risolvere la situazione. Il 3 luglio 2013, Mursī viene arrestato dall'esercito e la Costituzione è sospesa nuovamente. A dare l'annuncio ufficiale è 'abd al-Fattāḥ al-Sīsī.⁷⁹

3.7 Rivolta o Rivoluzione

In Bobbio (1983, 1001) leggiamo:

La Rivoluzione è il tentativo accompagnato dall'uso della violenza di rovesciare le autorità politiche esistenti e di sostituirle al fine di effettuare profondi mutamenti nei rapporti politici, nell'ordinamento giuridico-costituzionale e nella sfera socio-economica. La Rivoluzione si distingue dalla *ribellione* o *rivolta* poiché quest'ultima è generalmente limitata ad un'area geografica circoscritta, è per lo più priva di motivazioni ideologiche, non propugna un sovvertimento totale dell'ordine costituito ma un ritorno ai principi originari che regolavano i rapporti autorità politiche-cittadini, e mira ad un soddisfacimento immediato di rivendicazioni politiche ed economiche. La ribellione può pertanto essere placata sia con la sostituzione di alcune personalità politiche che per mezzo di concessioni economiche.

Gli eventi che hanno travolto l'Egitto nel 2011 vengono spesso definiti come 'Rivoluzione'. Ascoltando le interviste dei manifestanti, sia durante che dopo il 25 gennaio 2011, definiscono ciò che è accaduto

⁷⁸ Per il governatorato di Luxor, teatro di un attacco jihadista nel 1997 nel quale 62 turisti avevano perso la vita, era stato nominato un ex-jihadista. Tale scelta aveva fatto scatenare numerose polemiche.

⁷⁹ Per il video, cf.: <https://www.youtube.com/watch?v=PdSN9dxw58U> (2018-05-15).

tawra (rivoluzione). Tuttavia, mentre in arabo il termine può avere entrambi i significati di 'rivoluzione' e 'rivolta', in italiano il concetto politico alla base è nettamente diverso. Dalla definizione sopra citata capiamo che per 'rivoluzione' si intende un'azione, o un insieme di queste, le cui conseguenze sono «profondi mutamenti». La 'rivolta', invece, ha come risultato la ricostituzione del potere e dei suoi sistemi sulla base degli schemi preesistenti. Basandosi su tale distinzione terminologica, ne conviene che l'uso dell'espressione 'Rivoluzione Araba' per gli eventi che sono stati presentati fino ad ora è del tutto fuori luogo. Essa difatti lascerebbe presagire che le manifestazioni popolari hanno avuto un impatto tale da cambiare l'assetto di un intero Paese. Per quanto riguarda l'Egitto, questo non rimane che un ideale. Dopo le Rivolte non si è registrato alcun cambiamento 'profondo' dai punti di vista politico, sociale ed economico. Il potere dello Stato rimane nelle mani di una casta ben definita, che esercita una forte influenza sul Parlamento ed è in grado di determinare l'andamento della politica statale: ogni apparato democratico è del tutto inibito e le decisioni continuano ad avere un andamento dall'alto verso il basso. L'economia è rimasta legata al potere, includendo le élite e tagliando fuori le masse popolari, che non hanno visto miglioramenti nella condizione economica. La società continua a vivere in condizioni di difficoltà e precarietà; inoltre, il potere ricostituito continua a far uso della forza e dei sistemi di sicurezza contro i quali avevano manifestato.

I motivi per i quali le rivolte hanno fallito nel raggiungere gli obiettivi sono legati principalmente al fattore denaro e alla capacità progettuale. L'esercito da questo punto di vista si è trovato nettamente avvantaggiato: esso dispone di ingenti quantità di denaro, del tutto svincolate dal controllo pubblico, ed è stato facilitato nel prendere il comando del governo, all'interno del quale era già presente. I manifestanti, d'altro canto, non avevano le risorse necessarie per affrontare un potere così organizzato; inoltre, l'assenza

di un'unica guida per i manifestanti è stato un ulteriore fattore a loro svantaggio, in quanto non sono stati in grado di dare vita ad una progettualità.

Nonostante tutto, il 25 gennaio 2011 e la caduta di Mubārak sono entrati nell'immaginario collettivo come 'il grande successo del popolo egiziano', come un risultato ottenuto grazie all'unione e alla collaborazione.

4. Il governo di ‘abd al-Fattāḥ al-Sīsī

4.1 Il governo di transizione e la Costituzione del 2014

Dopo la deposizione di Muḥammad Mursī, il generale al-Sīsī in qualità di Ministro della Difesa stabilisce delle direttive che avrebbero dato vita ad un governo di transizione in vista delle future Elezioni Presidenziali. La Costituzione del 2012 viene sospesa e il capo della Suprema Corte Costituzionale ‘Adlī al-Manṣūr viene nominato Presidente ad interim. Quest’organo statale era costituito ancora da numerosi membri del vecchio regime di Mubārak, e anche durante il mandato di Mursī l’apparato giudiziario aveva spalleggiato l’esercito stabilendo norme che limitassero il potere dei Fratelli Musulmani. Al-Manṣūr, dunque, pur non essendo un militare, non rappresentava alcuna minaccia per lo SCAF e proteggeva l’esercito da eventuali accuse di colpo di stato, non ricoprendo esso un ruolo politico diretto (come era avvenuto nel 2011). Il ritorno della supremazia politica dell’esercito è dimostrato dall’emanazione della Costituzione del 2014,⁸⁰ che espande ulteriormente il potere delle Forze Armate circa il controllo del budget e del Consiglio Nazionale di Sicurezza, oltre a stabilire le norme di rinvio a giudizio presso i Tribunali Militari anche per i civili (art. 204). L’esercito viene definito come unico organo al quale spettano decisioni in materia di politica estera, budget, questioni di politica riguardanti le stesse Forze Armate e il Ministro della Difesa, totalmente indipendente dalla Presidenza, è a capo dello SCAF, carica un tempo ricoperta dal Presidente: essendo che, secondo l’art. 234, il Ministro doveva essere scelto tra i vertici dell’esercito (così da aver trascorso gran parte della vita in servizio ed essere perfettamente in accordo con gli obiettivi delle Forze Armate), questi si assicuravano di avere a capo una personalità che facesse i loro

⁸⁰ Per visionare l’intero documento, si veda:
https://www.constituteproject.org/constitution/Egypt_2014.pdf (2018-05-16).

interessi. In aggiunta, il controllo economico dell'esercito viene affidato al Consiglio Nazionale di Sicurezza, sottraendolo al controllo parlamentare e presidenziale allo stesso tempo (Brooks 2015, 27-8). Infine, in vista delle Elezioni Presidenziali, l'esercito ha cercato il consenso tra le porzioni di società che si erano mostrate contro Mursī; contemporaneamente al-Sīsī, «in una maniera che in qualche modo richiamava il Presidente Nāṣer» (Brooks 2015, 28), aveva annunciato nuovi progetti sociali ed economici, che sarebbero serviti a giustificare la crescente influenza dell'esercito e che avrebbero contribuito ad aumentare il supporto popolare nei suoi confronti. Nel frattempo, al-Sīsī aveva iniziato una campagna di dura repressione dei Fratelli Musulmani, dichiarati un'associazione illegale, degli attivisti del Movimento 6 Aprile, che sono stati banditi (McRobie 2015, 4), e degli oppositori. Amnesty International (2014) ha riportato che nel periodo di transizione 16.000 persone tra attivisti e giornalisti sono state arrestate, mentre il sito indipendente Wikithawra riporta 40.000 arresti nel periodo luglio 2013-maggio 2014 – 29.000 dei quali sono ritenuti essere di membri della Fratellanza (Human Rights Watch 2015a) – e 80 casi di persone morte mentre erano in custodia della polizia. Il numero delle denunce per tortura o scomparsa sono ugualmente numerose.⁸¹

4.2 Prima vittoria di al-Sīsī

Il 4 marzo 2014 al-Sīsī si dimette dall'incarico di Ministro della Difesa ed è ufficialmente candidato alle elezioni presidenziali, fissate per il 26-27 maggio 2014, come candidato indipendente. Le elezioni vedono vincitore al-Sīsī contro Ḥamdīn Ṣabāḥī, rappresentate del partito *al-*

⁸¹ I casi di repressione violenta dei Fratelli Musulmani si riscontrano ancora prima della loro messa al bando. Il 14 agosto 2013, l'esercito ha sedato le proteste della Fratellanza in Rābi'a Square (Il Cairo) usando i mezzi pesanti e causando la morte di 817 persone.

tayyār al-ša‘bī al-maṣrī (Corrente Popolare Egiziana), nato nel 2012. Al-Sīsī ottiene la vittoria con il 96.1% dei voti a suo favore, su un’affluenza del 47.5% rispetto ai 53 milioni di persone aventi diritto al voto⁸² (Kingsley 2014) e l’8 giugno 2014 si insedia nella carica di Presidente della Repubblica Araba d’Egitto. Al-Sīsī, sebbene provenga dall’esercito, formalmente è un Presidente civile, dal momento che non è più in servizio. Egli si dimostra essere un uomo duro ed intransigente e riesce a riportare l’Egitto all’ordine usando strumenti di coercizione e cooptazione che non hanno nulla di nuovo sullo scenario egiziano.

4.3 Democrazia delegativa: considerazioni

Sin dal suo primo mandato, al-Sīsī ha portato avanti la politica ‘del singolo uomo’, oltre ad aver riportato alla luce i vecchi sistemi autoritari di governo che usavano i suoi predecessori. A differenza di Mubārak , tuttavia, al-Sīsī godeva di una certa popolarità, accresciuta dal fatto che in lui si identificava la fine di Mursī. Springborg (2015) avanza uno studio sulla politica di al-Sīsī che si basa sul concetto di ‘Democrazia delegativa’ elaborato da O’Connell (1993):

La democrazia delegativa si basa su una premessa fondamentale: chi vince le Elezioni Presidenziali può governare come meglio crede, nella misura in cui le relazioni di potere esistenti lo consentano e per il periodo per cui è stato eletto.

Inoltre,

Il Presidente è la personificazione della Nazione, il custode principale e colui che ne definisce gli interessi.

⁸² La scarsa affluenza alle urne, nonostante la minaccia di dover pagare una multa (30\$ circa) e la proclamazione di un’ulteriore giornata di vacanza pubblica, ha costretto le autorità ad estendere per un’altra giornata il periodo di votazioni. Il numero degli elettori che si è recato alle urne è rimasto comunque basso (Kingsley 2014).

Partendo da questi presupposti, Springborg (2015) prova a dare una spiegazione sul tipo di comando autoritario esercitato da al-Sīsī. Difatti la sua politica prevede che al centro di tutto vi sia il Presidente, che egli pare interpretare come il protettore della Nazione, alla stregua di un padre con i propri figli; nel 2013 al-Sīsī avrebbe descritto se stesso e l'esercito come 'un grande fratello' (Springborg 2015, 5). L'aspetto paternalistico richiede che il Presidente sia al di sopra di qualunque partito, per evitare faziosità (O'Connell 1993): difatti al-Sīsī si è presentato alle elezioni senza alcuna definizione di partito (Springborg 2015, 3). La 'democrazia delegativa' consentirebbe inoltre al Presidente di non dover rendere conto *orizzontalmente* delle proprie azioni: ovvero non deve rispondere ad altri partiti o istituzioni, ma deve rispondere *verticalmente* ai cittadini, che lo hanno eletto. Per questo tipo di struttura «sembra ovvio che solo il capo sappia. Il Presidente e il suo staff sono l'alpha e l'omega della politica» (O'Connell 1993). Dopo le elezioni, prosegue, i cittadini devono tornare nella loro condizione passiva, ma «felicemente speranzosi e osservare ciò che fa il Presidente». Springborg (2015, 7) parla di una 'versione autoritaria della democrazia delegativa di O'Connell', chiamandola 'autoritarismo delegativo', dal momento che la teoria originale prevede che i cittadini possano, tramite le urne, porre fine al mandato, opzione che egli ritiene non sia praticabile nel caso egiziano.

Se si accetta la riformulazione che Springborg (2015) fa del concetto elaborato da O'Connell (1993), si potrebbe provare a leggere il sistema elezioni-autoritarismo che si ritrova in Egitto dopo l'elezione di al-Sīsī del 2014 prima, e del 2018 poi. Tuttavia, egli non fa riferimento ai metodi di governo e alle modalità di votazione che andrebbero usate. È difficile credere che qualunque tipo di autoritarismo che faccia uso di coercizione possa essere 'delegato'; piuttosto è più probabile che sia l'autoritarismo a sfruttare le caratteristiche della democrazia per auto-legittimarsi.

4.4 Lotta al terrorismo e sicurezza nazionale

Dal 3 luglio 2013 al-Sīsī ha fatto della sicurezza nazionale uno dei baluardi della sua politica e strumento di legittimazione al suo autoritarismo. Già durante il periodo transizione egli aveva adottato una politica di repressione nei confronti dei Fratelli Musulmani, ancora attivi nel panorama politico egiziano, e contro tutti i gruppi di opposizione che minacciavano la stabilità del Paese in quanto continuavano ad agitare le masse. Durante la campagna elettorale del 2014, al-Sīsī ha dichiarato che, sotto il suo governo, non sarebbe esistito alcun gruppo chiamato 'Fratelli Musulmani'.⁸³ È proprio in nome di questa stabilità che al-Sīsī si è arrogato il diritto di usare la forza: ancora prima di candidarsi alla Presidenza aveva dichiarato che «il suo obiettivo era solo la sicurezza del Paese» (Abul-Magd 2013). Come già visto in precedenza, la percezione del pericolo imminente, l'incertezza politica e la frammentazione interna favoriscono la nascita di una politica autoritaria e securitaria. Il problema 'sicurezza' prende il sopravvento sulla politica e divide il campo tra amici e nemici; tutte le forme di opposizione vengono associate ai nemici, e devono dunque essere combattute. Il *ra'īs* del XX secolo, scrive Bozarslan (2011, 112), è un leader con molta probabilità repressivo e a volte anche corrotto, però «nutre la sua popolazione» e la protegge dal «terrorismo» e dall'«estremismo». Al-Sīsī, inoltre, è riuscito con un discorso ufficiale,⁸⁴ nel quale ha chiesto agli egiziani di scendere in strada e dimostrare il loro appoggio alla sua lotta al terrorismo, a dare una parvenza democratica ed è stato abile nel creare un appoggio popolare alle azioni che aveva già intrapreso e che si sono intensificate a seguito delle marce organizzate nel Paese a sostegno del Presidente (Abul-Magd 2013). I discorsi di al-Sīsī sono caratterizzati da un

⁸³ Cf.: Loveluck, Louisa (2014-05-06). «Sisi Says Muslim Brotherhood Will Not Exist Under His Reign». *The Guardian*, URL <https://www.theguardian.com/world/2014/may/06/abdel-fatah-al-sisi-muslim-brotherhood-egypt> (2018-05-16).

⁸⁴ Per il discorso intero, cf.: <https://www.youtube.com/watch?v=AGBaoh3DeNM> (2018-05-17).

sentimentalismo che fa leva sul nazionalismo e l'orgoglio patriottico degli egiziani. Ad esempio, nel discorso che ha tenuto a seguito dell'attentato terroristico a Rafah del 24 ottobre 2014,⁸⁵ pochi mesi dopo la sua elezione, al-Sīsī dichiara che le azioni terroristiche non sono inaspettate, anzi erano del tutto prevedibili perché, sostiene, esiste un «complotto contro di noi» il cui scopo sarebbe quello di far cadere lo Stato. Dopo il 3 luglio, afferma, la questione era se stesse al popolo affrontare tale minaccia o all'esercito, 'la colonna dell'Egitto' (*amūd Maṣr*). «Abbiamo deciso per l'esercito», afferma. Al-Sīsī definisce la lotta al terrorismo 'una grande guerra che l'Egitto sta combattendo per la sua esistenza' e i martiri (ovvero i soldati che muoiono negli scontri armati) sono stati tanti e tanti altri ancora ne saranno. Il Presidente dichiara inoltre: «Mi preoccupo solo di una cosa: voi Egiziani». Infine, facendo il gesto di due mani che si stringono, afferma: «Il popolo con l'esercito e la sua polizia è così (*al-š'a'b ma'a ḡeyšu wa šorṭitu kedah*)». Al-Sīsī riesce così a ricoprire il ruolo di difensore della Patria e degli interessi egiziani: grazie all'azione dell'esercito, il Sinai non è diventato un agglomerato di cellule terroristiche. La situazione in Sinai permette ad al-Sīsī sia di avere sostegno popolare, sia è favorito dallo stato di emergenza in vigore dal 2014. Inoltre, ogni qualvolta l'Egitto è stato colpito internamente da un attentato, è stato proclamato lo stato di emergenza per tre mesi e, in alcuni casi, è stato prolungato. Come già visto, questo permette al Presidente e all'esercito di godere di poteri straordinari.

Nel 2015 al-Sīsī ha emanato un decreto antiterrorismo (*qānūn mukāfaḥa al-'irhāb* 95/2015)⁸⁶ che condanna tutti gli atti terroristici in Egitto o all'estero (se causano danni a connazionali), ogni tipo di

⁸⁵ Per il video del discorso, cf.: <https://www.youtube.com/watch?v=BTOVuBXu05s> (2015-05-17).

⁸⁶ È possibile visionare la legge completa, in arabo e in inglese, su <http://www.atlanticcouncil.org/blogs/menasource/egypt-s-anti-terror-law-a-translation> (2018-05-17).

finanziamento, sostegno, istigazione, inneggiamento e propaganda del terrorismo. Inoltre, come denuncia Human Rights Watch (2015b), la legge stabilisce la pena di morte per svariati reati il cui esito causa la morte di terzi. In aggiunta, l'organizzazione per i diritti umani segnala una restrizione dei diritti della persona: l'articolo 35 limita la libertà di espressione, dal momento che chiunque diffonda dati o informazioni mendaci sugli attacchi terroristici in Egitto, o smentisca le affermazioni ufficiali del Ministero degli Interni, è sanzionabile con una multa che va dai 25.000\$ ai 64.000\$; mentre l'articolo 46 permette al Pubblico Ministero o all'autorità investigativa di «monitorare e registrare le conversazioni e i messaggi ricevuti tramite le telecomunicazioni e altri mezzi di comunicazione moderni, e di registrare e fotografare ciò che avviene nei luoghi privati». ⁸⁷ La legge si presenta alquanto ambigua poiché non è definito chiaramente cosa sia considerato 'incitamento' o 'minaccia all'unione nazionale'; dunque lascia l'interpretazione in mano alle autorità e alle forze di sicurezza.

Nel febbraio 2018, in vista della ricandidatura alla Presidenza, al-Sīsī ha nuovamente rilanciato la sua posizione di guardiano della Nazione dando il via ad un'operazione militare su larga scala in Sinai, l'operazione «Sinai 2018». Questa campagna militare mira a smantellare definitivamente la *Wilāyat Sinā'*, gruppo di matrice jihadista-salafita affiliato a *Dā'eš* (ISIS) che, secondo le autorità egiziane, costituisce la minaccia terroristica maggiore per l'Egitto (Dentice 2017). Come si legge dal rapporto periodico pubblicato sul quotidiano *Youm7*,⁸⁸ l'operazione «Sinai 2018» prevede un imponente

⁸⁷ «مراقبة وتسجيل المحادثات والرسائل التي ترد على وسائل الاتصال السلكية واللاسلكية وغيرها من وسائل الاتصال الحديثة وتسجيل وتصوير ما يجري في الأماكن الخاصة».

⁸⁸ Cf.: al-Qāḍī, Zakkā (2018-05-17). «Nunširu naṣṣ al-bayyān al-22 li-l-quwwat al-musallaḥa 'an al-'amliyya Sinā' 2018 (Pubblichiamo il testo del 22° comunicato delle forze armate sull'operazione Sinai 2018)». *Youm7*, URL <https://goo.gl/99N1D8> (2018-05-30).

spiegamento di forze di terra, dell'aviazione e della marina egiziana per il controllo dei flussi di armi, droga e persone nella regione.

Il 15 aprile 2018, il Parlamento egiziano ha emanato la legge 22/2018 in materia di confisca dei fondi e finanziamenti dei gruppi terroristici. Questa nuova legge si rivolge a tutti i gruppi terroristici, tuttavia lo scopo principale è creare un sistema legittimo per l'uso dei fondi e delle strutture confiscate dal 2013 ai Fratelli Musulmani,⁸⁹ quando sono stati messi al bando e dichiarati gruppo terroristico (Farouk 2018).

4.5 Il sistema economico militare

العسكري: مشروعاتنا (عرق) وزارة الدفاع.. ولن نسمح للدولة بالتدخل فيها.⁹⁰

L'Esercito: i nostri progetti sono il (sudore) del Ministero della Difesa. Non permetteremo allo Stato di interferirvi.

Con queste parole nel 2012 il Viceministro della Difesa per gli affari economici dello SCAF difendeva l'impero economico militare da qualunque interferenza il governo avesse intenzione di esercitare sui proventi militari per tentare di risolvere la crisi economica. «Non lasceremo che qualcun altro goda dei nostri trent'anni di sudore» è senza alcun dubbio un'affermazione decisa, che conferma ulteriormente il ruolo di leader-economico dell'esercito e delle imprese ad esso affiliate. Ogni qualvolta le Forze Armate costruiscono ponti, strade, panifici in quartieri poveri ed altre opere pubbliche,

⁸⁹ I Fratelli Musulmani possedevano numerose compagnie, ospedali, scuole e organizzazioni di beneficenza. Nel 2013 la Corte Amministrativa Suprema aveva annullato l'ordine di sequestro. Secondo fonti locali, solo nel 2014 il valore dei beni sequestrati ammontava a 340 milioni di dollari (Farouk 2018).

⁹⁰ Cf.: Gamāl, Wā'il (2012-03-27). «Al-'askarī: mašrū'ātinā ('araq) wizārat-al-difā'.. wa lan nasmah li-l-dawla bi-l-tadaḥḥuli fiḥā (Esercito: I nostri progetti sono sudore del Ministero della Difesa e non permetteremo allo Stato di interferirvi)». *Shorouk News*, URL <https://www.shorouknews.com/news/view.aspx?cdate=27032012&id=0de8ea0c-136a-4270-9a7c-79b576b91b51> (2018-05-17).

queste vengono mostrate come «un dono alla gente d’Egitto» (Sayigh 2015, 21). In aggiunta, la capacità economica militare è così vasta che in diverse occasioni storiche, lo stesso Stato ha chiesto aiuto all’esercito per evitare il collasso.⁹¹

L’economia militare si compone di quattro sezioni principali: il Ministero della Produzione Militare (MOMP), l’Organizzazione Araba per l’Industrializzazione (AOI), l’Organizzazione del Progetto del Servizio Nazionale, e le imprese di proprietà delle Forze Armate. Il ricavo proveniente dai progetti economici attivi e diretti da questi organi non è sottoposto al sistema di tassazione, né è sottoposto al controllo delle autorità statali, come stabilisce la Costituzione del 2014; tuttavia si suppone che parte di questi ricavi vengano usati per il pagamento degli stipendi dei militari, delle loro abitazioni e di tutto un sistema di agevolazioni per i militari e le loro famiglie.⁹² Il restante viene con ogni probabilità reinvestito nell’attività economica o impiegato per coprire le spese lasciate scoperte dai finanziamenti statunitensi per l’assistenza militare (Sayigh 2015, 17). All’interno del sistema economico, le Forze Armate riproducono una struttura gerarchica in base al grado. Le posizioni all’interno dei bureau aziendali più proficui – imprese, joint venture e holding – vengono distribuiti alle cariche più alte dell’esercito, come generali o ufficiali. Queste posizioni riescono a fruttare stipendi dai 16.666\$-83.333\$ al mese. Ai militari di grado inferiore vengono affidate le direzioni di hotel, resort e club: anche in questo caso, il ruolo militare ricoperto e il tipo di agganci che si hanno all’interno dell’establishment, consentono di essere affidati alle dirigenze di resort più lucrativi – come quelli in Alessandria o del Cairo (Sayigh 2015, 19). Il sistema

⁹¹ Mubārak aveva chiesto all’esercito di aumentare la distribuzione di pane in occasione della crisi alimentare del 2008; nel 2011, l’esercito aveva dato 1 miliardo di dollari alla Banca Centrale d’Egitto, pur di non accettare il prestito dal FMI, poiché subordinato a una serie di aggiustamenti strutturali (Raphaeli 2013).

⁹² Per esempio, il personale militare e le loro famiglie ricevono dei carnet di coupon con i quali possono acquistare beni di consumo a prezzo scontato presso i supermercati di proprietà dell’esercito (Sayigh 2015, 20-1).

pensionistico elaborato dall'economica militare segue lo stesso principio e spinge i soldati semplici e le reclute a sopportare il livello basso delle paghe o il lavoro a cui vengono costretti (le reclute in particolare vengono sfruttate come manodopera gratuita dal MOMP), nella speranza di salire di grado e avere un guadagno maggiore in futuro (5).

L'esercito è economicamente attivo sia nella produzione militare, che nella produzione di beni e servizi per il mercato civile. Il monopolio sulla produzione nazionale è il risultato delle politiche dei precedenti Presidenti, che sia per motivi politici che economici hanno permesso all'esercito di penetrare nel sistema economico. Esso è inoltre facilitato dalla legislazione di emergenza, che impedisce ogni forma di controllo da parte della legislatura e della stampa (Frisch 2013). La produzione militare e tecnologica è stata sviluppata negli anni in collaborazione con numerose imprese estere degli Stati Uniti, dell'Europa (tra cui l'Italia), la Cina e il Sud Africa, tra le quali si annoverano Siemens, Motorola e Chrysler,⁹³ tra le più note (Marshall 2012). I programmi di collaborazione industriale sono volti alla produzione di armamentari leggeri (ad esempio munizioni) e pesanti (carri armati, navi da guerra, mezzi corazzati, aerei da attacco leggero), destinati all'esercito egiziano o all'esportazione.

Nel 2018, Global Firepower, che si occupa di elaborare una classifica in base alla potenza bellica dei Paesi, ha posizionato l'Egitto al 12° posto, appena dopo l'Italia, su un totale di 136 Paesi. Su una popolazione di 97.041.072 persone, 1.329.250 sono la forza militare di cui dispone; di questi 454.250 sono militari attivi.⁹⁴

⁹³ Nel 2010, l'Egitto ha sottoscritto un contratto con Chrysler per un totale di 33 milioni di dollari per l'esportazione di jeep militari per l'industria Arab American Vehicle (Marshall 2012).

⁹⁴ Per stilare la classifica si tengono in considerazione 55 fattori, non solo la portata effettiva delle armi e dei soldati. Per consultare l'intera classifica, cf.: <https://www.globalfirepower.com/countries-listing.asp> (2018-05-18).

Marshall nel 2012 avanzava l'opinione sul fatto che il controllo militare non poteva che aumentare, e il tempo che lo SCAF riusciva a guadagnare al potere, monitorando i risultati elettorali e influenzando la legislazione, andava a favore del sistema. Inoltre, facendo riferimento alle collaborazioni internazionali, sosteneva che queste sarebbero continuate in ogni modo, nonostante le controverse politiche adottate dal governo ad interim prima e da al-Sīsī poi, perché guidate dal desiderio di profitto. Tale desiderio è così forte che le imprese militari estere si spingono oltre la legislazione internazionale: nel 2010, riporta, la Daimler-Benz (società madre della Chrysler) avrebbe acconsentito al pagamento di 2\$ miliardi per corrompere gli ufficiali egiziani col fine di assicurarsi future collaborazioni. Tali operazioni non fanno altro che aumentare il potere economico e decisionale dell'esercito, tanto più che dopo la ratifica della Costituzione del 2014, questi flussi monetari illegali non sono tracciabili.

Per quanto riguarda le attività economiche dell'ambito civile, le industrie possedute dai militari operano nei campi più disparati, coprendo i principali settori dell'economia. Esse producono prodotti tecnologici – pc, telefoni, tablet, televisioni, frigoriferi, macchine da cucire –, prodotti sanitari (Raphaeli 2015), acciaio, cemento, automobili di lusso (Abul-Magd 2013). Inoltre, producono beni alimentari come pane, pasta, olio, acqua minerale: il 40% della domanda di mercato di pasta è sopperita dalla produzione militare (Raphaeli 2015). Nel settore agricolo sono impegnati nella produzione dei cosiddetti 'cereali strategici', come grano, orzo e mais, e nella coltivazione di alberi da frutto; l'esercito possiede fattorie per la produzione di latte, allevamento e macellazione (Raphaeli 2015). In aggiunta, in questo settore vengono impiegati le nuove reclute dell'esercito, sfruttando manodopera pressoché gratuita e obbediente. Oltre ai prodotti, vengono forniti servizi per la popolazione: l'esercito è proprietario di un vasto numero di supermercati, hotel e resort

turistici, sale da cerimonia, parcheggi, club militari che possono essere affittati per eventi, aziende di trasporto e spedizione. Al Cairo hanno costruito uno stadio da 30.000 posti (Raphaeli 2015). Anche la gestione delle risorse energetiche naturali – petrolio e gas – è in mano all’esercito, che è proprietario delle stazioni petrolifere e dei distributori di benzina del Paese. Questa posizione consente inoltre di stabilire delle partnership internazionali per lo sfruttamento delle risorse e la loro vendita. Esempari sono i rapporti con l’impresa kuwaitiana al-Kharafi Group, il proprietario della quale è tra gli uomini più ricchi del Golfo, con la Sinopec, compagnia nazionale di petrolio cinese, e con le italiane Breda e ENI (Raphaeli 2015). L’ENI, sempre italiana, opera in Egitto dal 1954 nel campo delle prospezioni e produzione di energia.⁹⁵ Il dominio militare in campo economico è stato ulteriormente facilitato nel 2014, durante il governo ad interim, dalla promulgazione della legge 48/2014, che ha modificato i termini per le assegnazioni degli appalti pubblici, permettendo al governo di concludere gli affari in modo diretto, senza bandi, per lavori di valore inferiore ai 10 milioni di lire egiziane; con la legge 32/2014 di al-Sīsī, inoltre, viene vietato a terze parti di contestare i termini dei contratti pubblici (Marshall 2015, 15). Così le imprese di costruzione militari hanno portato avanti lavori di edificazione di ospedali, strade, tunnel e migliaia di unità abitative. All’esercito è stata inoltre affidata la costruzione dell’autostrada Il Cairo-Alessandria e la riscossione del pedaggio (Abul-Magd 2014). Questo percorso facilitato, spinge le imprese estere a cercare accordi economici con le imprese parastatali dei militari piuttosto che con quelle private: è più facile evitare di vedere respinti i progetti e spesso godono, come le imprese militari, dell’esenzione dalle tasse (Raphaeli 2015).⁹⁶

⁹⁵ Per ulteriori informazioni, cf.: https://www.eni.com/it_IT/eni-mondo/paese.shtml#egitto (2018-05-18).

⁹⁶ Sul sito della Camera di Commercio del Cairo, è possibile trovare l’elenco di tutte le imprese straniere con le quali l’Egitto ha rapporti di import-export. Cf.: <http://en.cairochamber.org.eg/chances.aspx> (2018-05-17).

Con il governo di al-Sīsī , inoltre, sono stati avviati numerosi progetti di riqualificazione nazionale delle infrastrutture,⁹⁷ all'interno dei quali i militari restano altamente coinvolti. Tra gli investimenti più notevoli sono da menzionare l'espansione del canale di Suez (in mano all'Autorità del Canale di Suez, in cui prevalgono i militari), il progetto di bonifica 'Toshka', la costruzione di nuove infrastrutture in Sinai e nel Basso Egitto e l'espansione di diverse città (come Būr Sa'īd, Isma'eliyya e la Nuova Capitale Amministrativa).

Il progetto del canale di Suez coinvolge l'ampliamento dei porti marittimi egiziani e il dragaggio di un secondo canale per raddoppiare la portata del flusso delle navi, e aumentare così i ricavi. Tale progetto, costato 8 miliardi di dollari, è stato finanziato completamente con capitale egiziano. Lo Stato nel settembre 2015 aveva dichiarato di aver messo dei certificati di investimento a disposizione dei soli cittadini egiziani, per raccogliere i fondi per il progetto: in soli otto giorni sono stati raccolti quasi 9 miliardi di dollari. Questa impresa ha riscosso molto successo tra gli egiziani, soprattutto per il suo portato simbolico: il nuovo canale è opera pienamente egiziana, senza ingerenze estere – come invece era stato nel passato (Marshall 2015, 15). L'inaugurazione della prima parte del progetto, avvenuta il 6 agosto 2015, è stata accolta con numerosi festeggiamenti nelle piazze, adornate con la bandiera egiziana, e dirette televisive durate tutto il giorno.

Il progetto 'Toshka' consiste nella costruzione di un sistema di irrigazione che dal lago Nasser porti l'acqua verso il deserto occidentale, per consentire lo sviluppo dell'industria e delle comunità. Esso è una versione più grande di un vecchio progetto del 1985, e include 48 nuove città, 8 aeroporti, una ferrovia e un'autostrada a otto corsie. Il principe saudita al-Walīd bin Ṭalāl, multimiliardario

⁹⁷ Sul sito <http://sis.gov.eg/section/337/4683?lang=en-us> (2018-05-17) è possibile visionare l'intero programma di investimenti del governo di al-Sīsī.

proprietario della Kingdom Holding Company, è tra i maggiori investitori nel progetto insieme agli Emirati Arabi Uniti (Marshall 2015, 15-6).

L'8 febbraio 2016 al-Sisi ha firmato un decreto che stabilisce la fondazione della Nuova Capitale Amministrativa a sud dell'autostrada Il Cairo-Suez. Il progetto prevede la costruzione di nuovi quartieri accessibili economicamente, edifici governativi, una città medica e una sportiva, un'aula conferenze internazionale, un quartiere finanziario e strade moderne. Gli altri progetti di espansione e rivalutazione delle città egiziane di interesse economico, culturale e turistico prevedono investimenti per la costruzione di nuovi edifici, servizi e infrastrutture.

4.6 Finanziamenti esteri

Il flusso di denaro estero, sia sotto forma di aiuti che di investimenti, ha da sempre caratterizzato l'economia egiziana. Il fatto che il governo continui a ricevere sovvenzioni estere, per lo più statunitensi, e cerchi l'appoggio economico fuori dal Paese, dimostra quanto, nonostante l'impero di produzione, l'economia sia ancora debole come crescita del PIL (figura 7). L'Egitto è il quinto Paese al mondo per aiuti americani e secondo in Medio Oriente, appena dopo Israele (Piazzese 2013).

Precedentemente si è già fatto riferimento al finanziamento annuale di 1.3\$ miliardi che spettano all'Egitto a seguito della firma degli accordi di Camp David (1979). In totale, dal 1948 al 2012, si è stimato che gli Stati Uniti abbiano dato all'Egitto 73 miliardi di dollari circa, di cui 40\$ miliardi sotto forma di aiuti militari. Nel 2013, il Congresso americano ha stabilito un'altra tranche di finanziamenti (1.5 miliardi di dollari), suddivisi in quattro programmi: più dell'80% (1.3\$ miliardi) è parte del programma *Foreign Military Assistance* ed è impiegato per

l'acquisto degli armamentari; del restante 20%, 250\$ milioni sono destinati al progetto *Economic Support Fund* (per lo sviluppo economico), 1\$ milione per l'*International Military Education and Training* (per l'addestramento militare congiunto), e 7\$ milioni per l'*International Narcotics Control and Law Enforcement* (per il controllo del flusso di droga e il rinforzo degli apparati statali) (Piazzese 2013).⁹⁸ Oltre a questo, gli Stati Uniti riservano un trattamento di favore alle imprese che stabiliscono i loro impianti di produzione militare in Egitto, pagandole subito. Nel giugno 2014, appena dopo le elezioni di al-Sīsī, gli USA hanno rilasciato 575\$ milioni per l'aiuto militare, che erano stati congelati durante il governo Mursī, seguiti da 1.3\$ miliardi nel dicembre dello stesso anno. L'ingente quantità di finanziamento economico, ha consentito agli Stati Uniti di avere una grande influenza sulle decisioni prese dal Cairo, interrompendo o riprendendo il flusso di denaro. Per questo motivo, negli ultimi anni, l'Egitto e al-Sīsī hanno iniziato a vedere oltre gli Stati Uniti, riacciando i rapporti con la Russia o instaurando dei nuovi legami internazionali «che gli consenta[no] di aumentare la propria autonomia e di resistere alle pressanti richieste dell'Occidente di riforme» (Heydemann 2007, 25). Nell'agosto 2017, ad esempio, gli USA hanno tagliato 100\$ milioni di aiuti e trattenuti altri 195\$ milioni per violazione dei diritti umani (Human Rights Watch 2018b). Nel settembre dello stesso anno, è stato trattenuto il 26% di 1\$ milione per l'assistenza militare, anche se il progetto di addestramento congiunto *Bright Star* era ripreso dopo otto anni di fermo.

Riguardo i finanziamenti americani, è aperta una questione alquanto controversa. Secondo l'articolo 508 del *Foreign Assistance Act* (1961),⁹⁹ il governo americano non può elargire sovvenzioni ad altri

⁹⁸ Sul sito USAID <https://explorer.usaid.gov/cd/EGY> è possibile vedere la quantità e la tipologia di finanziamenti elargiti all'Egitto.

⁹⁹ Consultabile presso <https://legcounsel.house.gov/Comps/Foreign%20Assistance%20Act%20of%201961.pdf> (2018-05-17).

governi che si siano costituiti tramite il colpo di stato; queste devono essere sospese fino a che non si riformi un processo democratico. Nonostante nel Congresso si sia dibattuto sulla questione, il flusso di denaro non è stato interrotto e il Presidente Obama si è ben guardato, nel luglio 2013, dal definire la deposizione di Mursī (e la conseguente presa di potere di al-Sīsī) un ‘colpo di Stato’ (Piazzese 2013).

Accanto agli Stati Uniti, tra i maggiori partner commerciali, vi sono i Paesi EU, principalmente Italia, Regno Unito, Francia e Germania.¹⁰⁰ Secondo quanto riportato da Human Rights Watch (2018b), nessuno di questi Paesi ha mai preso una posizione contro l’investimento in Egitto, né ha apertamente criticato o solo fatto riferimento alla questione dei diritti umani, anche se nel 2013 l’EU ha sospeso l’export di prodotti militari verso il Paese (Human Rights Watch 2015a). Un riferimento generico è stato fatto al «migliorare la stabilità». Oltre a USA e Paesi EU, l’Egitto ha rivolto il suo interesse ad alcuni dei Paesi asiatici, con i quali ha instaurato dei rapporti politici ed economici, il cui interesse verso il rispetto dei diritti umani, differentemente dai Paesi occidentali, è assente. Nel 2001 a Beijing ha preso vita la cooperazione sino-araba, che tra i principi fondamentali annovera la «non interferenza negli affari interni degli Stati membri» (Heydemann 2007, 24).¹⁰¹ La Cina ha suscitato particolare interesse tra i regimi arabi per la sua capacità di sviluppare l’economia, senza dover cedere il controllo politico (2). Non solo la Cina è oggetto di interesse dei Paesi arabi; anche India, Malesia, Russia, Singapore e Vietnam sono diventati negli anni 2000 tra i maggiori investitori in Medio Oriente.

All’interno del mondo arabo, l’Egitto – come la Siria e la Giordania – ha guardato alle monarchie del Golfo come fonte di supporto

¹⁰⁰ Sul website della Commissione Europea, è possibile trovare tutti i dettagli del commercio tra Europa ed Egitto. URL <http://ec.europa.eu/trade/policy/countries-and-regions/countries/egypt/> (2018-05-17).

¹⁰¹ Accordi economici bilaterali sono presenti tra Cina, Siria, Egitto e Tunisia. Quest’ultimo, in particolare, è il Paese che più gode del flusso monetario cinese.

economico e diplomatico alternativo agli USA e all'Europa.¹⁰² Questi avrebbero finanziato e diretto le manifestazioni contro Mursī, dimostrandosi sostenitori del governo ad interim e di al-Sīsī (Marshall 2015, 16-8).

Nel 2016 al-Sīsī ha richiesto ed ottenuto dal FMI un finanziamento di 12\$ miliardi, da distribuirsi su tre anni e da ripagare dal 2021 al 2026.¹⁰³ Il Consiglio di Amministrazione del FMI aveva dichiarato nel comunicato stampa 16/375 di aspettarsi una riduzione del debito del governo egiziano dal 98% del 2015-2015 all'88% del PIL nel biennio 2018-2019. L'obiettivo dei fondi è quello di ridurre il debito pubblico e incentivare la spesa nel settore nei settori prioritari, quali: infrastrutture, sanità, educazione, previdenza sociale. Inoltre, incentiva l'applicazione di riforme strutturali per incrementare la crescita economica e aumentare i posti di lavoro, specialmente per donne e giovani.¹⁰⁴ Nel novembre 2017, il FMI ha stanziato ulteriori 6 miliardi di dollari all'Egitto, da aggiungersi ai precedenti 12\$ miliardi e da distribuirsi in tre anni (Reuters Staff 2017).

Nell'aprile 2018, la Banca Mondiale ha finanziato un progetto di 500\$ milioni per l'istruzione delle scuole pubbliche in Egitto. In totale, la Banca Mondiale ha in atto sedici progetti, per un totale di 6.9\$ miliardi, nei campi che riguardano il settore delle abitazioni, dello sviluppo delle piccole e medie imprese, nel creare posti di lavoro e nella sanità.¹⁰⁵

¹⁰² Le collaborazioni militari tra l'Egitto e gli Emirati Arabi Uniti si sono intensificate sulla scia della deposizione di Mursī (Marshall 2015, 17).

¹⁰³ Cf.: Egypt Today Staff (2018-04-23). «Egypt to Repay 1st Installment of IMF's Loan in May 2021». *Egypt Today*, URL <https://www.egypttoday.com/Article/3/48426/Egypt-to-repay-1st-installment-of-IMF%E2%80%99s-loan-in-May> (2018-05-18).

¹⁰⁴ Cf.: International Monetary Fund (2016-08-11). «Egypt: IMF Reaches Staff-Level Agreement on a Three-Year US\$12 Billion Extended Fund Facility», URL [https://www.imf.org/en/News/Articles/2016/08/11/09/49/pr16375-Egypt-IMF-Reaches-Staff-Level-Agreement-on-a-Three-Year-US\\$12-Billion-Extended-Fund-Facility](https://www.imf.org/en/News/Articles/2016/08/11/09/49/pr16375-Egypt-IMF-Reaches-Staff-Level-Agreement-on-a-Three-Year-US$12-Billion-Extended-Fund-Facility) (2018-05-18).

¹⁰⁵ Cf.: The World Bank (2018-04-13). «World Bank Provides US \$500 Million to Egypt for Improving Teaching and Learning Conditions in Public Schools», URL

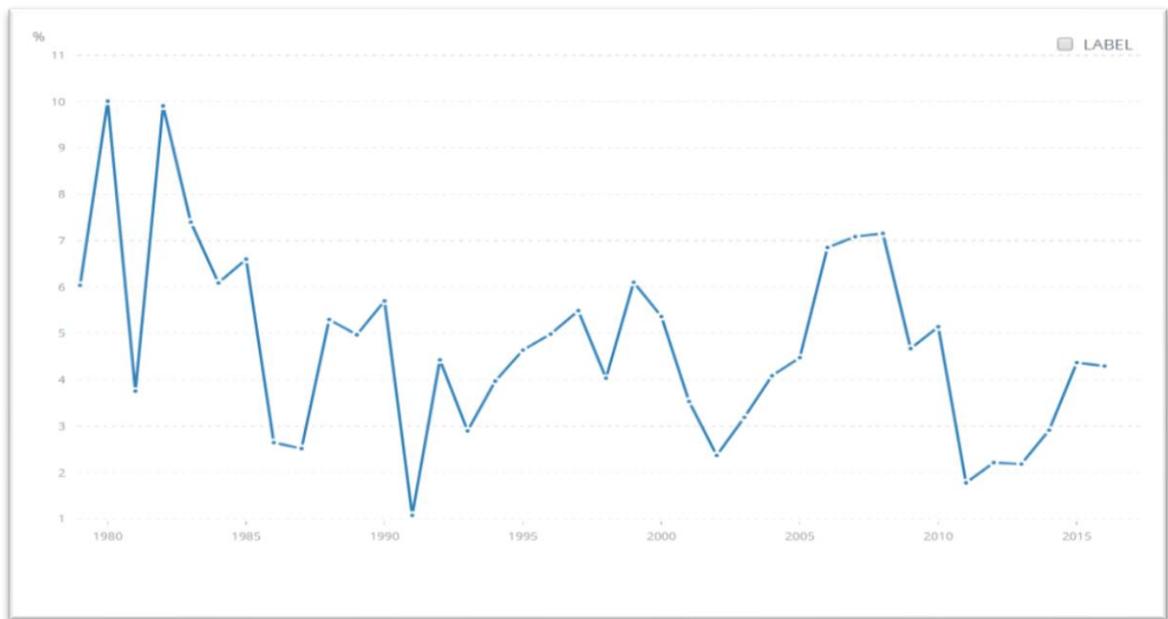


Figura 7. Andamento del PIL dal 1980 al 2016
Fonte: The World Bank Data

4.7 Diritti Umani

Il 3 luglio 2014, Amnesty International (2014), titolava:

Egitto, a un anno dalla deposizione di Morsi, catastrofico declino del rispetto dei diritti umani.

Le ONG hanno denunciato nel 2014 un peggioramento delle condizioni dei diritti umani e un'escalation della repressione da parte delle forze di sicurezza, che restano impunte (Amnesty International 2014; Human Rights Watch 2015a). Sebbene non vi siano delle cifre certe, le stime fatte dalle organizzazioni riportano numerosi casi di arresto, repressione civile e politica, casi di tortura e processi infondati.

Le forze di sicurezza hanno utilizzato, e continuano tutt'ora ad utilizzare, i metodi di coercizione che erano in uso durante il periodo

<http://www.worldbank.org/en/news/press-release/2018/04/13/world-bank-provides-us500-million-to-egypt-for-improving-teaching-and-learning-conditions-in-public-schools> (2018-05-18).

di Mubārak. L'unica differenza, denunciano le ONG, è che, mentre all'inizio erano presi di mira gli oppositori, adesso gli arresti e le detenzioni arbitrarie sono rivolte indistintamente a soggetti sospetti, anche in assenza di prove. Addirittura, riporta Amnesty International (2014), qualora i sospettati fossero irreperibili, le autorità arrestano e seviziano i famigliari. La tortura e i maltrattamenti sono una prerogativa della detenzione nelle carceri; tramite percosse, violenze sessuali, la sospensione del detenuto, l'elettrocuzione, le forze dell'ordine estorcono confessioni o accuse verso terzi. Inoltre, a causa del sovraffollamento delle carceri, spesso i detenuti sono tenuti in custodia nelle stazioni di polizia. Le cattive condizioni sanitarie, le cure assenti, e i maltrattamenti a cui sono sottoposti i carcerati ne causano spesso la morte. I risultati delle autopsie svolte sui corpi sono spesso falsificati o risultano poco chiari; in molti casi le famiglie sono costrette a seppellire i morti senza eseguirle. La vicedirettrice di Amnesty International per la zona MENA ha dichiarato che le autorità smentiscono i fatti, anzi, hanno dichiarato che «le prigionie egiziane sono degli alberghi» (Amnesty International 2014).

Sebbene nel settembre 2013 il governo abbia revocato lo stato di emergenza, i processi dei civili nel 2014 sono continuati all'interno dei Tribunali militari, sotto la giustificazione di 'reati contro lo Stato'. Per di più, ogni volta in cui lo stato di emergenza viene nuovamente imposto, le azioni dell'autorità sono giustificate da questo. I processi risultano essere del tutto irregolari: spesso gli imputati non possono seguirne l'andamento, né agli avvocati difensori è permesso interferire (Amnesty International 2014). Dal gennaio 2014 al luglio 2014 sono state richieste 1.247 condanne a morte dai Tribunali egiziani, 247 delle quali sono state confermate.

La Costituzione egiziana garantisce la libertà di espressione, di associazione, di religione. Tuttavia, le autorità hanno arrestato migliaia di cittadini che hanno, anche pacificamente, esercitato tali

diritti (Human Rights Watch 2015a). Nel 2014 decine di persone sono state arrestate perché trovate in possesso di volantini contro l'esercito, per cartelli in memoria dei morti in Rābi'a Square, per aver cantato pubblicamente contro la polizia; tra queste diversi difensori dei diritti umani, legislatori, giornalisti e accademici. Nello stesso anno gli attivisti del gruppo Movimento 6 Aprile, tra cui lo stesso 'Aḥmad Māher, sono stati arrestati con l'accusa di aver infranto la legge 107/2013 che regola il diritto delle assemblee pubbliche, le quali sono accettate sulla carta, ma non nei fatti.¹⁰⁶ I sindacati dei lavoratori sono dichiarati illegali, né i lavoratori godono del diritto di sciopero e assemblea; l'unico sindacato esistente è la Federazione Sindacale Egiziana, i cui membri del direttivo vengono nominati direttamente dal governo, infrangendo la legge internazionale sulle Organizzazioni del lavoro (Human Rights Watch 2018b).

Nel settembre 2014, al-Sīsī ha approvato l'emendamento del codice penale che prevede l'ergastolo e una multa di 69.900\$ per chi riceve finanziamenti che possano danneggiare l'interesse nazionale o l'unità. Gli attivisti egiziani e le ONG sono tra gli obiettivi principali del provvedimento. Le ONG, inoltre, devono essere iscritte ad un registro come compagnie civili o studi legali secondo la legge 84/2002 e possono operare o ricevere fondi solo su approvazione del governo (Human Rights Watch 2018b). Nel 2017, al-Sīsī ha firmato un'ulteriore legge che limita notevolmente il lavoro delle ONG, registrata come un tentativo del Presidente di reprimere il dissenso verso la sua politica.¹⁰⁷

¹⁰⁶ La legge permette l'assemblea pubblica di gruppi formati da più di dieci persone, previa comunicazione al Ministero degli Interni almeno tre giorni prima. Il Ministero, tuttavia, si riserva assoluta facoltà di bandire le assemblee sulla base di «evidenze che provino la minaccia alla pace e alla sicurezza». Cf.: Human Rights Watch (2013-11-26). «Egypt: Deeply Restrictive New Assembly Law». URL, <https://www.hrw.org/news/2013/11/26/egypt-deeply-restrictive-new-assembly-law> (2018-05-19).

¹⁰⁷ Cf.: Aboulenein, Ahmed (2017-05-29). «Egypt Issues NGO Law, Cracking Down on Dissent». *Reuters*, URL <https://www.reuters.com/article/us-egypt->

Nel 2017, i quotidiani *al-Borsa* e *Daily News Egypt* sono stati inseriti nella lista degli enti legati al terrorismo, i beni congelati e trasferiti al giornale governativo *al-Ahrām* (Human Rights Watch 2018b). Diversi giornalisti, egiziani, arabi e stranieri sono stati arrestati dal 2014 in poi. Nel 2017 erano riportati ancora 17 giornalisti incarcerati. Nel maggio 2017, 21 siti di news e gruppi politici sono stati oscurati e le procedure sono state senza dubbio facilitate dalla legge antiterrorismo.

Le minoranze sono ancora fortemente svantaggiate in Egitto. Le minoranze religiose sono ancora colpite da persecuzione, così come chi esprime posizioni dichiarate 'blasfeme' e chi si dichiara ateo (Human Rights Watch 2015a; Freedom House 2018). I membri della comunità LGBT, insieme ai loro sostenitori, sono perseguiti dalle autorità. Gli attivisti per i diritti LGBT sostengono che le autorità utilizzino dei profili social falsi per rintracciare soprattutto i gay e le prostitute. Nel settembre-ottobre 2017, 75 persone sono state arrestate per aver alzato una bandiera arcobaleno in un concerto al Cairo; 40 di queste sono state condannate alla reclusione per sei anni (Human Rights Watch 2018b).

Secondo UNHCR l'Egitto nel settembre 2017 aveva registrate 211.104 persone di 63 nazionalità diverse, per lo più siriani, eritrei, etiopi, sud-sudanesi. Tuttavia, il governo ha rilasciato poche informazioni circa i luoghi e le condizioni in cui sono tenuti i rifugiati.

Infine, una grande fetta di cittadini svantaggiati è rappresentata dalla popolazione femminile. Esse continuano ad essere sfavorite sul piano legale per quanto riguarda il diritto di famiglia (matrimonio, divorzio e custodia dei figli) e il diritto successorio, i quali restano largamente ancorati alla tradizione del diritto canonico della *sharī'a*.

rights/egypt-issues-ngo-law-cracking-down-on-dissent-idUSKBN18P10L
(2018-05-19).

In aggiunta, le molestie sessuali in luoghi pubblici sono ancora diffuse nella società, nonostante i tentativi di regolamentazione, e la violenza domestica non è perseguibile per legge. In alcune aree, le donne e le ragazze sono ancora soggette a mutilazione genitale femminile e ai matrimoni minorili, sebbene siano proibiti (Human Rights Watch 2015a; 2018b).

L'ONG Freedom House ha elaborato degli indici per il livello di democratizzazione dei Paesi. Nel report del 2018 ha posizionato l'Egitto tra i Paesi 'non liberi'. Incrociando dieci domande sui diritti politici e quindici sui diritti civili, assegna un punteggio che varia da 1 – alto livello di libertà – e 7 – libertà assente. All'Egitto è stato assegnato 6 per entrambe le categorie.

In altre parole, il governo di al-Sīsī non ha portato nulla di nuovo nello scenario politico, economico e sociale egiziano. Il vecchio sistema securitario e autoritario che aveva causato le Rivolte nel 2011 è ancora in piedi ed è funzionante; solo i personaggi che ne rivestono i ruoli sono cambiati.

5. Elezioni Presidenziali 2018: uno studio

5.1 Democrazia. Principi generali

Dahl (1998, 37) scrive che un'associazione democratica (o uno Stato) è quella che ha come principi un insieme di regole stabilite e una Costituzione, che definisce le modalità con le quali si prendono le decisioni. Oltre a questi, il principio fondamentale è l'uguaglianza politica di tutti i membri dell'associazione (o della società), che hanno eguale diritto di partecipazione nelle decisioni politiche prese. La democrazia si presenta come un sistema di valori, diritti e doveri della persona e della società tutta. Sebbene sia ritenuta la forma migliore di governo al momento disponibile, essa è imperfetta: nessuno Stato, afferma Dahl (1998, 42) ha mai posseduto pienamente tutti i criteri fondamentali della democrazia.

Nel capitolo 4 e 5 del suo libro *On Democracy*, Dahl (1998) propone cinque criteri e una serie di benefici di una democrazia che egli definisce 'ideale', poiché le vicende storiche hanno dimostrato che la pratica spesso si discosta dalla teoria per alcune parti, se non per tutti i punti, ed ogni realtà politica ha le sue peculiarità. Nonostante tutto, i criteri non sono del tutto inutili, poiché forniscono un esempio idealmente perfetto del sistema democratico, un'utopia alla quale i governi che vogliono definirsi tali devono aspirare, e possono farlo tramite il cambiamento delle politiche, delle istituzioni e delle Costituzioni (Dahl 1998, 42).

Tra i criteri, nonché opportunità, perché vi siano le basi per la costruzione democratica, Dahl (1998, 37-8) riporta: effettiva partecipazione di tutti i membri nel proporre le proprie opinioni; uguaglianza nel voto, nell'opportunità e nel suo valore; chiara comprensione delle alternative realmente disponibili; controllo

dell'agenda delle questioni da trattare; inclusione di tutti gli adulti residenti permanentemente sul territorio.

La democrazia è spiegata come un sistema di garanzia contro la nascita della tirannia: difatti, se ogni cittadino ha gli stessi diritti e la stessa valenza, è difficile che possa sorgere un'unica figura di potere. In questo senso, Dahl (1998, 47-8) avanza l'idea di una 'tirannia della maggioranza'. In ogni caso, in una democrazia si crea una maggioranza contrapposta ad una minoranza i cui interessi differiscono: allora si può parlare di democrazia se la maggioranza può non fare gli interessi della minoranza? Questo è uno dei paradossi della democrazia, che si risolve con l'idea del 'male minore', ovvero il sistema democratico si presenta in ogni caso migliore di uno non democratico e consente di limitare al minimo il danno fatto alle minoranze. Inoltre, essa non è solo un metodo di governo, ma è un sistema di diritti civili e politici e libertà personali che vengono garantiti (48): libertà di espressione, libertà di associazione, diritto al voto e libertà di scelta sono alla base della nascita del discorso politico e della vita democratica di una società. Oltre a ciò, il sistema democratico permette a chiunque ne faccia parte di perseguire i propri interessi, tramite il godimento dei suddetti diritti e libertà; le opportunità offerte dalla democrazia, anche a livello di «sviluppo umano» (55) sono migliori di quelle offerte da qualunque altro sistema politico (Dahl 1998, 52). Un altro aspetto interessante della democrazia è che per quanto si possa essere liberi di scegliere ed agire, non lo si è mai totalmente, poiché vi sono sempre delle regole sociali da rispettare. Dahl (1998, 53-4) risponde al dilemma affermando che rispettando le leggi, si rispetta la persona stessa, la quale liberamente sceglie di obbedirvi.¹⁰⁸ La possibilità di scegliere, a sua volta, la si deve proprio grazie alla democrazia, che tra i sistemi è

¹⁰⁸ L'anarchia non si prospetta come praticabile dal momento che in assenza di leggi, il caos deriverebbe dall'impossibilità di ottenere l'unanimità su ogni questione.

quello che permette l'uguaglianza politica: insomma tra il cittadino e la democrazia vi è un discorso circolare.

Infine, il beneficio massimo della democrazia è la pace tra gli Stati. La Storia ha dimostrato che tra Paesi democratici e fra i loro cittadini vi è una tendenza alla medietà e alla discussione. Probabilmente questo avviene perché 'l'altro' non è più percepito come un nemico, come invece era fino a prima della Seconda Guerra Mondiale (Dahl 1998, 58). La pace e la stabilità consentono di instaurare dei rapporti a livello internazionale, sul piano politico, economico e sociale, e aumentare il benessere generale delle popolazioni (58-9).

L'analisi di Dahl (1998) ha inoltre rilevato la necessità che vi siano delle condizioni *essenziali* per la nascita di una democrazia e delle condizioni che la *favoriscono*. Tra le prime, troviamo il controllo da parte delle autorità statali democraticamente elette delle forze dell'ordine (esercito e polizia). Egli considera che la minaccia principale per una democrazia sia la presa di controllo su tali apparati da parte di un singolo (148-9). Altrettanto importante è l'omogeneità culturale della società di un Paese: più all'interno sono presenti minoranze e subculture, più è difficile che si crei l'ambiente adatto per la democrazia. Le diverse comunità, oltre ad avere ideali, affiliazioni politiche diverse, tendono a creare dei confini che delimitano la comunità dal resto della società:¹⁰⁹ più il numero delle comunità è elevato, più è difficile raggiungere l'omogeneità sociale (Dahl 1988, 150). Inoltre, l'assenza di una cultura politica democratica potrebbe rendere ancora più difficile superare le divisioni. Essa non dovrebbe servire tanto a dar vita alla democrazia ideale, quanto a rendere consapevoli le persone che i diritti e le libertà garantite dalla

¹⁰⁹ La religione, la lingua, tipo di educazione, comportamenti sociali possono essere tra i fattori di divisione sociale. Le soluzioni possono essere: assimilazione nella cultura dominante, specialmente dalle seconde generazioni in poi; rappresentazione corretta delle subculture nel sistema di governo della maggioranza; un sistema elettorale per il quale è necessario il sostegno di più comunità; la formazione di un sistema federale, nel quale ogni comunità rappresenta un elemento (Dahl 1998; 150-6).

democrazia dovrebbero essere obbiettivi a cui ciascuno dovrebbe aspirare; che le forze armate non dovrebbero essere in mano ad un'unica persona e che le differenze tra le persone non dovrebbero essere soppresse, ma mantenute e difese (Dahl 1998, 157). Lo sviluppo della democrazia e della cultura politica è favorito dall'esistenza di un'economia di mercato privata e non statalista, sebbene questa generi un paradosso per il quale le ricchezze non vengono distribuite equamente, e l'uguaglianza – o omogeneità – economica è in relazione biunivoca con quella politica (158). Il passaggio verso la democrazia è un processo endogeno; gli eventi storici hanno dimostrato che la presenza e il controllo da parte di un potere straniero non favoriscono, o limita notevolmente, lo sviluppo di un processo democratico autonomo (147).

L'approccio di Dahl (1998) è uno dei tanti che animano il dibattito politologico – non sempre convergente – sulla definizione di 'democrazia', delle sue procedure e dei suoi contenuti, ma consente nondimeno di fornire un quadro generale sulla teoria della democratizzazione di una società. In particolare, è comprensibile come questo sia un processo lento che richiede risorse economiche e risorse umane intenzionate a direzionarle verso la 'transizione democratica'. I fattori messi in gioco non sono pochi, e ciò che avviene quando la distribuzione del potere, sia politico che economico, è ineguale è la formazione di un governo autoritario, nel quale un singolo attore riesce ad imporsi e ad estendere il proprio controllo sulle risorse dello Stato. Per quanto questo possa sforzarsi di apparire democratico, o definirsi tale, l'insieme delle istituzioni e dei principi della democrazia vengono meno.

5.2 Alle origini dell'autoritarismo

I regimi autoritari moderni hanno elaborato negli ultimi decenni nuovi metodi difensivi per proteggere i loro interessi e legittimare la loro autorità. L'autoritarismo di Paesi arabi ha origini che risalgono alla nascita dei movimenti nazionalisti e alle rivolte per l'indipendenza del XX secolo. All'indomani dell'indipendenza, l'assetto dei Paesi arabi ha preso due diramazioni principali: in una le nuove élite, composte per lo più dagli ufficiali dei nuovi eserciti nazionali, hanno preso il posto delle élite tradizionalmente legate al potere (in gran parte dei Paesi del Nord Africa, in Libano e in Yemen); nell'altro caso, la presenza di monarchie familiari stabili ha fatto sì che l'autorità e il potere rimanessero accentrati nelle loro mani (Bicchi, Guazzone 2004, 32-3). Il neo-patrimonialismo è il carattere di fondo di molti processi politici in Medio Oriente, nei Paesi mediterranei e in Latino America. Secondo tale sistema, tutte le risorse di cui dispone lo Stato non sono considerate bene comune, di cui i cittadini hanno diritto, bensì sono ritenute parte del patrimonio personale del leader (*za'īm*) o della famiglia reale. Questi dispongono delle risorse a loro piacimento e le distribuiscono ai cittadini come un padre farebbe col figlio meritevole (33). Nel caso dell'Egitto, l'atteggiamento paterno del Presidente nei confronti dei cittadini, lo si riscontra nei discorsi di Nāṣer, in quelli di Mubārak, che in televisione si rivolgeva agli egiziani chiamandoli «figli miei» (Saiygh 2012, 21), e, come già detto in precedenza, al-Sīsī che definisce se stesso come un 'grande fratello'. In questo modo viene ricreata la famiglia tradizionale in senso lato, includendo l'intera società; e il rispetto per il capofamiglia e le sue decisioni vengono traslate sul Presidente. I poteri di cui è investito il Capo di Stato possono altresì essere trasmessi ai membri della famiglia stretta, che a quelle associate. Il potere e il ruolo nelle istituzioni diventano così una derivazione del rapporto diretto che si ha con il leader. In questo modo lo Stato viene in qualche modo 'privatizzato' nel senso che

diventa un'esclusiva di una famiglia e dei suoi affiliati e il potere diventa arbitrario: questo a sua volta genera una «clientelizzazione della società», che non si basa più su un sistema di diritti e doveri, ma di favori e privilegi (Bicchi, Guazzone 2004, 34). Bozarslan (2011, 112) fornisce un'ulteriore spiegazione dal punto di vista linguistico, interno al mondo arabo. Il concetto di 'Stato' (*dawla*) nel mondo arabo è piuttosto recente, e, soprattutto, non è un concetto originato dalla cultura dei Paesi mediorientali, ma è il prodotto del contatto con l'Occidente; invece il potere (*sulṭa*) nel vocabolario politico arabo viene esercitato su una 'proprietà' (*mulk*), che non viene divisa ed è ereditaria.

Nel primo periodo post-indipendenza la centralità del potere era giustificata dalla necessità di avere una figura leader che governasse. L'impostazione statalista della politica e dell'economia ha poi negli anni favorito l'autoritarismo, la personalizzazione del potere, la formazione di un apparato securitario di repressione del dissenso politico (Bicchi, Guazzone 2004, 35). Nel paragrafo seguente si vedrà come hanno fatto i regimi autoritari a sopravvivere negli anni.

5.3 'Authoritarian Upgrading' e 'Autoritarismo elettorale'

L'Authoritarian Upgrading consiste nel non chiudersi e tagliare fuori le società arabe dalla globalizzazione e altre forze di cambiamento politico, sociale ed economico. Né consiste nella semplice volontà dei governi arabi di reprimere l'opposizione. Al contrario, *l'Authoritarian Upgrading* consiste nel riconfigurare il governo autoritario per favorire e controllare i cambiamenti politici, sociali ed economici. (Heydemann 2007, 1)

Sebbene non esista una forma standard di *Authoritarian Upgrading*, essa ha caratterizzato più o meno tutti regimi autoritari, ogni qualvolta la loro autorità era messa in pericolo da fattori interni od esterni. Il principio base dell'*Authoritarian Upgrading* è quello di intraprendere

una serie di provvedimenti e apportare cambiamenti alla struttura statale, senza tuttavia arrivare davvero a cambiare l'essenza del regime. Come scriveva Tomasi da Lampedusa ne *Il Gattopardo*, bisogna che tutto cambi se si vuole che tutto rimanga com'è. Heydemann (2007, 2) definisce il metodo con il quale i regimi hanno attuato questo aggiornamento dell'autoritarismo come «apprendimento autoritario», poiché, sostiene, i regimi hanno manifestato la tendenza ad imparare l'uno dall'altro,¹¹⁰ andando oltre ai confini del mondo arabo (la Cina e la Russia sono stati due esempi per i leader arabi).

Il risultato è una forma di «autoritarismo ibrido», che combina gli strumenti tradizionali del potere autoritario (coercizione, controllo e repressione, personalismo, cooptazione) con nuovi strumenti, nati dalla «tripla minaccia di globalizzazione, mercati, democratizzazione» (Heydemann 2007, 3). I nuovi metodi rilevati sono cinque: controllo della società civile, cogliere i vantaggi di alcune riforme economiche, controllo dei mezzi di comunicazione moderni, diversificazione delle relazioni internazionali e controllo della contestazione politica (4).

Per quanto riguarda il controllo della società civile, si è già fatto riferimento al trattamento riservato alle ONG e agli osservatori internazionali in Egitto. Mentre all'inizio i regimi si erano dimostrati aperti verso queste organizzazioni, nel tempo hanno iniziato a reprimerle e a limitare il loro campo d'azione tramite l'applicazione di leggi altamente restrittive. La lotta per i diritti politici, civili e dei diritti umani iniziava ad essere scomoda al governo autoritario. Alcune ONG semi-ufficiali, finanziate dai regimi, avevano iniziato a sostituire le organizzazioni internazionali; tuttavia i dati e i report che elaborano

¹¹⁰ Negli anni 2000 si sono sviluppate reti regionali di delegazioni, che si sono spostate tra i Paesi per discutere delle manovre da attuare per questioni come l'uso di internet, la pressante richiesta di riforme e assicurare l'autonomia fiscale dei regimi (Heydemann 2007, 2).

queste non possono ritenersi affidabili a causa del legame che hanno con i regimi stessi (Heydemann 2007, 8-9) .

In campo economico, le riforme portate avanti durante gli anni della liberalizzazione economica hanno avvantaggiato le élite (come nel caso egiziano, analizzato nel precedente capitolo). Le riforme di liberalizzazione hanno spesso assunto carattere selettivo, rivolgendosi a quelle porzioni di società vicine ai vertici politici, così che questi ultimi riuscissero a rafforzare i gruppi sostenitori a scapito di eventuali avversari. Il flusso di denaro generato diventa così un ottimo strumento di cooptazione e stabilizzazione politica (Heydemann 2007, 15). Come afferma Bozarslan (2011, 116-7), lo Stato diventa uno «Stato-cartello», laddove l'insieme delle alleanze e dei patti stretti rappresentano la sopravvivenza stessa del sistema. Il cartello deve essere «costantemente ampliato e ricomposto per mezzo di purghe interne a un gioco di cooptazione degli attori esterni» (117). Tuttavia, queste scelte hanno anche un risvolto negativo sulla restante parte della società che viene esclusa: già si sono presentati i problemi diffusi della disoccupazione giovanile, del deterioramento della qualità dei servizi pubblici e del malcontento sociale.

Con la globalizzazione e l'avanzamento tecnologico, i regimi hanno dovuto aggiornare i sistemi di controllo dei mezzi di comunicazione: internet e tv satellitari si sono diffusi nei Paesi arabi a macchia d'olio. Il facile accesso ai nuovi media, tramite i quali è possibile sia ricevere informazioni che trasmetterle e, soprattutto, è possibile accedere a canali non ufficiali e non condizionati dalla propaganda del regime, ha rappresentato una minaccia alla stabilità dei regimi. Nonostante la loro diffusione infondesse, in un certo senso, un'idea di progresso, già prima delle Rivolte del 2011 (durante le quali si è visto il ruolo chiave dei mezzi di comunicazione moderni), i regimi arabi hanno apportato una serie di regolamentazioni per sorvegliare e limitare la privacy degli utenti (Heydemann 2007, 21). Queste prevedevano un controllo

all'accesso dei website, con particolare attenzione a quelli ritenuti contrari ai valori morali e religiosi (ad esempio siti pornografici). Inoltre, per aprire un internet point, che nei Paesi arabi sono numerosissimi dal momento che non tutti possono permettersi l'acquisto di un computer, è stata resa necessaria l'autorizzazione ministeriale, oltre a dover rispettare dati requisiti, quali: fornire i nomi degli iscritti alle autorità, permesso di addetti ministeriali di ispezionare l'uso di internet, il proprietario si fa responsabile delle attività dei frequentatori del negozio e il creatore dei siti risponde delle pubblicazioni. Inoltre, per creare una connessione privata a casa è necessario registrarsi e ottenere il permesso.¹¹¹ I regimi arabi hanno arrestato numerose persone che facevano un uso ritenuto sconveniente di internet con l'accusa di 'aver violato la legge' o di essere 'una minaccia per la sicurezza nazionale' (Heydemann 2007, 22).

Riguardo i rapporti con le potenze internazionali, il caso egiziano presentato in precedenza risulta emblematico. I governi autoritari cercano di allargare la loro base di supporto internazionale, provando a svincolarsi dall'esclusivo controllo statunitense e rivolgendosi alla Russia, alla Cina, all'India e altri Paesi (24).

L'ultimo strumento dell'*Authoritarian Upgrading* rilevato da Heydemann (2007), sono le elezioni. Queste sono il mezzo democratico tramite il quale i cittadini possono scegliere i propri leader. Affinché si possa parlare di democrazia, si ritiene che le elezioni debbano essere «corrette, oneste, periodiche e nelle quali i candidati possano competere liberamente» (Samuel Huntington in Diamond 2002, 22). L'andamento che tuttavia si è rilevato attraverso lo studio dei regimi mediorientali è che questi adottano la forma e i

¹¹¹ Il governo tunisino, ad esempio, ha fatto uso di software americani per impedire l'accesso internet a website dal particolare contenuto, come siti di opposizione politica, siti sui diritti umani in Tunisia, siti pornografici o dal contenuto esplicito.

metodi delle elezioni democratiche per assicurare la sopravvivenza dell'autoritarismo (Heydemann 2007, 11); le stesse riforme elettorali servono solo per rendere le elezioni sicure per il potere autoritario. Tramite le elezioni, i poteri autoritari riescono a dare la parvenza di un cambiamento e di un processo democratico in atto; tuttavia, essendo che il potere riesce a impedire l'accesso di altre forze nel campo politico e ad adottare dei provvedimenti a suo favore, esso riesce a dare ulteriore legittimazione al suo stato (Bozarslan 2011, 126). Parafrasando Diamond (2002), la presenza di un processo elettorale non implica necessariamente che vi sia democrazia. Egli definisce i sistemi autoritari che adottano caratteristiche della democrazia dei «sistemi ibridi», «pseudodemocratici» o «autoritarismi elettorali» (25) . Questi si distinguono dalle democrazie più efficienti per l'assenza di un campo di contestazione politica tramite il quale il potere che è al governo possa essere depresso. L'opposizione può mostrarsi solo sotto forma di mobilitazioni (Diamond 2002, 24), e quasi sempre vengono represses con forze di coercizione in quanto minacce per il potere costituito. Per di più, come già visto nel caso egiziano, fin tanto che i regimi riescono ad imporre lo stato di sicurezza (o, come con al-Sīsī, emettono leggi altamente restrittive sulla libertà d'espressione), il pretesto della 'pubblica sicurezza' torna funzionale per accusare l'opposizione politica di aver infranto le leggi (Heydemann 2007, 11). Come riporta Diamond (2002, 28), Andreas Schedler ha evidenziato che la differenza tra la 'democrazia elettiva' e l'autoritarismo elettivo' trova il punto cruciale proprio nel meccanismo delle elezioni, sulla loro valenza reale (ovvero, se hanno effettivamente il potere di influenzare l'andamento politico del Paese), sulla loro imparzialità, veridicità e libertà. Elezioni 'libere', specifica, sono quelle che «hanno basse barriere legali all'entrata, che consentono ai candidati di concorrere per le elezioni e agli elettori di eleggere liberamente i candidati che preferiscono, senza essere sottoposti a forzature di ogni genere» (28). Nonostante ciò, nel

momento delle elezioni, nei Paesi autoritari lo scenario vede un grande dispiegamento di forze attorno ai seggi elettorali, abuso di potere da parte degli apparati securitari, corruzione e brogli (Heydemann 2007, 11). Devono inoltre essere garantiti i diritti civili di espressione, assemblea e associazione. Riguardo a questi, si è già visto come nell'Egitto guidato da al-Sīsī, tra l'uso delle leggi di emergenza e la legge antiterrorismo, il governo e le istituzioni hanno pieno potere nel decidere se concedere o meno tali diritti e, soprattutto, a chi.

I criteri usati per verificare se le elezioni possano essere considerate 'libere' sono numerosi. Diamond (2002, 29) rielabora così l'analisi che Erklit e Svensson (1997) fanno nel loro lavoro *What Makes Elections Free and Fair?*:

Le elezioni sono giuste quando sono amministrate da un'autorità imparziale; quando l'amministrazione elettorale è sufficientemente competente e dispone di risorse per prendere precauzioni specifiche contro la frode nelle votazioni e nello spoglio elettorale; quando la polizia, i militari, le Corti trattano i candidati e i partiti in modo imparziale durante il processo; quando i candidati hanno tutti accesso ai media; quando i distretti elettorali e il regolamento non svantaggiano sistematicamente l'opposizione; quando osservatori indipendenti sono ammessi in tutti i luoghi di votazione e spoglio; quando la segretezza di voto è garantita; quando potenzialmente tutti gli adulti possono votare; quando le procedure di organizzazione e spoglio sono chiare e note a tutti; quando ci sono modalità chiare e imparziali per risolvere le dispute.

Nel caso delle elezioni presidenziali in Egitto del marzo 2018, sarà evidente come gran parte di questi criteri non vengano soddisfatti.

L'*Authoritarian Upgrading*, intesa come la capacità dei regimi di reinventarsi per placare il criticismo internazionale, riuscendo comunque a mantenere in atto un regime autoritario, è il fallimento della democratizzazione, laddove il processo non-democratico è stato scelto come una garanzia di permanenza al potere. Il rischio che tuttavia tali regimi corrono è aumentare lo scontento di quella parte

della società (principalmente la gioventù che non riesce a realizzarsi come vorrebbe) che si vede esclusa dal processo di cooptazione, e, oltre a non godere dei benefici da esso derivato, elabora un sentimento di sfiducia circa la validità della partecipazione politica e la possibilità di un vero cambiamento nel futuro (Heydemann 2007, 27). L'immobilismo e l'impotenza dei cittadini possono trasformarsi, come nelle Rivolte del 2011, in rabbia e ribellione.

5.4 La Campagna elettorale

Erklit e Svensson (1997) ritengono che per capire se le elezioni sono 'libere' e 'imparziali' bisogna tenere conto di tutto il processo che *precede* il giorno delle votazioni, che è «solo una parte del processo elettorale» (36), e del periodo *dopo* lo spoglio dei voti.

La campagna elettorale in Egitto è stata definita da Human Rights Watch (2018a) «né libera, né imparziale», non avendo rispettato il minimo richiesto perché fossero ritenute tali: a partire dalle candidature, al dibattito politico assente e alla mancanza di una vera alternativa disponibile, le elezioni presidenziali hanno mostrato tutti i caratteri di un referendum per la riconferma di al-Sīsī.

Le elezioni in Egitto sono gestite dall'Autorità Nazionale Elettorale (*al-haī'a al-waṭaniyya li-l-intihābāt*, NEA in inglese), le cui modalità di lavoro sono stabilite dalla sezione nove della Costituzione del 2014.¹¹² Secondo l'articolo 209 della stessa, la nomina dei membri della commissione spetta al Presidente; al-Sīsī nell'ottobre 2017, con il decreto presidenziale 503/2017, ha scelto i componenti della commissione che avrebbe gestito le elezioni del marzo 2018. Il NEA si

¹¹² Dal momento che il NEA è stato istituito nel 2014, questo è il primo anno che gestisce le elezioni, dopo la ratifica di al-Sīsī della *National Electoral Authority Law* nell'agosto 2017. Esso è composto da dieci membri scelti tra la Corte di Cassazione, i presidenti della Corte d'Appello, il vicepresidente del Consiglio di Stato, degli Affari di Stato e del Procedimento Amministrativo.

occupa di indire le elezioni, emanare decreti che riguardano la loro regolamentazione (modalità di partecipazione, lista degli elettori, copertura mediatica) e sorvegliare tutte le procedure del processo elettorale.¹¹³ Con il decreto n.503 al-Sīsī si è di fatto assicurato che della gestione delle future elezioni sarebbero state incaricate persone parte del suo progetto di cooptazione, impedendo che risultassero del tutto imparziali. In questo modo viene a mancare il primo requisito stabilito da Erklit e Svensson (1997) che definisce le elezioni 'libere'.

Il NEA, con il decreto 1/2018¹¹⁴ ha indetto le elezioni presidenziali per eleggere il Presidente della Repubblica per il 16-17-18 marzo 2018 per gli egiziani residenti all'estero e il 26-27-28 marzo 2018 per i residenti in Egitto. Con il decreto 3/2018 ha stabilito i termini per presentare la candidatura dal 20 al 29 gennaio 2018, presso gli uffici del NEA, la relativa documentazione e le procedure per presentare la candidatura.¹¹⁵

5.4.1 I candidati

Secondo l'articolo 141 della Costituzione del 2014, il candidato alla Presidenza:

Deve essere un egiziano nato da genitori egiziani e né lui, né i genitori, né il coniuge devono avere altra cittadinanza. Deve godere di diritti civili e politici; aver servito nell'esercito o esserne stato esentato per legge; avere più di 40 anni al momento della candidatura.

Inoltre, la legge sull'Elezione Presidenziale del 2014 stabilisce che il candidato non debba soffrire di malattie fisiche o mentali che possano

¹¹³ Cf.: Egypt Today Staff (2017-10-11). «Sisi Establishes Electoral Commission». *Egypt Today*, URL <https://www.egypttoday.com/Article/1/26996/Sisi-establishes-electoral-commission> (2018-05-20).

¹¹⁴ Si veda l'Appendice n.1.

¹¹⁵ Si veda l'Appendice n.2.

impedirlo nel ricoprire il ruolo; che non debba essere stato precedentemente condannato per reati; che debba possedere un titolo di studio superiore.¹¹⁶ Oltre ai requisiti della persona, l'articolo 142 della Costituzione dispone che per presentare la candidatura bisogna aver ricevuto il sostegno di almeno 20 membri del Parlamento, o 25.000 cittadini aventi diritto di voto, in almeno 15 governatorati (su un totale di 27), di cui almeno 1.000 cittadini per ciascun governatorato ed è vietato sostenere più di un candidato; inoltre, la legge del 2014 di cui sopra stabilisce che le elezioni siano tenute anche nel caso in cui vi sia un unico candidato (art. 36). Per le elezioni del 2018, gli annunci di candidatura sono stati sette; tuttavia i nomi dei candidati finali sulle schede elettorali erano solamente due: 'abd al-Fattāḥ al-Sīsī e Mūsā Muṣṭafā Mūsā.

Ḥāled 'Alī

Il 6 novembre 2017 l'avvocato per i diritti umani e membro del partito 'ayš wa ḥurriyya (Pane e Libertà) Ḥāled 'Alī (46 anni) annuncia ufficialmente in una conferenza stampa la sua candidatura per la Presidenza 2018:¹¹⁷

Bi-Ismi Allāh al-raḥmān al-raḥīm, in nome della Speranza, della Libertà e della Giustizia Sociale inizio il mio discorso annunciando la mia candidatura alla Presidenza per le Elezioni 2018.

Ḥāled 'Alī si era presentato come avversario di al-Sīsī già nel del 2012, non riuscendo tuttavia a ottenere voti sufficienti. Prima della seconda candidatura, nel settembre 2017, egli era stato condannato a tre mesi di prigione per aver «offeso la pubblica decenza» per delle foto che lo

¹¹⁶ Per visionare l'intero documento, cf.: [https://www.scribd.com/document/215192608/Egypt-
Presidential-election-law-2014](https://www.scribd.com/document/215192608/Egypt-Presidential-election-law-2014) (2018-05-21).

¹¹⁷ Il video è disponibile su: <https://www.youtube.com/watch?v=4wbP7MSaAa8> (2018-05-16).

mostravano festeggiare il successo giuridico di aver contrastato la cessione da parte dell'Egitto delle isole di Tīrān e Ṣanāfir all'Arabia Saudita (la cessione è avvenuta nel giugno 2017 nonostante l'opposizione popolare). È stato poi rilasciato su cauzione (1.000 lire egiziane), ma si pensa che sia stato un tentativo di sabotaggio in quanto le sue intenzioni di ricandidarsi erano note (Amnesty International 2017). Nel discorso del 6 novembre, Ḥāled 'Alī ringrazia il Partito *al-dustūr*, fondato nel 2012 per portare avanti i principi della Rivolta del 2011. Ḥāled 'Alī pone proprio questa al centro della sua campagna elettorale; difatti i riferimenti agli slogan ('*ayš*, *ḥurriyya*, '*adāla iğtimā'iyya*; Pane, Libertà e Giustizia Sociale) ricorrono durante tutto il discorso. Ḥāled 'Alī parla della capacità del popolo egiziano di cambiare e migliorare per il futuro e accusa che dopo quattro anni della Presidenza di al-Sīsī continuano a mancare istruzione, sanità, abitazioni e lavoro.¹¹⁸ La conferenza di Ḥāled 'Alī e il dibattito che la segue hanno un carattere fortemente critico di al-Sīsī, della sua politica e dei risultati che essa ha portato (o non) nell'arco dei quattro anni. 'Alī dichiara che al-Sīsī ha fallito nel suo ruolo, e c'è bisogno di un cambiamento sia sul piano nazionale che internazionale per rendere l'Egitto un «Paese per la libertà, la giustizia e del rispetto dei Diritti Umani». Le crisi economica, sociale e politica che l'Egitto sta attraversando necessitano la lotta alla corruzione, alla violenza e alla discriminazione. L'Egitto, afferma Ḥāled 'Alī, è degli egiziani, senza distinzione: donne, uomini, musulmani e cristiani devono lavorare per un Egitto che rispetti l'uomo e che costituisca una vita democratica sana per il Paese.

Nonostante il supporto che Ḥāled 'Alī stava raccogliendo in vista della presentazione della candidatura prima della scadenza del 29 gennaio, il 24 gennaio, in una conferenza stampa annuncia il suo ritiro dalla corsa alla Presidenza, a causa della forte repressione sulla sua

¹¹⁸ «معدناش تعليم، معدناش صحة، معدناش اسكان، معدناش توظيف».

campagna elettorale. Dall'estate del 2017, le autorità hanno arrestato 190 attivisti politici di diversi partiti e contrari al regime, che avrebbero supportato Ḥāled 'Alī in vista delle elezioni (Human Rights Watch 2018a). La portavoce della campagna elettorale di 'Alī ha inoltre dichiarato che, laddove non vi siano stati arresti, diversi «interventi di sicurezza» hanno minacciato ed intimidito coloro che si apprestavano a supportare Ḥāled 'Alī (Human Rights Watch 2018a).

In conclusione, l'autorità governativa ha impedito a Ḥāled 'Alī di partecipare alla competizione politica sfruttando i mezzi di coercizione a suo servizio. Le forze di sicurezza, come si vedrà per altri candidati, non si sono mostrate imparziali. Anche in questo caso si vede venire meno una delle caratteristiche delle elezioni 'libere'.

'Aḥmad Šafīq

Il 29 novembre 2017 'Aḥmad Šafīq (76 anni), ex comandante delle forze aeree (1960-2001) e ex primo ministro egiziano del governo Mubārak annuncia in un video pubblicato su *Al-Jazeera* la propria candidatura alle Presidenziali 2018.¹¹⁹ Nel video Šafīq, in netta contrapposizione da Ḥāled 'Alī, non attacca il governo di al-Sīsī, ma fa solo riferimento al suo passato in Egitto e nelle forze armate, dichiarandosi pronto alla candidatura. Šafīq è ciò che rimane della vecchia nomenclatura, e cerca in questa occasione di reinserirsi nella politica egiziana. Come 'Alī, egli fa riferimento alle problematiche che affliggono il popolo egiziano «in tutti gli aspetti della vita»¹²⁰ che, dice, «non riguardano solo questa generazione, ma riguarderà anche le generazioni future»,¹²¹ tuttavia non menziona in alcun modo né incolpa al-Sīsī di politiche fallimentari per la risoluzione dei problemi.

¹¹⁹ Per il video integrale, cf.: <https://www.youtube.com/watch?v=Yxx43sZZKH0> (2018-05-17).

¹²⁰ «تمرّ بالبلاد حالياً الكثير من المشكلات والتي شملت جميع مناح الحياة».

¹²¹ «بتنامي مخيف في حجم الديون والتي سيعاني منها ليس في جيلي فحسب بل الأجيال القادمة».

Šafiq fa riferimento, seppur con meno ardore di ‘Alī, ad una rinascita del sistema dei diritti. Egli afferma: «L’Egitto non è un Paese carente, ma ha tutte le componenti»,¹²² riferendosi poi alla prospettiva di un Egitto forte, produttivo e pacifico i cui cittadini siano fiduciosi (‘āmin) verso la sicurezza, la salute e tutto il resto.

Šafiq diffonde il suo discorso dagli Emirati Arabi Uniti (il cui governo è un aperto sostenitore di al-Sīsī), dove vive dal 2012 dopo essere andato via dall’Egitto a seguito della sconfitta alle elezioni contro Mursī. Pochi giorni dopo, il 3 dicembre 2017, Šafiq, sempre tramite un videomessaggio di *Al-Jazeera*,¹²³ annuncia di essere impedito dalle autorità degli Emirati Arabi a rientrare al Cairo (Al-Jazeera 2017) «per motivi non comprensibili». ¹²⁴ Afferma inoltre: «Rifiuto qualunque ingerenza nelle questioni del mio Paese». In seguito, Šafiq è stato arrestato dalle autorità emiratine e condotto al Cairo, dove è stato costretto agli arresti domiciliari in hotel per diverse settimane, senza poter comunicare con i media, nel tentativo di dissuaderlo a proseguire con la candidatura (Human Rights Watch 2018a; Middle East Monitor 2017).¹²⁵ Nel frattempo, il 13 dicembre 2017 tre dei suoi sostenitori vengono arrestati con l’accusa di aver pubblicato notizie che avrebbero minacciato ‘la sicurezza nazionale’ (Human Rights Watch 2018a).

Il 7 gennaio 2018, in un post Twitter,¹²⁶ Šafiq conferma la notizia diffusasi già a dicembre del suo ritiro dalle Elezioni 2018. Egli giustifica il suo ripensamento affermando che i cinque anni trascorsi fuori dall’Egitto lo hanno allontanato dalle questioni che riguardano

¹²² «أودّ في نهاية كلمتي التأكيد بأنّ مصرنا ليست بدولة الفقيرة فليديها كل المكونات».

¹²³ Si veda: <https://www.youtube.com/watch?v=6srvQL4VvYI> (2018-05-21).

¹²⁴ «أنّني فُجيتُ بمنع من مبدأ الدولة الإمارات الشقيقة لأسباب لا أفهمها ولا أتفهمها».

¹²⁵ Si ritiene che Il Cairo abbia offerto a Šafiq la possibilità di rientrare in Egitto, senza accuse a carico, se avesse rinunciato alla candidatura. Abu Dhabi avrebbe svolto il ruolo di mediatore tra l’Egitto e Šafiq (Middle East Monitor 2018).

¹²⁶ Il Tweet è disponibile sul profilo ufficiale di Aḥmad Šafiq: <https://twitter.com/AhmedShafikEG> (2018-05-22).

«la nostra Patria e la nostra terra in questioni che riguardano lo sviluppo nonostante gli eventi di violenza e terrorismo».¹²⁷ Infine, conclude affermando di «non ritenere di essere la persona ideale per la guida del Paese per il periodo a venire»,¹²⁸ decidendo così di non candidarsi alle elezioni.

Il 19 marzo 2018, il *Middle East Monitor* riporta che il partito di 'Aḥmad Šafīq ha dichiarato il proprio supporto alla candidatura di al-Sīsī «per la stabilità, la sicurezza e la liberazione dal terrorismo» (Middle East Monitor 2018), invitando tutto il popolo egiziano ad andare a votare per al-Sīsī.

In questa occasione, il supporto internazionale combinato con la manipolazione delle forze di sicurezza hanno avuto la meglio sulla libertà di espressione e partecipazione elettorale.

'Aḥmad Qoṣṣowah

Il 29 novembre 2017, il colonnello ed architetto militare delle forze armate 'Aḥmad Qoṣṣowah (42 anni) annuncia la propria candidatura alle Presidenziali tramite un video diffuso su YouTube.¹²⁹ Nel video, della durata di quasi mezz'ora, 'Aḥmad Qoṣṣowah annuncia la propria candidatura affermando di «porla al cospetto della gente (*'amāma al-šā'ab*)», dopo che le sue numerose richieste di dimissioni dal servizio militare sono state respinte. Secondo il decreto 45/2014, articolo 1,¹³⁰ emanato dal governo ad interim, chiunque voglia candidarsi alle elezioni non deve essere attivamente in servizio al momento della

¹²⁷ «غيابي لفترة زادت عن خمس سنوات ربّما أبعدني عن المتابعة الدقيقة لما يجري على أرض وطننا من تطوّرات وإنجازات رغم صعوبة الظروف التي أوجدها أعمال العنف والإرهاب».
¹²⁸ «رأيت أنّي لن أكون الشخص الأمثل لقيادة أمور الدولة خلال الفترة القادمة».

¹²⁹ Per il video, cf.: <https://www.youtube.com/watch?v=UEIcFXT0BK4> (2018-05-22).

¹³⁰ Il decreto aveva lo scopo di evitare la concorrenza politica tra membri dell'esercito ancora attivi. Per visionare una traduzione non-ufficiale, cf.: https://www.elections.eg/images/pdfs/laws/PoliRights2014-45_En.pdf (01-06-2018).

presentazione della domanda. Tuttavia, 'Aḥmad Qoṣṣowah denuncia che il sistema militare e quello giudiziario hanno ostacolato la sua candidatura nel 2014 e, dopo tre anni e mezzo, continuano a rigettare la sua richiesta di dimissioni dal servizio militare, impedendogli così di godere di un diritto garantito dalla Costituzione, per il quale chiunque, avendo i requisiti richiesti, possa candidarsi alla Presidenza. Qoṣṣowah dichiara di aver intentato undici cause legali contro il Presidente della Repubblica, il Primo Ministro, il Ministro della Difesa e il Presidente del Parlamento, per spingerli ad accettare la propria richiesta. Essendogli stata continuamente rifiutata, Qoṣṣowah ha preso la decisione di candidarsi comunque per le Elezioni 2018, assicurando di «non essere un ribelle, né un dissidente né un insubordinato dagli ordini militari».¹³¹ Qoṣṣowah si propone come l'alternativa (*'anā al-badīl*) alla situazione di stallo in cui versa il Paese; la sua stessa campagna elettorale ha come slogan: «*Hunāka 'Amal* (C'è speranza)». Durante il video continua a ricordare agli ascoltatori che c'è una speranza di cambiamento e una speranza per un futuro migliore e invita gli egiziani a non astenersi, ma a partecipare alla trasformazione del Paese in accordo con le richieste delle rivoluzioni del 25 gennaio e del 30 giugno. Come Ḥāled 'Alī, anche Qoṣṣowah fa riferimento allo slogan «*'ayš, ḥurriyya, 'adāla iḡtimā'iyya* », indicandolo come l'obbiettivo da raggiungere.

Un aspetto particolare della candidatura di Qoṣṣowah, che non si ritrova nei video degli altri aspiranti alla Presidenza, è che egli ripete parte del discorso anche in inglese «per non dare a nessuno la possibilità di tradurre male le (mie) parole o falsificarne il significato, intenzionalmente o per sbaglio». Qoṣṣowah tiene a sottolineare il fatto di non appartenere a nessun partito costituito, né ad alcuna categoria di quelle esistenti: «*Antamī faqaṭ li-l-ša'ab al-maṣrī* (Appartengo solo al popolo egiziano)». Le priorità del Paese, secondo Qoṣṣowah, devono

¹³¹ «لست متمرداً ولا منشقاً ولا عاص للأوامر العسكرية».

essere la forza e la coesione nazionale, per un Egitto avanzato scientificamente, indipendente e sovrano: solo così il Paese può sfruttare appieno le sue potenzialità e unirsi agli altri Stati all'avanguardia. «L'Egitto», afferma, «non può più aspettare per rispettare gli standard per i Diritti Umani e i valori mondiali di cittadinanza e trasparenza». Infine, Qoṣowah conclude il discorso in inglese affermando di parlare dalla sua amata città Il Cairo, dal suo amato Paese l'Egitto e non da altri luoghi all'infuori di esso, con chiaro riferimento al candidato Šafīq, che si propone come Presidente di un Paese in cui non vive più da cinque anni. Poi, tornando all'arabo, Qoṣowah fa una dichiarazione fortemente impegnata, iniziando il discorso con la formula dal profondo valore religioso, ripetendo tre volte «'Uqsimu bi-l-lahi al-'azīm (Giuro su Dio Onnipotente)», dichiarando di «essere un soldato fedele alla Repubblica egiziana e di essere pronto a difenderla per terra, aria e acqua, da dentro e da fuori il territorio egiziano e di essere rispettoso degli ordini militari dei suoi superiori».¹³²

Il 3 dicembre 2017, Qoṣowah viene arrestato con l'accusa di aver infranto le regole militari per essersi candidato essendo ancora in servizio (Gad 2018). Il 19 gennaio 2018 il verdetto del processo contro Qoṣowah ha decretato una condanna alla reclusione per sei anni.

Nonostante il ricorso in appello, la cui sentenza confermerà o cambierà la condanna, Qoṣowah è stato di fatto escluso dal concorrere per la Presidenza. Sebbene sulla carta vi sia una legge che consenta ai cittadini di candidarsi, la realtà dei fatti ha dimostrato che le barriere all'entrata del campo politico si mostrano del tutto invalicabili, essendo che le autorità che le gestiscono non sono del tutto imparziali nei confronti degli aspiranti candidati.

¹³² «أقسم بالله العظيم، أقسم بالله العظيم، أقسم بالله العظيم الأكون جندياً وفيّاً للجمهورية مصر العربية، محافظاً على أمنها و سلامتها، حامي و مدافعاً عنها في البري و البحري و الجوّ، داخل و خارج الجمهورية، مطيعاً عن الأوامر العسكرية المنفذة الأوامر القادة».

Sāmī ‘Anān

Il 19 gennaio 2018, solo dieci giorni prima della scadenza della presentazione delle candidature presso il NEA, l'ex tenente delle Forze Armate Sāmī ‘Anān (69 anni) annuncia, tramite un video pubblicato su YouTube,¹³³ la propria candidatura per le Elezioni Presidenziali 2018. Nel video ‘Anān fa riferimento alle difficoltà in cui versa il Paese, prima tra tutte il «terrorismo nero»,¹³⁴ che sono il risultato di una politica sbagliata e non pensata portata avanti dalle Forze Armate. ‘Anān propone un governo che rispetti la Costituzione, la legge e preservi lo spirito di giustizia; questo, afferma, lo si può raggiungere solo tramite la separazione dei poteri legislativo, esecutivo e giudiziario. Un governo che rispetti la volontà del popolo, «perno dello Stato e fonte di autorità».¹³⁵ ‘Anān si propone come salvatore dell'Egitto, che è prima di tutto un Paese di esseri umani. Infine, egli presenta la sua lista di governo, ed esprime la sua fiducia nel fatto che la sua candidatura venga accolta con speranza dal popolo egiziano.

Il 23 gennaio 2018, Sāmī ‘Anān viene arrestato al Cairo, dopo essere stato forzato ad uscire dall'auto su cui viaggiava, con l'accusa di essersi candidato senza il permesso delle Forze Armate, di aver falsificato il documento che attestava la fine del suo servizio militare e di aver fatto affermazioni contro le forze di sicurezza (Human Rights Watch 2018a). Amnesty International (2018) ha condannato tale arresto come l'ennesimo attacco delle autorità egiziane al diritto di partecipare alle elezioni e alla libertà di espressione, per facilitare la vittoria di al-Sīsī. Il 27 gennaio tre uomini armati di coltello attaccano Hišām Ğenīna, membro della campagna elettorale di ‘Anān: mentre il

¹³³ Il video dell'annuncio è disponibile su YouTube, cf.: https://www.youtube.com/watch?v=Nrfik1_kU7k (2018-05-22).

¹³⁴ «الإرهاب الأسود في مصر».

¹³⁵ «هو عامد الدولة ومصدر السلطات».

Ministero degli Interni ha dichiarato che Ğenīna è rimasto ferito a causa di un conflitto verbale sfociato in rissa per un incidente d'auto, Ğenīna ha dichiarato che l'attacco era un palestinese tentativo di 'rapirlo' mentre si recava a presentare ricorso per la squalifica di 'Anān (Human Rights Watch 2018a).

A pochi giorni dall'ultima data disponibile per presentare la candidatura, al-Sīsī (il cui annuncio di partecipazione alle elezioni arriva in ultimo) rimane ancora l'unico candidato per la carica massima dello Stato.

Muḥammad 'Anwar al-Sādāt

Muḥammad 'Anwar al-Sādāt (62 anni), leader del partito *al-'iṣlāḥ wa al-tanmiyya* (Riforma e Sviluppo) e nipote dell'ex Presidente 'Anwar al-Sādāt, già nel 2017 aveva manifestato l'intenzione di partecipare alle Elezioni Presidenziali 2018. Nell'ottobre 2017 al-Sādāt aveva rivolto due discorsi di critica al NEA e sul come si stava gestendo la preparazione alle candidature. Al-Sādāt aveva denunciato la mancanza di imparzialità tra le istituzioni governative egiziane (*'adam ḥīyād al-mu'assasāt*) e la continua interferenza dell'apparato di sicurezza. Il partito, ha dichiarato al-Sādāt al giornale *Madā Maṣr*, non ha potuto godere del diritto costituzionale di presentare il proprio programma in Parlamento e ottenere così gli appoggi necessari per la candidatura richiesti dall'articolo 142 (Maḥyī 2017). Inoltre, al-Sādāt ha denunciato che diversi membri della sua campagna elettorale, che si muovevano tra i governatorati dell'Egitto per la raccolta firme a supporto dalla sua candidatura, sono stati impediti nello svolgere il loro lavoro e minacciati dall'apparato di sicurezza, con il pretesto che le elezioni non erano ancora iniziate e che il Paese era sotto lo Stato di Emergenza (Maḥyī 2017). Il 27 dicembre, al-Sādāt ha fatto ricorso al Presidente del NEA per contestare un ulteriore ingerenza

dell'apparato di sicurezza nelle elezioni, dal momento che il partito è stato impossibilitato nell'organizzare una conferenza stampa per annunciare la candidatura in diversi hotel del Cairo, e per sollecitare che venga garantita trasparenza elettorale (*ḍimān nizāha al-intihābāt*). I diversi tentativi di organizzare una conferenza stampa sono stati ostacolati dall'apparato di sicurezza, che ha fatto pressione sugli hotel perché non concedessero sale conferenza ad al-Sādāt, il quale ha dichiarato che gli hotel o non richiamavano per confermare o, se lo facevano, rispondevano che «tutte le sale erano occupate fino alla fine delle Elezioni Presidenziali».¹³⁶ Interessante è il fatto che il giornale del regime *al-Ahrām*, abbia riportato che la candidatura di al-Sādāt «non aveva ricevuto molta attenzione da parte dei media» (El-Gundy 2018), mentre, leggendo i fatti dalla prospettiva di al-Sādāt, risulta evidente che gli sia stata negata la possibilità di accedere all'arena politica.

Il 15 gennaio 2018 al-Sādāt annuncia: «Io e tutti i sostenitori della campagna elettorale abbiamo deciso che non parteciperemo alle elezioni».¹³⁷ Al-Sādāt ha dichiarato di essersi ritirato per proteggere i membri della sua campagna elettorale da arresti e violenza, essendo il clima delle elezioni poco sano e poco propenso a concedere pari opportunità ai candidati (Michaelson 2018a). Infine, al-Sādāt ha lasciato intendere che avrebbe preparato la sua candidatura per le elezioni del 2022, per le quali al-Sīsī non potrà più ricandidarsi, restando immutate le leggi.

¹³⁶ «جميع القاعات محجوزة حتى انتهاء الانتخابات الرئاسية».
¹³⁷ Il video dell'annuncio è disponibile su YouTube, cf.: <https://www.youtube.com/watch?v=Mjs9j0avxT0> (2018-05-20).
«كل المؤيدين والداعمين قررنا إن احنا لا نشترك في الانتخابات».

‘Abd al-Fattāḥ al-Sīsī

Sebbene la ricandidatura di ‘Abd al-Fattāḥ al-Sīsī (63 anni) sembrasse quasi scontata, l’annuncio ufficiale è stato fatto solo il 19 gennaio, dieci giorni prima della scadenza della presentazione della documentazione presso il NEA, dopo aver ottenuto il sostegno di più di 500 deputati del Parlamento.¹³⁸ Al-Sīsī tiene il discorso per la sua ricandidatura in un’edizione speciale della diretta tv, facendo prima un elogio a tutte le categorie della società egiziana. Rivolgendosi alla gente con l’appellativo di *al-šā‘ab al-‘aẓīm* (Il magnifico popolo), ringrazia l’esercito e la polizia del Paese, che garantiscono la sicurezza dell’Egitto e dei suoi confini (i soldati sono gli eroi che difendono la Patria); gli intellettuali e gli *‘ulamā’* (esperti religiosi) che costituiscono ‘la fonte della forza’; le donne egiziane, che siano mogli, sorelle o figlie per aver supportato il Paese. Poi, in riferimento alle elezioni prossime, afferma che esse saranno all’insegna della libertà (*ḥurriyya*) e della trasparenza (*šafāfiyya*) e che a tutti i candidati verranno offerte le stesse opportunità, invitando tutti gli egiziani (uomini, donne, giovani, vecchi) ad andare a votare per il bene del Paese. Dopo questo preambolo, dichiara: «Non posso assumermi la responsabilità un’altra volta se non per vostra volontà».¹³⁹ L’annuncio della candidatura di al-Sīsī viene accolta dall’intera platea con un’ovazione generale e uno scroscio di applausi durato circa quaranta secondi. Infine, al-Sīsī incita nuovamente la popolazione ad andare a votare, affermando che non importa se voteranno lui o no, l’importante è che si rechino alle urne.¹⁴⁰

La campagna elettorale di al-Sīsī, differentemente da quella degli altri candidati, è andata avanti senza alcun ostacolo di tipo giudiziario,

¹³⁸ Il video integrale del discorso è disponibile su YouTube, cf.: <https://www.youtube.com/watch?v=ASgFU5qm4MM&t=38s> (2018-05-22).

¹³⁹ «لا أستطيع البقاء ثانية وحدة في تحمل المسؤولية على غير إرادتكم».
¹⁴⁰ «انزلوا لصندوق واختاروا من شئتم»؛ «اختاروا من سئتم بس انزلوا».

o interferenza esterna; addirittura *al-Ahrām* (2018) ha riportato che le province dell'Egitto sono entrate in competizione per ospitare le conferenze a supporto di al-Sīsī. Secondo il giornale ufficiale del regime, le partecipazioni a questi incontri sono state numerose, riportando presenze per migliaia di persone alle conferenze tenute nei diversi governatorati dell'Egitto: 3.000 al Cairo, 6.000 a Giza, 1.000 nel circolo giovanile di Ṭūḥ, 4.000 ad Alessandria per l'incontro con i lavoratori.

Nel periodo precedente le votazioni, al-Sīsī ha riproposto tutte le tematiche che lo avevano acclamato vincitore nel 2014: sicurezza nazionale, sviluppo economico e della società. Il 9 febbraio 2018 viene difatti lanciata l'operazione «Sinai 2018» contro le cellule terroristiche in Sinai, che 'rappresentano una minaccia per il Paese'. Il 24 marzo, due giorni prima dell'apertura delle urne, al-Sīsī dichiara durante una visita al distaccamento militare in Sinai che il terrorismo nel Paese sarà debellato presto e la penisola riceverà finanziamenti per lo sviluppo e la ricostruzione,¹⁴¹ diventando «uno dei pilastri nel periodo a venire» (Egypt Independent 2018). Come accaduto dopo la deposizione di Mursī e durante tutti i quattro anni di presidenza, al-Sīsī si presenta alla nazione come il garante della sicurezza e della stabilità, coadiuvato dalle Forze Armate. Nel mese di febbraio al-Sīsī ha dovuto prendere una posizione distaccata dal nuovo accordo sul gas con Israele, che aveva suscitato lo scontento generale. Egli ha dovuto dichiarare che tale accordo non è stato preso con il governo egiziano, ma con imprese private che lavorano in Egitto,¹⁴² affermando che «non c'è nulla che debba essere nascosto» (Sakr 2018a). Inoltre, all'inizio di marzo l'erede al trono saudita Muḥammad bin Salmān ha fatto visita al Cairo e ha siglato con al-Sīsī un accordo

¹⁴¹ Cf.: Al-Masry al-Youm (2018-03-18). «Economic Reform Funds Allocated for Sinai Development Project: Sisi». *Egypt Independent*, URL <http://www.egyptindependent.com/economic-reform-funds-allocated-for-sinai-development-project-sisi/> (2018-05-22).

¹⁴² Lo stesso è stato dichiarato da Benjamin Netanyahu (Sakr 2018a).

da 10\$ miliardi per la costruzione di una città enorme nel sud del Sinai, per un'estensione di più di 1000 m² (Reuters Staff 2018). Il sostegno dell'Arabia Saudita ad al-Sīsī è noto sin dalla deposizione di Mursī; per di più nel 2017 al-Sīsī aveva ceduto le isole di Tīrān e Šanāfir al regno saudita nonostante le opposizioni interne al Paese.

Al-Sīsī, nella sua propaganda politica, si è rivolto anche alle donne: in occasione della Festa della Mamma (21 marzo nel mondo arabo), al-Sīsī ha consegnato un riconoscimento a 42 madri egiziane che si sono distinte in diversi ambiti lavorativi; così come aveva detto nel suo discorso di candidatura, egli riconferma la centralità del ruolo delle donne egiziane, il quale è stato posto ai margini della società durante il governo di Mursī.¹⁴³ Per far sì che la sua persona non risultasse troppo distaccata dalla società, il 20 marzo 2018 viene trasmessa su diverse reti televisive egiziane un'intervista di al-Sīsī della durata di un'ora.¹⁴⁴ In una conversazione pacata con la giornalista, al-Sīsī parla di sé ed affronta diverse tematiche – ormai ricorrenti – legate al Paese, tra le quali la lotta al terrorismo, le questioni economiche e politiche. Egli ripercorre lo scontro con i Fratelli Musulmani, dicendo che spera che la storia si ricordi di lui come colui che si è sforzato ed è riuscito a preservare il Paese. Inoltre, difende il lavoro svolto dal suo governo nei quattro anni passati (Sakr 2018b) e propone una visione per il futuro volta all'investimento nell'istruzione, con un programma da svolgersi per i prossimi quattordici anni, e nello sviluppo economico del Paese. In riferimento all'economia, al-Sīsī afferma che le imprese dell'esercito non detengono il 50% del mercato, come vuole credere il

¹⁴³ Per maggiori dettagli, cf.: Egypt Independent (2018-03-21). «Sīsī Honors 42 Egyptian Women on Mother's Day». *Egypt Independent*, URL <http://www.egyptindependent.com/sisi-honors-42-egyptian-women-mothers-day/> (2018-05-31). Ši'lān, Muḥammad; 'Abdallah, Rihām (2018-03-21). «Šuwar... al-ra'īs al-Sīsī yukramu namādiġ mušarrafa li-l-mir'a al-mašriyya fi muḥtalif al-maġālāt (Immagini... il Presidente al-Sīsī ha onorato donne che si sono distinte in diversi settori)». *Youm7*, URL <http://www.egyptindependent.com/sisi-honors-42-egyptian-women-mothers-day/> (2018-06-08).

¹⁴⁴ Per l'intervista integrale, si veda: https://www.youtube.com/watch?v=AtvhEw0_gOI (2018-05-20).

pensiero comune, ma, afferma, la verità è che il totale costituisce solo il 3% dell'economia egiziana. Alla fine dell'intervista al-Sīsī dichiara che la carenza di candidati alle Elezioni Presidenziali è dovuta all'incapacità dei partiti, che, seppur numerosi in Egitto, non hanno presentato nessun candidato.

Al-Sīsī si mostra senza dubbio abile con le parole e ad apparire come un buon padre che vuole prendersi cura dei figli e difenderli dalle minacce. Vedendo i video dei suoi discorsi, delle conferenze e degli eventi pubblici ai quali partecipa, al-Sīsī si pone sempre in maniera tale da trasmettere fiducia e sicurezza a chi ascolta le sue parole; in alcune occasioni riesce persino a suscitare ilarità tra l'uditorio, ma senza perdere il controllo della situazione. Il linguaggio che usa, le metafore e l'ardore sentimentale che contraddistinguono i suoi discorsi, risultano funzionali per arrivare direttamente al cuore della Nazione. Al-Sīsī fa un uso strumentale anche dell'arabo stesso, in base alla tipologia di discorso e al destinatario a cui è rivolto. Nell'intervista a cui si è fatto riferimento, per esempio, intitolata «Il Presidente al-Sīsī apre il proprio cuore agli egiziani», egli utilizza prevalentemente il dialetto egiziano, piuttosto che l'arabo standard, usato invece nei discorsi pubblici ufficiali. Questo perché l'intervista era indirizzata alle masse, e serviva a dare l'impressione di un Presidente vicino alla popolazione e interessato alle loro richieste.

Il controllo presidenziale sui mezzi della propaganda, in combinazione all'assenza di impedimenti da parte delle istituzioni, hanno notevolmente facilitato la campagna elettorale di al-Sīsī, sotto tutti gli aspetti per i quali gli oppositori sono stati impossibilitati dal proseguire il loro percorso elettorale. Fino al giorno della scadenza per la presentazione della candidatura al NEA, al-Sīsī è rimasto l'unico candidato per la carica.

Mūsā Muṣṭafā Mūsā

L'architetto e membro del partito *al-ġad* (Domani) Mūsā Muṣṭafā Mūsā (65 anni) annuncia la propria candidatura il 29 gennaio 2018.¹⁴⁵ Sebbene Mūsā sia stato indicato come un 'finto candidato', il cui ruolo era solo quello di dare una parvenza democratica alle elezioni, egli ha dichiarato di non essere stato costretto, ma di aver volontariamente voluto candidarsi, che è stato attivamente partecipe alla 'rivoluzione' del 30 giugno contro Mursī e che ha ricevuto il consenso non solo di 26 parlamentari, ma ha raccolto anche 40.000 firme a suo sostegno (Tawfeek 2018a). Il ritardo nell'annunciare la sua partecipazione alle elezioni sarebbe stata dovuta solo al fatto di assicurarsi di avere prima il supporto necessario, e solo in un secondo momento annunciarlo pubblicamente. Il programma politico di Mūsā è rivolto allo sviluppo economico e del mercato del lavoro; inoltre, si è accennato alla volontà di tutelare i diritti della donna.

L'aspetto che ha lasciato perplessi gli osservatori internazionali è che Mūsā si è sempre dichiarato sostenitore della politica di al-Sīsī, per il quale non ha mai nascosto di provare ammirazione. Anzi, Mūsā stesso ha organizzato il movimento di supporto ad al-Sīsī per le elezioni del 2014 e per la sua ricandidatura del 2018; in effetti, solo dopo essersi candidato lui stesso ha lasciato la guida del movimento. Inoltre, ha dichiarato che, nel caso in cui al-Sīsī avesse vinto, non avrebbe esitato a sostenere il suo governo (Tawfeek 2018a). Mūsā si è mostrato contrario alla possibilità di un dibattito politico con al-Sīsī (come si converrebbe a qualunque processo elettorale democratico) affermando che per lui sarebbe stato impossibile eguagliare i risultati ottenuti dall'attuale Presidente durante il suo primo mandato, specialmente in campo economico e finanziario. «Non sono qui per

¹⁴⁵ Per il video della dichiarazione, si veda: <https://www.youtube.com/watch?v=TuAgYL13CEg> (2018-05-22).

sfidare il Presidente», avrebbe dichiarato in un'intervista, «se vincessi sarebbe grandioso, ma non causerò alcun problema» (Tawfeek 2018b). Leggendo tali dichiarazioni è difficile credere che egli non si sia candidato solo per questioni di facciata, specialmente per gli osservatori esteri, in quanto si presuppone che, partecipando alla sfida politica, si ambisca alla vittoria. Oltre a ciò, Mūsā si è mostrato favorevole all'emendamento costituzionale per quanto riguarda la durata del mandato, da estendersi dagli attuali quattro anni a sei (Tawfeek 2018b).

Mūsā rappresenta l'unico sfidante di al-Sīsī alle elezioni presidenziali 2018.

5.4.2 L'opposizione

L'opposizione politica in Egitto è stata fortemente repressa dall'apparato di sicurezza, aiutato senza dubbio dalla legge antiterrorismo. La limitazione delle libertà di espressione e di assemblea ha reso impossibile la formazione di veri e propri movimenti di opposizione e contestazione, che in Egitto risultano nulli. L'unica forma di protesta alle elezioni 'false' è stata quella dei partiti politici di opposizione: il Partito Democratico Civile, in una conferenza stampa, ha invitato gli egiziani a boicottare le elezioni, in quanto queste rappresentano la privazione del loro diritto costituzionale di scegliere il Presidente.¹⁴⁶ Al-Sīsī ha risposto duramente a questa chiamata a boicottare le elezioni, dichiarando: «Quello che è successo sette anni fa non accadrà di nuovo»,¹⁴⁷ riferendosi alle proteste del 2011.

¹⁴⁶ Cf.: Mohie, Muṣṭafā (2018-01-30). «The Civil Democratic Movement Calls for Election Boycott». *Madā Maṣr*, URL <https://www.madamasr.com/en/2018/01/30/news/u/the-civil-democratic-movement-calls-for-election-boycott/> (2018-05-29).

¹⁴⁷ Cf.: Reuters Staff (2018-01-31). «Egypt's Sisi Warns Opponents as Calls to Boycott Election Build». *Reuters*, URL <https://www.reuters.com/article/us->

Le ONG internazionali attive nei settori dei diritti civili e politici e dei diritti umani, hanno fortemente criticato le elezioni in Egitto, invitando i suoi alleati occidentali a denunciare tale ‘farsa’.

5.5 Le giornate del voto

Secondo *al-Ahrām*, il totale degli elettori egiziani ammonta a 60 milioni di persone circa. L’età minima per votare è 18 anni, e il decreto 45/2014, articolo 2, stabilisce che il diritto di voto non venga dato a chi è sotto custodia; a chi soffre di malattie mentali o psicologiche fino alla fine del ricovero obbligatorio in una struttura specializzata; a chi è stato giudicato colpevole di reato di evasione fiscale, corruzione, bancarotta o frode. Per questi reati, la sospensione dei diritti civili è prevista per 5 anni dal decorrere della sentenza finale. Inoltre, i membri attivi delle Forze Armate e della Polizia non possono votare, a meno che si dimettano dal servizio o siano in pensione.

La scheda elettorale riporta le foto dei due candidati, i nomi per esteso, i nomi con i quali i candidati sono noti e il relativo simbolo scelto tra una gamma di emblemi forniti dal NEA.¹⁴⁸ In questo modo si dà la possibilità anche a chi non ha mai visto il volto della persona, o sia illetterato, di votare. Per queste elezioni al-Sīsī ha scelto di usare una stella come simbolo, mentre Mūsā un aeroplano; agli elettori è richiesto di selezionare una delle due opzioni.

Il NEA, in accordo con le leggi in vigore in Egitto e in base alle sottoscrizioni giunte, ha stabilito quali emittenti radio e televisive e quali quotidiani fossero ammessi a seguire il processo elettorale,

egypt-politics/egypts-sisi-warns-opponents-as-calls-to-boycott-election-build-idUSKBN1FK363 (2018-06-01).

¹⁴⁸ Consultando il decreto NEA 14/2018 è possibile visionare l’intera lista dei simboli offerti. Cf.: https://www.elections.eg/images/pdfs/decrees/nea-decree-14_2018.pdf (2018-04-14).

assicurandosi di fatto di avere una copertura mediatica che rispondeva alle proprie esigenze.¹⁴⁹

Gli elettori residenti all'estero¹⁵⁰ hanno votato dal 16 al 18 marzo 2018 presso 139 tra ambasciate e consolati di 124 Paesi,¹⁵¹ aperti dalle 9:00 del mattino alle 21:00. In generale, all'estero si è registrata un'affluenza maggiore di quella prevista; in particolare nei Paesi del Golfo, dove vive la maggior parte degli espatriati egiziani, l'affluenza è stata notevole. A Dubai si è dovuto estendere di due ore l'apertura dei seggi, a causa dell'elevata affluenza alle urne; in Arabia Saudita la comunità egiziana ha organizzato delle campagne di massa e comitati organizzativi per spronare la gente ad andare a votare; in Bahrein l'ambasciatore egiziano ha sollecitato gli egiziani al voto, definendolo un dovere e un modo per esprimere lealtà ed appartenenza alla Patria. Inoltre, sono state attivate commissioni di monitoraggio delle elezioni all'estero e contatti telefonici e telematici per ogni tipo di segnalazione o appunto relativo al processo di votazione. Il Libano, il Sudan e la Giordania hanno riportato una rilevante affluenza dopo i Paesi del Golfo (Egypt Today Staff 2018).

Sul suolo egiziano, la risposta degli elettori è stata differente. Nonostante i ripetuti inviti di al-Sīsī e dei suoi sostenitori ad andare a votare,¹⁵² e nonostante il NEA abbia esteso l'orario per recarsi alle urne,¹⁵³ l'affluenza totale non ha raggiunto il 50%.¹⁵⁴ Laddove la vittoria di al-Sīsī sembrava scontata, l'affluenza serviva per verificare

¹⁴⁹ L'elenco è disponibile visionando il decreto 47/2018, cf.: https://www.elections.eg/images/pdfs/decrees/nea-decree-14_2018.pdf (2018-04-14).

¹⁵⁰ Nel 2017 erano stimati a 9.4 milioni di persone (El-Gundy 2018).

¹⁵¹ Gli egiziani residenti in Somalia, Libia, Siria e Yemen non hanno possibilità di votare, in quanto non sono allestiti seggi elettorali in questi Paesi.

¹⁵² Il governatore di Buḥayra nel Delta del Nilo avrebbe cercato di convincere i cittadini dicendo che la provincia con l'affluenza maggiore sarebbe stata premiata con infrastrutture per l'acqua e la sanità (Michaelson 2018c).

¹⁵³ Con il decreto 55/2018, il NEA ha stabilito che si estendesse di un'ora l'apertura dei seggi elettorali, e che questi restassero aperti fino a quando l'ultimo elettore presente non avesse votato. Cf.: https://www.elections.eg/images/pdfs/decrees/nea-decree-55_2018.pdf (2018-06-10).

¹⁵⁴ Lo stesso era avvenuto nelle elezioni del 2014 (Kingsley 2014).

la popolarità del Presidente. Se, come dice Bozarslan (2011, 128-9), le elezioni rappresentano un test di verifica dei rapporti tra la società e il potere, questo ha mostrato che l'Egitto vi è una scarsa fiducia nel valore delle elezioni, e l'assenza di una reale alternativa non ha incentivato la popolazione ad andare a votare. Soprattutto i giovani sono stati quelli che hanno disertato i seggi elettorali, completamente sfiduciati dalla prospettiva futura (Michaelson 2018c), mentre gli anziani si sono mostrati più a favore del Presidente. Lo stesso al-Sīsī aveva affermato che un'alta affluenza sarebbe stata testimonianza di supporto del suo lavoro. Attorno ai seggi elettorali, controllati da soldati armati,¹⁵⁵ sono stati registrati casi di corruzione e di acquisto dei voti, con soldi o beni di prima necessità (Michaelson 2018b). Gli osservatori internazionali hanno manifestato la loro preoccupazione circa la possibile vittoria di al-Sīsī e l'eventualità che il regime porti avanti una serie di emendamenti costituzionali e alle leggi in vigore per estendere la durata del mandato di al-Sīsī o renderlo eleggibile una terza volta (Michaelson 2018b).

5.6 Risultati: Considerazioni

Il 2 aprile 2018 il NEA annuncia con il decreto 57/2018 l'esito delle elezioni, i cui risultati non richiedono il ballottaggio:¹⁵⁶ su un totale di 24.254.152 elettori recatisi alle urne (affluenza al 41.05%), i voti validi sono stati 22.491.921.¹⁵⁷ Di questi ultimi, 21.835.387 sono stati a favore di al-Sīsī, che vince le elezioni con il 97.08%, mentre 252.534

¹⁵⁵ Si veda l'Appendice n.3 per il ruolo delle forze di sicurezza durante il processo elettorale, stabilito dal decreto NEA 19/2018.

¹⁵⁶ Si veda l'Appendice n.4 per i risultati delle Elezioni 2018.

¹⁵⁷ I voti nulli sono stati dichiarati essere 1.762.231. Gran parte delle schede elettorali sono state rese nulle volontariamente; più di un milione di persone ha inserito a penna il nome del popolare calciatore Muḥammad Ṣalāḥ come terzo candidato.

voti sono stati per Mūsā, che ha raggiunto il 2.92% di consenso.¹⁵⁸ Sebbene l'alta percentuale di vittoria (così come era accaduto nelle elezioni del 2014, nelle quali al-Sīsī aveva preso il 96.91%) potrebbe indicare un forte consenso nei confronti del Presidente, Bozarlsan (2011, 129) sostiene che numeri così alti, che rasentano l'unanimità dei voti, non sono indice di popolarità o supporto, bensì indicano solamente che l'apparato burocratico statale è fedele al Presidente, il quale dispone di un sistema di cooptazione e coercizione che usa per raggiungere certi risultati. Questo discorso non è da riferirsi solamente all'Egitto, ma può essere applicato per qualunque Stato il cui potere sia fortemente centralizzato nelle mani di una persona o di una famiglia, che usano la loro influenza per garantirsi la sopravvivenza. In ogni regime le elezioni rappresentano il momento di rinnovamento delle alleanze interne ed esterne, una fase che Bozarlsan (2011, 129) definisce «stagione della cooptazione», durante la quale il potere centrale, che rappresenta il nucleo dell'intero cartello, rinegozia i termini della propria egemonia con tutti gli attori che fanno già parte del sistema e con i nuovi elementi che vogliono entrarvi.

Non esiste nel mondo di oggi uno Stato che possa definirsi democraticamente perfetto, tuttavia la democrazia continua ad essere ritenuta il metodo di governo migliore. Per quanto in Egitto la parola 'democrazia' sia presente in tutti i discorsi degli esponenti politici e dello stesso al-Sīsī, il Paese non ha ancora compiuto quel cambiamento rivoluzionario che ci si aspettava dagli eventi del 2011. Invece, sembra che i discorsi sulla democrazia e dei diritti civili, politici e umani che essa include, siano stati strumentalizzati per dare l'impressione sia all'interno del Paese, ma molto di più sul piano internazionale, di un governo impegnato democraticamente. Eppure, analizzando le

¹⁵⁸ Sul sito ufficiale del NEA è possibile vedere i risultati delle elezioni in ogni governatorato, cf.: <https://www.elections.eg/results-2018> (2018-06-02).

dinamiche di queste ultime elezioni, è difficile rilevare un processo effettivamente democratico. Le caratteristiche delle elezioni libere, strumento principale della democrazia, che i teorici delle scienze politiche hanno formulato negli anni, delineando un sistema ideale, non trovano riscontro in nessuna delle fasi elettorali in Egitto, tanto che il giornalista Ṣalāḥ Munṭasir del quotidiano *al-Ahrām* – che ricordiamo essere il quotidiano ufficiale del regime – ha provato ad avanzare l'ipotesi di non 'sprecare' più così tanti soldi (parla di un milione di lire egiziane) per delle elezioni i cui risultati sono scontati.¹⁵⁹ Ovviamente egli non fa riferimento all'inesistenza di un vero processo elettorale democratico, ma la sua tesi è che inutile fare le elezioni quando il consenso per il Presidente risulta così evidente (stando a quanto dice, il 70% almeno della popolazione supporta al-Sīsī). Addirittura, aveva proposto che alle elezioni si presentasse direttamente al-Sīsī da solo, dal momento che la Costituzione egiziana lo consente, così da agevolare ulteriormente l'intero procedimento, e i cittadini non avrebbero dovuto «perdere l'entusiasmo» per l'assenza di competitività politica, poiché al-Sīsī è stato in grado non solo di salvare l'Egitto dalla deriva islamista, ma anche di riportarlo sulla retta via. Munṭasir si mostra un fervente sostenitore di al-Sīsī, e in altri articoli,¹⁶⁰ che hanno le sembianze di veri e propri panegirici, ha elencato una serie di qualità del Presidente e tutti i progetti attuati durante il primo mandato, esaltando la figura del Presidente, umile e dedito completamente al proprio ruolo di guida del Paese.

All'indomani della proclamazione del vincitore, numerosi messaggi di congratulazioni sono giunti da numerosi Capi di Stato mondiali, alleati: Russia, USA, Cina, Arabia Saudita, Emirati Arabi Uniti, Regno

¹⁵⁹ Cf.: Munṭasir, Ṣalāḥ (2018-01-30). «Man tanāfus al-Sīsī (Chi sfida al-Sīsī)». *Al-Ahrām*, URL <http://www.ahram.org.eg/NewsQ/635139.aspx> (2018-04-12).

¹⁶⁰ Cf.: Munṭasir, Ṣalāḥ (2018- 03-12). «Ra'īs muḥtalif (1-2) (Un Presidente diverso)». *Al-Ahrām*, URL <http://www.ahram.org.eg/NewsQ/641430.aspx>; 1-2 Munṭasir, Ṣalāḥ (2018- 03-13). «Ra'īs muḥtalif (2-2) (Un Presidente diverso 2-2)». *Al-Ahrām*, URL <http://www.ahram.org.eg/NewsQ/641582.aspx> (2018-04-12).

Unito, Italia. Tutti i Paesi hanno espresso l'intenzione di voler continuare a collaborare con l'Egitto a livello economico; mentre Human Rights Watch (2018a) ha sollecitato l'Unione Europea e gli USA a riconsiderare i loro finanziamenti, in quanto questi alimentano il sistema di repressione del regime, e pensare di attuare strategie più dirette per garantire la tutela dei diritti fondamentali.

5.7 L'insediamento

Il 2 giugno 2018, al-Sīsī ha prestato giuramento sulla Costituzione davanti il Parlamento egiziano, come stabilito dalla Costituzione del 2014. Questo è stato il primo giuramento parlamentare dal 2005.

Nel discorso di insediamento,¹⁶¹ trasmesso in diretta tv, al-Sīsī ha rinnovato il suo impegno nella difesa del Paese e dei suoi interessi e nell'affrontare sfide e problematiche, affermando che non ha intenzione di risparmiare nessuno sforzo. Al-Sīsī ha dichiarato di voler preservare la Costituzione, la legge e gli interessi del popolo egiziano.¹⁶² Ha poi fatto riferimento all'esercito «coraggioso» e alla polizia come i protettori della pace e della tolleranza nel Paese. Come in altre occasioni, e nel discorso di candidatura, ha ringraziato la donna egiziana e tutti i membri che compongono la famiglia, dal bambino, all'adulto e all'anziano, che sono invitati a unirsi alla «battaglia per lo sviluppo e la costruzione del Paese»¹⁶³ in vista di un futuro migliore. L'Egitto, ha affermato, diventerà uno Stato moderno, basato su libertà e democrazia, e riconquisterà il suo posto a livello regionale ed internazionale.¹⁶⁴ Al-Sīsī ha posto l'accento sulla necessità di impegnarsi insieme per il bene del Paese, ed ha illustrato

¹⁶¹ Il discorso di al-Sīsī è disponibile su YouTube, cf.: <https://www.youtube.com/watch?v=2Z5JSWYdV-c> (2018-06-03).

¹⁶² «أحافظ مخلصاً على الدستور والقانون ومصالح الشعب».

¹⁶³ «يخوضون معركة التنمية والبناء».

¹⁶⁴ «مصر دولة حديثة تقوم على أسس الحرية والديموقراطية وتستعيد مكانة بين الأمم إقليمياً و دولياً».

i progetti di miglioramento delle infrastrutture, delle condizioni economiche, dell'istruzione e della sanità oltre all'intenzione di aumentare l'offerta di opportunità al cittadino. La persona e il suo sviluppo in tutti gli ambiti saranno tra le priorità della politica nei prossimi quattro anni. In riferimento alla lotta al terrorismo, aspetto fondamentale del suo governo, ha affermato che continuerà a lottare contro le forze che vogliono la rovina dell'unità nazionale, così come è stato fatto negli anni passati.¹⁶⁵ Sul piano internazionale, al-Sīsī ha intenzione di rafforzare i legami con gli altri Paesi, senza però entrare in conflitti contrari agli interessi nazionali e senza che vi siano interferenze esterne negli affari domestici dello Stato. Il futuro che prospetta al-Sīsī nel suo discorso è un futuro di progresso e miglioramento, di risoluzione dei problemi e sfide per i cittadini, verso un futuro più stabile, in cui vi sia pace e sicurezza sociale e avanzamento economico.¹⁶⁶ Questo è possibile perché, dice, il popolo egiziano è grandioso, resistente e artefice di gloria.¹⁶⁷ Infine, egli afferma:

أنا رئيس لكل المصريين، من اتفق معي وأو من اختلف [...] أعد الله وأعدكم بأن أعلى مخلصاً في عملي.

Sono il Presidente di tutti gli egiziani, sia di quelli che sono d'accordo con me che di coloro che non lo sono [...] Prometto a Dio e a voi di essere il più devoto al mio compito.

In conclusione del discorso, invita tutti i presenti a ripetere dopo di lui «*Taḥiyyā Maṣr* (Viva l'Egitto)» tre volte.

¹⁶⁵ «جهننا سوياً لإرهاب الخاشي الذي أراد أن ينهار بوحدة وطننا الغالي».

¹⁶⁶ «ننطلق نحو مستقبل أكثر ثباتاً واستقراراً وعزماً».

¹⁶⁷ «شعبنا عظيماً صامداً، قادراً على صناع المجد».

Conclusione

Il percorso storico proposto da questo elaborato ha evidenziato le tappe principali della formazione e dello sviluppo del sistema militare in Egitto, e di come questo abbia mantenuto il controllo sul Paese dal 1952 ad oggi. Come per tutti gli eventi del mondo contemporaneo, è impossibile analizzare la situazione in cui versano i Paesi, o analizzare momenti significativi come le Elezioni Presidenziali, senza avere le conoscenze pregresse di come quel Paese si è formato, le origini del suo sistema politico e ideologico. Ripercorrere la storia dell'Egitto dal 1952 in poi si è rivelato fondamentale quindi per avere ben chiaro che l'assetto statale presente oggi con al-Sīsī non è stato fondato di recente, ma affonda le sue radici in oltre sessant'anni di storia del Paese. Il sistema dello «Stato-cartello», come lo definisce lo studioso Bozarlan (2011, 113), è stato plasmato dall'incontro tra interessi politici ed interessi economici di diversi attori, nazionali ed internazionali, nell'avere il controllo sul territorio egiziano, le sue risorse, e sull'andamento della sua politica. Senza gli ingenti finanziamenti esteri, a partire dagli accordi di Camp David (1979), il regime egiziano non avrebbe potuto costruire l'impero economico che conosciamo oggi. La guida dell'establishment si è di certo distinta per la sua capacità nell'amministrare le risorse finanziarie e, ancor più, nel difenderle dall'interferenza esterna e preservare l'esclusività su tali risorse. Nonostante al-Sīsī abbia dichiarato in una recente intervista che la porzione dell'economia nazionale nelle mani dell'esercito non superi il 3%, la maggior parte delle industrie e delle imprese per i servizi del Paese sono gestite da militari. Il che implica che anche tutti gli investimenti esteri e le partnership aziendali internazionali vanno a finanziare il sistema autoritario militare, aiutandone il rafforzamento economico. D'altro canto, è difficile

portare avanti un'attività economica in Egitto senza passare attraverso il sistema.

La forza economica rappresentata dal sistema militare senza dubbio supporta il predominio militare anche nell'arena politica. Dopotutto economia e politica sono strettamente legate tra loro, e il controllo sull'una permette di mantenere anche il controllo sull'altra. Inoltre, l'influenza sulla politica consente all'organo militare sia di tutelare le proprie prerogative, come nel caso della Costituzione del 2014 in relazione al budget militare, e sia di fornire presupposti giustificati dalla legge per i propri comportamenti spesso del tutto arbitrari, come per la legge antiterrorismo sottoscritta da al-Sīsī. Il totale controllo sugli apparati di sicurezza, sui mezzi di comunicazione e sugli aspetti legati alla semplice vita quotidiana è stato sviluppato negli anni, fino a diventare talmente capillare da essere, per certi versi, impercettibile. Oltre alla sorveglianza giornaliera da parte degli organi preposti, il coinvolgimento della società in questa attività è stato il perfezionamento del sistema di sorveglianza. Il regime è riuscito così a garantirsi una sopravvivenza a prova di ribellione. La presa salda del regime su tutti questi aspetti è stata la motivazione principale per la quale le Rivolte del 2011 non hanno avuto successo in Egitto. In Tunisia, per esempio, sebbene l'esercito abbia concorso alla caduta di Ben 'Alī, non ha poi assunto un ruolo leader del Paese, come lo è stato per l'Egitto. Le rivolte popolari, iniziate all'insegna di ideali di giustizia e libertà, non sono riuscite ad intaccare il potere militare, in quanto erano carenti delle risorse necessarie e, sostanzialmente, si stavano scontrando in una battaglia impari.

Le recenti Elezioni Presidenziali sono state un'altra dimostrazione dell'infiltrazione militare negli affari statali. Le forze di sicurezza, che dovrebbero assumere una posizione imparziale di fronte al procedimento, sono state usate come strumento di intimidazione dell'opposizione e controllo. Inoltre, sebbene siano stati fatti tanti

riferimenti alla democrazia, si è visto come non si possa parlare di competizione politica accessibile a chiunque abbia i requisiti richiesti. Il problema di fondo è che le forze in gioco non sono disposte a cedere in alcun modo il potere di cui dispongono e, sebbene la comunità internazionale abbia invitato l'Egitto a elezioni oneste e trasparenti, queste si sono svolte in un'atmosfera di repressione ed eliminazione di qualunque candidato potenzialmente minaccioso alla stabilità del regime e dei suoi interessi. Non si può parlare di democrazia, come non si può parlare di 'transizione democratica', definizione che appare spesso in riferimento al governo di al-Sīsī. A parte l'intenzione proclamata, e nonostante egli dichiari che i cittadini godono di libertà di espressione e pensiero, i fatti hanno dimostrato che non vi è stata alcuna propensione a muoversi verso un sistema democratico o verso la garanzia dei diritti umani. Anzi, i numerosi decreti di legge emanati dal Presidente, diminuiscono ulteriormente le possibilità di trasformazione del Paese. Mentre da un lato la transizione verso un governo democratico deve essere un processo endogeno al Paese, dall'altro la forza che impedisce di muoversi verso tale direzione è troppo forte e radicata perché ci sia un cambiamento reale.

Inoltre, al-Sīsī si è mostrato capace nel gestire i rapporti internazionali dell'Egitto con le grandi potenze internazionali, che vedono in lui una forma di garanzia e stabilità nella regione, soprattutto per quanto riguarda la lotta al jihadismo. Il regime, in quanto autoritario, garantisce la presenza di un potere forte e centralizzato, che è di gran lunga preferito dalla comunità internazionale a un governo debole e facilmente attaccabile. Per di più il discorso dell'antiterrorismo, elemento cardine delle campagne elettorali di al-Sīsī, risulta efficace anche agli occhi esterni: al-Sīsī si erge a baluardo di difesa dal terrorismo, in Egitto e fuori da esso, come a intendere che senza di lui gli attacchi terroristici coinvolgerebbero anche altri Paesi.

L'Egitto non è certamente un Paese facile da governare, tante sono le problematiche che lo affliggono, ma la mancata esperienza democratica non fornisce alcun metro di paragone con un'eventuale altra forma di governo che non sia quella autoritaria. Per ora, e per i prossimi quattro anni almeno, il controllo rimane ancora tra le mani di al-Sīsī. Il rischio che si presenta al momento è la possibilità di replicare il governo trentennale di Mubārak. Secondo la Costituzione egiziana, al-Sīsī non potrà essere rieleggibile per le Elezioni 2022. Anche se già si sono avanzate proposte sul prolungamento del mandato presidenziale, non sono state apportate modifiche sostanziali alla legge. Ciò non esclude, tuttavia, che possa essere fatto durante questi quattro anni, specialmente se si dovessero presentare occasioni che possano fungere da pretesto per un governo prolungato. Ḥāled 'Alī, Muṣṭafā Mūsā¹⁶⁸ e Muḥammad 'Anwar al-Sādāt hanno già manifestato la loro intenzione di partecipare alle elezioni 2022. Tuttavia, non è sbagliato supporre che lo scenario sarà come quello delle elezioni 2014 e del 2018. Fino ad allora, l'attenzione sarà rivolta verso 'abd al-Fattāḥ al-Sīsī.

¹⁶⁸ Sulla sua pagina Facebook ha scritto: «Il vostro amore e la vostra fiducia nei miei confronti mi spingeranno alla candidatura nel 2022».

«حکم لیا وثقتکم فیما هیخلونی اترشح 2022».

Appendice

L'appendice contiene alcuni decreti ufficiali del NEA relativi alle Elezioni Presidenziali 2018 e il Manifesto del Movimento del 6 Aprile. Tutti i documenti sono stati tradotti da chi scrive.

1. Decreto n.1 di indizione delle Elezioni Presidenziali 2018



قرار
الهيئة الوطنية للانتخابات
رقسم (١) لسنة ٢٠١٨ م
بدعوة الناخبين لانتخاب رئيس الجمهورية

رئيس الهيئة

- بعد الاطلاع على الدستور ؛
- وعلى القانون رقم ٢٢ لسنة ٢٠١٤ بتنظيم الانتخابات الرئاسية ؛
- وعلى قانون تنظيم مباشرة الحقوق السياسية الصادر بالقانون رقم ٤٥ لسنة ٢٠١٤ ؛
- وعلى القانون رقم ١٩٨ لسنة ٢٠١٧ في شأن الهيئة الوطنية للانتخابات ؛
- وعلى قرار رئيس الجمهورية رقم ٥٠٣ لسنة ٢٠١٧ بتشكيل مجلس إدارة الهيئة الوطنية للانتخابات ؛
- و بعد موافقة مجلس إدارة الهيئة الوطنية للانتخابات بجلسته المعقودة بتاريخ ٢٠١٨/١/٨ .

تقرر

((المادة الأولى))

الناخبون المقيدة أسماؤهم بقاعدة بيانات الناخبين وفقاً لأحكام القانون رقم ٤٥ لسنة ٢٠١٤ المشار إليه مدعوون للإدلاء بأصواتهم في انتخاب رئيس جمهورية مصر العربية بمقار لجان الانتخابات الفرعية وفقاً للمواعيد المبينة بهذا القرار .

((المادة الثانية))

تجرى عملية الانتخاب المشار إليها في المادة السابقة وفقاً للمواعيد الآتية :

(١) **خارج جمهورية مصر العربية**
أيام الجمعة و السبت و الأحد الموافقة ١٦ ، ١٧ ، ١٨ من مارس ٢٠١٨ .

(٢) **داخل جمهورية مصر العربية**
أيام الاثنين و الثلاثاء و الأربعاء الموافقة ٢٦ ، ٢٧ ، ٢٨ من مارس ٢٠١٨ .

وفي حالة إعادة تجرى عملية الانتخاب وفقاً للمواعيد الآتية :

(١) **خارج جمهورية مصر العربية**
أيام الخميس و الجمعة و السبت الموافقة ١٩ ، ٢٠ ، ٢١ من ابريل ٢٠١٨ .

(٢) **داخل جمهورية مصر العربية**
أيام الثلاثاء و الأربعاء و الخميس ٢٤ ، ٢٥ ، ٢٦ من ابريل ٢٠١٨ .

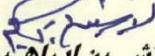


« المادة الثالثة »

ينشر هذا القرار في الجريدة الرسمية و في صحيفتى الأهرام و الأخبار ، و على الجهات المعنية تنفيذه.

صدر بالقاهرة يوم ٢١ من ربيع الآخر سنة ١٤٢٩ هـ

الموافق ٨ من يناير سنة ٢٠١٨ م

رئيس
الهيئة الوطنية للانتخابات
القاضي / 
« لاشمين إبراهيم »
نائب رئيس محكمة النقض

Decreto dell’Autorità Nazionale Elettorale

Numero 1 per l’anno 2018

Sulla chiamata alle urne per le Elezioni Presidenziali

Il Presidente dell’Autorità Nazionale Elettorale:

- Dopo aver preso visione della Costituzione;
- Secondo la legge 22/2014 sull’organizzazione delle Elezioni Presidenziali;
- Secondo la legge regola l’esercizio dei diritti politici pubblicata con la legge 45/2014;
- Secondo la legge 197/2017 riguardo l’Autorità Nazionale Elettorale;
- In base al decreto presidenziale 503/2017 sulla formazione del Consiglio di Amministrazione dell’Autorità Nazionale Elettorale;
- Dopo l’approvazione della Commissione dell’Autorità Nazionale Elettorale nella seduta del 7/1/2017;

Ha decretato

«Articolo uno»

Gli elettori i cui nomi sono nel registro degli elettori secondo quanto stabilisce la legge 45/2014 riferita ad essi, sono invitati ad esprimere il proprio voto nelle elezioni del Presidente della Repubblica Araba d’Egitto presso i seggi elettorali secondo quanto stabilito da questo decreto.

«Articolo due»

La procedura elettorale a cui fa riferimento l'articolo precedente si terrà secondo i seguenti criteri:

All'estero

I giorni venerdì, sabato e domenica 16, 17, 18 marzo 2018.

In Egitto

I giorni lunedì, martedì e mercoledì 26, 27, 28 marzo 2018.

In caso di ballottaggio, le elezioni si terranno come di seguito:

(1) All'estero

I giorni giovedì, venerdì e sabato 19, 20, 21 aprile 2018.

(2) In Egitto

I giorni martedì, mercoledì e giovedì 24, 25, 26 aprile 2018.

«Articolo tre»

Tale decreto è pubblicato sulla Gazzetta Ufficiale e sui quotidiani *al-Ahrām* e *al-Aḥbār*, e sulle parti interessate della sua esecuzione.

**Publicato al Cairo il 21 Rabī' al-aḥar, 1439 h.,
corrispondente al 8 gennaio 2018 d.C.**

2. Decreto n.3 sulle modalità di presentazione della candidatura



قرار
الهيئة الوطنية للانتخابات
رقسم (٣) لسنة ٢٠١٨ م
بفتح باب الترشح لرئاسة الجمهورية و المستندات المطلوبة

رئيس الهيئة :

- بعد الاطلاع على الدستور ؛
- وعلى القانون رقم ٢٢ لسنة ٢٠١٤ بتنظيم الانتخابات الرئاسية ؛
- وعلى قانون تنظيم مباشرة الحقوق السياسية الصادر بالقانون رقم ٤٥ لسنة ٢٠١٤ ؛
- وعلى القانون رقم ١٩٨ لسنة ٢٠١٧ فى شأن الهيئة الوطنية للانتخابات ؛
- وعلى قرار رئيس الجمهورية رقم ٥٠٣ لسنة ٢٠١٧ بتشكيل مجلس إدارة الهيئة الوطنية للانتخابات ؛
- وعلى قرار الهيئة الوطنية للانتخابات رقم ١ لسنة ٢٠١٨ بدعوة الناخبين لانتخاب رئيس الجمهورية ؛
- وبعد موافقة مجلس إدارة الهيئة الوطنية للانتخابات بجلسته المعقودة بتاريخ ٨ / ١ / ٢٠١٨ .

قرار

((المادة الأولى))

تقدم طلبات الترشح اعتباراً من يوم السبت الموافق ٢٠١٨/١/٢٠ حتى الاثنين الموافق ٢٠١٨/١/٢٩ بمقر الهيئة الوطنية للانتخابات الكائن ١١٠ ش قصر العينى - قسم قصر النيل- بمدينة القاهرة.

((المادة الثانية))

يقدم طلب الترشح على النموذج المعد لذلك بالهيئة من الساعة التاسعة صباحاً و حتى الساعة الخامسة مساءً عدا اليوم الأخير حتى الساعة الثانية ظهراً .

((المادة الثالثة))

يرفق بطلب الترشح المستندات الآتية :

- ١ - النماذج الخاصة بتزكية أو تأييد طالب الترشح .
- ٢ - صورة من بطاقة تحقيق الشخصية (الرقم القومى) .
- ٣ - شهادة ميلاد طالب الترشح أو مستخرج رسمى منها .



- ٤- صورة رسمية من المؤهل الحاصل عليه.
 - ٥- إقرار طالب الترشح بأنه مصرى من أبوين مصريين ، و بأنه لم يحمل هو أو أى من والديه أو زوجه جنسية دولة أخرى.
 - ٦- صحيفة الحالة الجنائية لطالب الترشح.
 - ٧- شهادة بأنه أدى الخدمة العسكرية أو أعفى منها طبقاً للقانون .
 - ٨- إقرار الذمة المالية المنصوص عليه فى القانون رقم ٦٢ لسنة ١٩٧٥ فى شأن الكسب غير المشروع.
 - ٩- التقرير الطبى الصادر من الإدارة العامة للمجالس الطبية المتخصصة بنتيجة الكشف الطبى على المترشح.
 - ١٠- إقرار بأنه يتمتع بحقوقه المدنية و السياسية.
 - ١١- إقرار بأنه لم يسبق الحكم عليه فى جنائية أو فى جريمة مخلة بالشرف أو الأمانة و إن كان قد رد إليها اعتباره.
 - ١٢- إيصال يفيد سداد مبلغ عشرين ألف جنيه بخزانة الهيئة الوطنية للانتخابات بصفة تأمين .
 - ١٣- بيان المحل المختار الذى يُخطر فيه طالب الترشح بكل ما يتصل به من أعمال الهيئة.
- و تعتبر جميع الأوراق و الإقرارات و المستندات التى يقدمها طالب الترشح أوراقاً رسمية فى تطبيق أحكام قانون العقوبات .

المادة الرابعة

ينشر هذا القرار فى الجريدة الرسمية ، و على الجهات المعنية تنفيذه.

صدر بالقاهرة يوم ٢١ من ربيع الآخر سنة ١٤٢٩ هـ

الموافق ٨ من يناير سنة ٢٠١٨ م

رئيس
الهيئة الوطنية للانتخابات
القاضي / **د. شمس الدين**
« لاشين إبراهيم »
نائب رئيس محكمة النقض

Decreto dell’Autorità Nazionale Elettorale

Numero 3 per l’anno 2018

**Per l’apertura delle candidature per la Presidenza della
Repubblica
e la documentazione richiesta.**

Il Presidente dell’Autorità:

- Dopo aver preso visione della Costituzione;
- In base alla legge 22/2014 in materia di organizzazione delle elezioni;
- Sulla base della legge che regola l’esercizio dei diritti politici emanata con la legge 45/2014;
- In base alla legge 198/2017 dell’Autorità Nazionale Elettorale;
- In base al decreto presidenziale 503/2017 sulla formazione del Consiglio di Amministrazione dell’Autorità Nazionale Elettorale;
- In base alla decisione dell’Autorità Nazionale Elettorale 1/2018 sulla chiamata alle urne per eleggere il Presidente della Repubblica;
- Con approvazione del Consiglio di Amministrazione dell’Autorità Nazionale Elettorale nella seduta tenutasi in data 08/01/2018;

Ha decretato

«Articolo uno»

Le presentazioni per la candidatura sono accettate a partire dal giorno sabato 20/01/2018 fino a lunedì 29/01/2018; da presentarsi nella sede dell’Autorità Nazionale Elettorale in via Qaṣr al-‘ayinī – sezione di Qaṣr al-Nīl – al Cairo.

«Articolo due»

La domanda di candidatura deve essere presentata secondo un modulo predisposto dall'Autorità dalle ore 10:00 alle 17:00, ad eccezione dell'ultimo giorno che è fino alle 14:00.

«Articolo tre»

In allegato alla domanda di candidatura, sono richiesti i seguenti documenti:

1. Modello di raccomandazione o sostegno del candidato;
2. Fotocopia della carta d'identità (numero nazionale);
3. Certificato di nascita del richiedente o estratto ufficiale del medesimo;
4. Fotocopia ufficiale della qualifica ottenuta;
5. Dichiarazione del richiedente di essere di nazionalità egiziana, figlio di egiziani e che né lui, né i genitori, né il coniuge abbia altra cittadinanza;
6. Fedina penale del richiedente;
7. Attestazione di aver prestato servizio militare o di essere stato esentato a norma di legge;
8. Dichiarazione di responsabilità finanziaria stabilita secondo la legge 62/1975 in materia di guadagno illecito;
9. Certificato medico rilasciato dall'Amministrazione Generale della Commissione Medica specializzata nella rilevazione dei risultati dei candidati;
10. Dichiarazione di godimento dei diritti civili e politici;
11. Dichiarazione di non essere mai stato condannato per un crimine di reato contro l'onore e l'onestà o di esserne stato riabilitato;
12. Ricevuta di pagamento di 20.000 LE alle casse dell'Autorità Nazionale Elettorale come forma di assicurazione;
13. Indirizzo del luogo presso il quale il candidato vuole essere notificato per tutte le questioni inerenti all'Autorità.

Tutta la documentazione e le dichiarazioni presentate dal richiedente sono ritenute documenti ufficiali per l'applicazione delle disposizioni di legge e delle sanzioni.

«Articolo quattro»

Questo decreto è diffuso sul giornale ufficiale e alle autorità designate per l'esecuzione.

Publicato al Cairo il 21 Rabī' 1439 h.,

Corrispondente al 8 gennaio 2018 d.C.

Il Presidente dell'Autorità Nazionale Elettorale

Il Giudice/ Lāšīn Ibrāhīm

Vicepresidente della Corte di Cassazione.

3. Decreto n.19 sul ruolo delle forze dell'ordine durante il processo elettorale



قرار الهيئة الوطنية للانتخابات رقم (١٩) لسنة ٢٠١٨ م بشأن حفظ الأمن والنظام بالانتخابات الرئاسية ٢٠١٨

رئيس الهيئة :

- بعد الاطلاع على الدستور ؛
- وعلى القانون رقم ٢٢ لسنة ٢٠١٤ بتنظيم الانتخابات الرئاسية ؛
- وعلى قانون تنظيم مباشرة الحقوق السياسية الصادر بالقانون رقم ٤٥ لسنة ٢٠١٤ ؛
- وعلى القانون رقم ١٩٨ لسنة ٢٠١٧ في شأن الهيئة الوطنية للانتخابات ؛
- وعلى قرار رئيس الجمهورية رقم ٥٠٣ لسنة ٢٠١٧ بتشكيل مجلس إدارة الهيئة الوطنية للانتخابات ؛
- وعلى قرار الهيئة الوطنية للانتخابات رقم ١ لسنة ٢٠١٨ بدعوة الناخبين لانتخاب رئيس الجمهورية ؛
- و بعد موافقة مجلس إدارة الهيئة الوطنية للانتخابات بجلسته المعقودة بتاريخ ١٠ / ١٨ / ٢٠١٨ .

قرار

((المادة الأولى))

تضطلع وزارة الدفاع و الداخلية بمهمة حفظ الأمن و النظام أثناء الانتخابات الرئاسية عام ٢٠١٨ .

((المادة الثانية))

يشمل حفظ الأمن و النظام المهام الآتية :

- ١ - تأمين الناخبين و الحفاظ على سلامتهم و تحقيق الأمن العام أثناء الإدلاء بأصواتهم .
- ٢ - تأمين المرشحين و مؤيديهم في إطار القواعد الدستورية و القانونية و منع أى وجه للإخلال بالأمن و النظام .
- ٣ - تأمين أعضاء الجهات و الهيئات القضائية خلال فترات عملهم و تسلم و تسليم أوراق الانتخابات و حتى انتهاء مهامهم و عودتهم لمقار عملهم أو إقامتهم .
- ٤ - تأمين الإدارات الانتخابية الآتية :-
 - مقر رئاسة الهيئة الوطنية للانتخابات
 - لجان متابعة سير الانتخابات بالمحاكم الابتدائية بالمحافظات أو بالمحاكم الجزئية بالمحافظات التى ليس بها محاكم ابتدائية .
 - اللجان العامة المشكلة بنطاق مراكز و أقسام الشرطة .
 - المراكز الانتخابية التى تضم اللجان الفرعية .



٥- تأمين مستلزمات العملية الانتخابية و مطبوعاتها و أوراقها و أماكن وجودها و أثناء نقلها من أماكن طباعتها و حتى تسليمها للجان متابعة سير الانتخابات بكل محافظة و أثناء نقلها للجان الفرعية ، و تسليمها للجان العامة و الهيئة الوطنية للانتخابات .
٦- الحفاظ على أمن و سلامة ممثلى منظمات المجتمع المدنى و وسائل الإعلام المحلية و الدولية و الأجنبية .

((المادة الثالثة))

يحظر دخول قوات التأمين داخل اللجان الفرعية و العامة إلا بناء على طلب رئيس اللجنة .

((المادة الرابعة))

للهيئة طلب الاستعانة بممثلين من كل من وزارتى الدفاع و الداخلية تتناسب رتبهم و خبراتهم مع أهمية المهام الموكولة إليهم للتنسيق بينها و بين الوزارة التابعين لها .

((المادة الخامسة))

ينشر هذا القرار فى الجريدة الرسمية ، و على الجهات المعنية تنفيذه .

صدر بالقاهرة يوم ٢٣ من ربيع الآخر سنة ١٤٣٩ هـ

الموافق ١٠ من يناير سنة ٢٠١٨ م

رئيس
الهيئة الوطنية للانتخابات
القاضي / **إبراهيم إبراهيم**
((لاشين إبراهيم))
نائب رئيس محكمة النقض

Decreto dell’Autorità Nazionale Elettorale

Numero 19/2018

**In materia di mantenimento della sicurezza e dell’ordine
durante le Elezioni Presidenziali 2018.**

Il Presidente dell’Autorità:

- Dopo aver preso visione della Costituzione;
- In base alla legge 22/2014 in materia di organizzazione delle elezioni;
- Sulla base della legge che regola l’esercizio dei diritti politici emanata con la legge 45/2014;
- In base alla legge 98/2017 dell’Autorità Nazionale Elettorale;
- In base al decreto presidenziale 503/2017 sulla formazione del Consiglio di Amministrazione dell’Autorità Nazionale Elettorale;
- In base alla decisione dell’Autorità Nazionale Elettorale 1/2018 sulla chiamata alle urne per eleggere il Presidente della Repubblica;
- Con approvazione del Consiglio di Amministrazione dell’Autorità Nazionale Elettorale nella seduta tenutasi in data 10/01/2018;

Ha decretato

«Articolo uno»

I Ministeri dell’Interno e della Difesa svolgono un ruolo importante nel mantenere la sicurezza e l’ordine durante le Elezioni Presidenziali 2018.

«Articolo due»

Il mantenimento della sicurezza e dell'ordine includono i seguenti compiti:

1. Vigilare sugli elettori e assicurare la loro sicurezza e mantenere la pubblica sicurezza durante il processo di votazione;
2. Vigilare sui candidati e i loro sostenitori secondo quanto stabilito dalla Costituzione e dalle leggi e prevenire qualunque violazione della sicurezza e dell'ordine;
3. Vigilare sui membri delle autorità e degli enti giudiziari durante il loro lavoro e la consegna dei documenti elettorali, fino alla fine dei loro compiti e al loro ritorno alle sedi di lavoro o di residenza;
4. Vigilare sulle seguenti amministrazioni elettorali:
 - Sede dell'Autorità Nazionale Elettorale;
 - I comitati di controllo delle elezioni nelle Corti di prima istanza nelle province o nei Tribunali parziali laddove le Corti di prima istanza non vi siano;
 - I comitati generali formati nelle stazioni o i dipartimenti di polizia;
 - I seggi elettorali che includono i sottocomitati;
5. Tutelare le forniture per il processo elettorale, le carte, i documenti, e i luoghi in cui si trovano e vigilare durante il loro spostamento dai luoghi di stampa fino alla consegna ai comitati di controllo delle elezioni in tutte le province, ai sottocomitati, al comitato generale, all'Autorità Nazionale Elettorale;
6. Preservare la sicurezza dei rappresentanti della società civile e dei Mass Media locali, internazionali ed esteri.

«Articolo tre»

È proibito l'ingresso delle forze di sicurezza all'interno dei comitati generali e sottocomitati se non per espressa richiesta del Presidente di Commissione.

«Articolo quattro»

L'Autorità Nazionale Elettorale si riserva la facoltà di richiedere l'assistenza di rappresentanti dei Ministeri degli Interni e della Difesa i cui ranghi ed esperienza siano proporzionati con l'importanza dei compiti a loro affidati per la coordinazione tra loro e tra i Ministeri di appartenenza.

«Articolo cinque»

Questo decreto è diffuso sul giornale ufficiale e alle autorità designate per l'esecuzione.

Publicato al Cairo il 23 Rabī' 1439 h.,

Corrispondente al 10 gennaio 2018 d.C.

Il Presidente dell'Autorità Nazionale Elettorale

Il Giudice/ Lāšīn Ibrāhīm

Vicepresidente della Corte di Cassazione.

4. Decreto n.57 sull'annuncio dei risultati delle Elezioni Presidenziali 2018



تسار
الهيئة الوطنية للانتخابات
رقم (٥٧) لسنة ٢٠١٨ م
باعلان نتيجة انتخابات رئيس جمهورية مصر العربية لعام ٢٠١٨ م
والتي اجريت أيام ١٦، ١٧، ١٨ مارس ٢٠١٨ م خارج جمهورية مصر العربية
وأيام ٢٦، ٢٧، ٢٨ مارس ٢٠١٨ م داخل جمهورية مصر العربية

الهيئة الوطنية للانتخابات

- بعد الاطلاع على الدستور ؛
- وعلى القانون رقم ٢٢ لسنة ٢٠١٤ بتنظيم الانتخابات الرئاسية ؛
- وعلى قانون تنظيم مباشرة الحقوق السياسية الصادر بالقانون رقم ٤٥ لسنة ٢٠١٤ ؛
- وعلى القانون رقم ١٩٨ لسنة ٢٠١٧ في شأن الهيئة الوطنية للانتخابات ؛
- وعلى قرار رئيس الجمهورية رقم ٥٠٣ لسنة ٢٠١٧ بتشكيل مجلس إدارة الهيئة الوطنية للانتخابات ؛
- وعلى قرار الهيئة الوطنية للانتخابات رقم ١ لسنة ٢٠١٨ بدعوة الناخبين للانتخاب رئيس الجمهورية ؛
- وعلى قرار الهيئة الوطنية للانتخابات رقم ٤٣ لسنة ٢٠١٨ بإعلان القائمة النهائية بأسماء المترشحين للانتخابات الرئاسية ٢٠١٨ ؛
- وعلى قرار الهيئة الوطنية للانتخابات رقم ٥٥ لسنة ٢٠١٨ بمد ساعة انتهاء الانتخابات الرئاسية ٢٠١٨ في اليوم الأخير منها ؛
- وعلى قرار الهيئة الوطنية للانتخابات رقم ٥٦ لسنة ٢٠١٨ بتشكيل لجنة تلقي و فحص نتائج الانتخابات الرئاسية ٢٠١٨ ؛
- وعلى نتائج الاقتراع و الفرز ؛
- و بعد موافقة مجلس إدارة الهيئة الوطنية للانتخابات بجلسته المعقودة بتاريخ ٢٠١٨ / ٤ / ٢ .

تسار

((المادة الأولى))

تُعتمد نتائج فرز و تجميع اصوات الناخبين الذين ادلوا باصواتهم في انتخابات رئيس جمهورية مصر العربية لعام ٢٠١٨ على النحو الاتي :-

- إجمالي عدد الناخبين المدعوين للاقتراع: ٥٩٠٧٨١٣٨ ناخباً .
 - إجمالي عدد الناخبين الذين ادلوا باصواتهم : ٢٤٢٥٤١٥٢ ناخباً .
- بنسبة (٤١,٠٥ %)



٤٣٩٨٧



- إجمالي عدد الأصوات الصحيحة : ٢٢٤٩١٩٢١ صوتاً .
- إجمالي عدد الأصوات الباطلة : ١٧٦٢٢٣١ صوتاً .
- ما حصل عليه السيد/ عبد الفتاح سعيد حسين خليل السيسي ، و شهرته (عبد الفتاح السيسي) ٢١٨٣٥٣٨٧ صوتاً بنسبة (٩٧,٠٨ %) .
- ما حصل عليه السيد/ موسى مصطفى موسى محمد ، و شهرته (موسى مصطفى موسى) ٦٥٦٥٣٤ صوتاً بنسبة (٢,٩٢ %) .

((المادة الثانية))

يُعلن السيد/ عبد الفتاح سعيد حسين خليل السيسي و شهرته (عبد الفتاح السيسي) فائزاً بمنصب رئيس جمهورية مصر العربية.

((المادة الثالثة))

ينشر هذا القرار في الجريدة الرسمية .

صدر بالقاهرة يوم ١٥ من رجب سنة ١٤٢٩ هـ

الموافق ٢ من ابريل سنة ٢٠١٨ م

رئيس

الهيئة الوطنية للانتخابات

لوريس ابراهيم

(لاشين ابراهيم)

نائب رئيس محكمة النقض



أعضاء الهيئة :

التوقيع	الصفة	الاسم
محمد ابراهيم	عضو الهيئة الوطنية للانتخابات	السيد القاضي / محمود محمد حلمي احمد الشريف
محمد عبد الحميد سليمان	عضو الهيئة الوطنية للانتخابات	السيد القاضي / محمود محمد عبد الحميد سليمان
ياسر السيد احمد	عضو الهيئة الوطنية للانتخابات	السيد القاضي / ياسر السيد احمد احمد على المعبدى
احمد عبد الحميد حسن عبود	عضو الهيئة الوطنية للانتخابات	السيد المستشار / احمد عبد الحميد حسن عبود



السيد المستشار / فارس سعيد فحام حفصل	عضو الهيئة الوطنية للانتخابات	فارس سعيد
السيد المستشار / هادي محمد علي محمد	عضو الهيئة الوطنية للانتخابات	هادي محمد علي
السيد المستشار / عبد السلام محمود عبد السلام محمد رمضان	عضو الهيئة الوطنية للانتخابات	عبد السلام محمود
السيد المستشار د. / محمد ابو ضيف باشا خليل	عضو الهيئة الوطنية للانتخابات	محمد ابو ضيف
السيد المستشار / خالد يوسف ابراهيم عراقى	عضو الهيئة الوطنية للانتخابات	خالد يوسف



Decreto dell’Autorità Nazionale Elettorale

Numero 57 per l’anno 2018

In materia di pubblicazione del risultato delle elezioni presidenziali per la Repubblica araba d’Egitto dell’anno 2018

Tenutesi i giorni 16, 17, 18 marzo 2018 all’estero e i giorni 26, 27, 28 marzo in Egitto

L’autorità Nazionale Elettorale:

- Dopo aver preso visione della Costituzione;
- In base alla legge 22/2014 sull’organizzazione delle Elezioni Presidenziali;
- In base alla legge che regola l’esercizio dei diritti politici emanata con la legge 45/2014;
- In base al decreto presidenziale 503/2017 sulla formazione di un Consiglio di Amministrazione dell’Autorità Nazionale Elettorale;
- In base al decreto dell’Autorità Nazionale Elettorale 1/2018 sulla chiamata alle urne per eleggere il Presidente della Repubblica;
- In base al decreto dell’Autorità Nazionale elettorale 43/2018 sulla pubblicazione della lista dei candidati per le Elezioni Presidenziali 2018;
- In base al decreto dell’Autorità Nazionale Elettorale 55/2018 sul prolungamento dell’ora della chiusura delle Elezioni Presidenziali 2018 nell’ultimo giorno;
- In base al decreto dell’Autorità Nazionale Elettorale 56/2018 sulla formazione di una commissione sulla ricezione e pubblicazione dei risultati delle Elezioni Presidenziali 2018;
- In base ai risultati della votazione e scrutinio;

- Dopo l'approvazione del Consiglio di Amministrazione dell'Autorità Nazionale Elettorale nella seduta tenutasi in data 02/04/2018.

Ha decretato

«Articolo Uno»

I risultati scrutinati sono basati sul totale dei voti degli elettori che hanno votato nelle elezioni presidenziali della Repubblica Araba d'Egitto 2018 come di seguito:

- Totale degli elettori chiamati al voto: 59.078.147 elettori.
- Totale dei partecipanti al voto: 24.254.152 elettori.
(Con una percentuale del 41.05%)
- Totale dei voti validi: 22.491.921 voti.
- Totale dei voti nulli: 1.762.231 voti.
- Dei quali voti, 21.835.387 sono stati espressi a favore del signor 'abd al-Fattāḥ Sa'īd Ḥusayn Ḥalīl al-Sīsī (noto come 'abd al-Fattāḥ al-Sīsī), con una percentuale del 97.08%.
- Dei quali voti, 252.534 sono stati espressi a favore del signor Mūsā Muṣṭafā Mūsā Muḥammad (noto come Mūsā Muṣṭafā Mūsā), con una percentuale del 2.92%.

«Articolo due»

Il signor 'abd al-Fattāḥ Sa'īd Ḥusayn Ḥalīl al-Sīsī (noto come 'abd al-Fattāḥ al-Sīsī) viene proclamato vincitore della carica di Presidente della Repubblica Araba d'Egitto.

«Articolo tre»

Tale decreto è pubblicato sulla Gazzetta Ufficiale.

Publicato presso Il Cairo il giorno 10 di Rağab 1439 h.,

Corrispondente al 2 aprile 2018 d.C.

Il Presidente dell’Autorità Nazionale Elettorale

Il Giudice/ Lāšīn Ibrāhīm

Vicepresidente della Corte di Cassazione.

I membri dell’Autorità Nazionale Elettorale.

5. Manifesto del Movimento del 6 Aprile¹⁶⁹

من نحن وما هي اهدافنا:

نحن مجموعة من الشباب المصرى من مختلف الاعمار والطبقات والمناطق الجغرافية والانتماءات الفكرية والسياسية..جمعتنا فكرة واحدة هي حب هذا الوطن ومحاولة تغيير أوضاع للأفضل

ونتيجة لغياب حياة سياسية سليمة يستطيع في ظلها أى مواطن أن يشارك في العمل العام بحرية، وأن أى صوت معارض للنظام كان يواجه بالقمع الأمنى الرهيب ..فقررنا أن ترى فكرتنا النور بانشاء حركة سياسية تهدف لمقاومة النظام الفاسد وتساهم في اسقاطه

– نعتمد على العمل التطوعى السلمى

استمر نشاط الحركة من لحظة تأسيسها وحتى الان معتمدا على العمل السلمى .مؤمنين بأهمية المقاومة السلمية المشروعة والتغيير اللاعنيف ... ولأننا متطوعين بالأساس فقد اعتمدنا على التجربة...تجربة واستحداث وسائل وطرق جديدة للمقاومة السياسية وكانت أول عبارة تعريفية لنا هي : (من حق جيلنا أن يجرب ...فاما أن ينجح أو يقد تجربة تستفيد بها الأجيال القادمة) ولذا قمنا بالجمع بين استخدام الوسائط الحديثة ومواقع التواصل الاجتماعى المختلفة على الانترنت وبين الوسائل التقليدية مثل التظاهر والاضراب والاعتصام....ووجهنا بكل أساليب القمع والارهاب الأمنى من النظام السابق وحتى نجحنا في المساهمة في اسقاطه

¹⁶⁹ Cf.: <https://goo.gl/Dg3AyS> (2018-05-12).

– مستقلين

لم نعتد منذ لحظة تأسيسنا وحتى الان ولن نعتد على أى مصدر من مصادر التمويل سوى تبرعات واشتراكات اعضاء الحركة ونرفض التمويل الخارجى بكل أشكاله... كذلك فالحركة لاتتبنى أى أفكار أو أيديولوجيات معينة ولا تتبع أى جهة أو حزب أو شخص وغايتنا الوحيدة هى الصالح العام لبلدنا دون أى أهداف خفية أو مصالح شخصي

ثانياً: - رؤية الحركة

ضمان التحول الديموقراطى وحتى وصول ادارة البلاد الى سلطة مدنية منتخبة، تستمد البلاد من هويتها كأساس لنهضتها، والوصول لمشروع مصرى حضارى يتم كتجربة انسانية تفيد باقى العالم.

ثالثاً: - أهداف الحركة

–الأهداف العامة للحركة

1. العمل للحفاظ على المكتسبات الديمقراطية وتوسيع دائرتها لتمس وتؤثر على المؤسسات المشكلة لحياة الناس.
2. الوقوف فى وجه أى نظام ديكتاتورى والوقوف ضد أى انقلاب على الحكم ومنع انشاء أى ديكتاتوريات جديدة.
3. مقاومة أى اعتداء او احتلال او أى تدخل أجنبى فى شئون البلاد.
4. الحفاظ على هوية الشعب والأمة الأصيلة والالتزان بين القيم والتراث وأدوات التقدم والنهضة اللازمة.
5. التأثير الايجابى فى القوانين والتشريعات وجعلها معبرة بحق عن آمال وطموحات الناس.

6. الحفاظ على مستوى الاداء النزيه والديمقراطى للمؤسسات سواء حاكمة او رسمية او حزبية لضمان تحرك كامل هدفه للصالح العام ومؤثر.
7. العمل على احتواء الأزمات فى البلاد وتقديم حلول عملية ونظرية والعمل على حلها بشكل عملى.
8. الوقوف فى وجه اللاعدالة الاجتماعية والاقتصادية والعمل على حل تلك المشكلات سواء عمليا او بطرقها الرسمية.
9. السعى لتطبيق أفكار والتبنى العملى لمشروع النهضة.
10. نشر فكر الديمقراطية وحقوق الانسان وقيم التفاهم والتعايش وضمان فكرة استمرارتهم وتطويرها.
11. تقديم تجارب انسانية ناجحة ويتم تصديرها الى باقى المجتمعات على أى خط ديمقراطى.

رابعاً: - استراتيجيات الحركة

كيف تنفذ هذه الاهداف؟؟

- بالوصول الى رجل الشارع العادى ودفعه للمشاركة فى العمل السياسى
- ابتكار أفكار جديدة فى العمل السياسى وعدم الاقتصار على الأشكال التقليدية
- المشاركة فى رفع الوعى المجتمعى والسياسى للمواطنين ومعرفة حقوقهم وواجباتهم
- المساهمة فى احتواء الأزمات السياسية والاقتصادية والاجتماعية التى قد تنشأ خلال المرحلة الانتقالية
- تقديم أفكار ومشاريع بناءة فى كل المجالات لصناع القرار

- العمل على التوحيد المستمر للمواقف والجبهات حول أفكار ومطالب ومبادئ لا خلاف عليها
- استراتيجيات التحرك: يعتمد التحركات والنشاطات للمجموعة على محورين *العمل التراكمي: وهو عن طريق فعاليات وانشطة تتفق المجموعة على انها تساعد على نشر فكر المجموعة او ايصال فكرة جزئية معينة تصب في المنتهى بالهدف-الأكبر *الحشد والدعوة لحدث كبير مجمع: يكون هناك اتفاق في المجموعة داخليا... وبين المجموعة ككل وبين القوى الحقيقية على حدث معين يكون في زمن وكيفية وشكل علنيين.. ويكون اثناء التحركات الدعوة لهذا الحدث الكبير والعمل على انجاحه
- الاعتماد على الشريحة الشبابية ذو الفكر المنفتح والوطني ,والعمل على بناء كوادر شبابية بشكل مستمرة ذات فكر ورؤية وقدرة وايجابية ذاتية وفكر متجدد
- بلورة الهدف: وهنا يجب التفرقة بين الاهداف الرئيسية والاهداف الفرعية.. الهدف الرئيسي وهو اساس عمل المجموعة وهو لايمكن تعديله الا بقرار أغلبية الحركة... اما الجزء الذي يمكن الكلام فيه هو الاهداف الفرعية المتعلقة بخطوات وترتيبها من حيث اهميتها واولويات التوقيت والظروف الموضوعية.. والمتعلقة بظروف كل منطقة ومكان وفق امكانياتها وظروفها
- الاعتماد على تكوين قواعد شعبية ثابتة لجعل وصول الافكار اكثر سهولة وتأثير
- تلتزم الحركة بالممارسة الديمقراطية في كافة جوانب أعمالها وإدارتها. وفي علاقاتها مع القوى السياسية الأخرى.

– Chi siamo e quali sono i nostri obiettivi?

Siamo un gruppo di giovani egiziani di età, classe sociale, aree geografiche, appartenenza ideologica e politica diversa... il nostro gruppo ha un unico pensiero ed è l'amore per questa Nazione e il tentativo di cambiare le condizioni per il meglio.

Come risultato dell'assenza di una sana vita politica, nella quale ciascun cittadino possa partecipare liberamente all'opera pubblica, il fatto che qualunque voce di dissenso nei confronti del regime debba affrontare la terribile repressione delle forze di sicurezza, abbiamo deciso di vedere la nostra idea della nascita di un movimento politico che punta a resistere al regime corrotto e partecipi alla sua caduta.

– Ci basiamo sul lavoro volontario pacifico

L'azione del movimento non è cessata dalla sua fondazione ed è basato finora sul lavoro pacifico. Crediamo nell'importanza della resistenza pacifica legittima e nel cambiamento non-violento. Dal momento che siamo innanzitutto volontari, ci siamo basati sull'esperienza. Esperienza e sviluppo di nuovi mezzi e metodi per la resistenza politica. La nostra prima dichiarazione è: è diritto della nostra generazione provare; sia per avere successo sia per essere da esperimento utile per le generazioni future. Per questo abbiamo combinato l'uso dei nuovi mezzi di comunicazione e i diversi social media su internet con l'uso dei mezzi tradizionali come manifestazioni, scioperi e sit-in. Abbiamo affrontato i mezzi di repressione e del terrorismo del servizio di sicurezza del precedente regime fino a che siamo riusciti a contribuire alla sua caduta.

– Indipendenti

Dal momento della nostra fondazione, fino ad adesso, non ci basiamo su nessun tipo di finanziamento, ma solo su donazioni e contributi dei membri del movimento e rifiutiamo il finanziamento estero in tutte le sue forme. Dunque, il movimento non adotta alcuna idea o ideologia orientata e non seguiamo alcuna autorità o partito o personalità. Il nostro unico scopo è il benessere generale del nostro Paese, senza nessuna intenzione segreta e senza interessi personali.

– Secondo: la visione del movimento

Garantire la transizione democratica fino a quando l'amministrazione del paese raggiungerà un'autorità civile eletta. Il Paese trae dalle sue identità la base per la sua rinascita, per raggiungere il progetto egiziano di sviluppo è un'esperienza umana a beneficio del resto del mondo.

– Terzo: scopi del movimento

Scopi generali del movimento

1. Lavorare per proteggere i guadagni democratici e ampliarne la cerchia per toccare e influenzare le istituzioni create per la vita della gente.
2. Fermare ogni regime dittatoriale e fermare il tentato golpe al potere. Proibire la nascita di nuove dittature.
3. Opporre qualunque assalto o occupazione, ingerenza straniera negli affari del Paese.
4. Preservare l'identità del popolo e della comunità autentica e l'equilibrio tra i valori e il patrimonio e gli strumenti del progresso e rinascita necessari.

5. Influenzare positivamente le leggi e la legiferazione e renderle espressione del diritto delle speranze ed aspirazioni della gente.
6. Preservare il livello di prestazione equo e democratico delle istituzioni, sia governative o ufficiali o di partito, per garantire che si muova completamente verso il benessere comune ed efficace.
7. Lavorare per contenere la crisi nel Paese e presentare soluzioni pratiche e teoriche e lavorare per risolverle in modo pratico.
8. Mettersi di fronte le ingiustizie sociali ed economiche e lavorare per risolvere i problemi, sia nella pratica che ufficialmente.
9. Cercare di applicare idee e adottare scientificamente il progetto di rinascita.
10. Diffondere il messaggio di democrazia e diritti umani e il valore della mutua comprensione e della convivenza e garantire che l'idea continui e si sviluppi.
11. Presentare esperienze umane che hanno avuto successo alle altre società su qualunque linea democratica.

– Quarto: le strategie del movimento

Come realizzare questi obiettivi?

- Raggiungere l'uomo comune e spingerlo verso l'attività politica.
- Creare nuove idee nel lavoro politico e non solo nelle sue forme convenzionali.
- Partecipare alla sensibilizzazione sociale e politica dei cittadini e renderli consapevoli dei loro diritti e doveri.
- Contribuire a contenere le crisi politiche, economiche e sociali che potrebbero sorgere nella prossima fase.
- Vecchie idee e progetti costruttivi in tutti i campi per i *policemaker*.

- Lavorare per l'unità duratura delle posizioni e dei fronti circa idee e richieste e principi non contestati.
- Strategie di movimento: le azioni e le attività del movimento ruotano attorno a due assi* di lavoro comunitario. È attraverso le attività che il gruppo accetta di aiutare a diffondere il pensiero del gruppo o fornire una certa idea parziale che si trasforma nell'obiettivo finale- il più grande.

*La mobilitazione e la propaganda ai fini di un grande evento di massa: c'è un accordo interno nel gruppo e tra il gruppo nella sua totalità e le forze reali a proposito di un evento preciso che avverrà in modalità e tempi pubblici. La propaganda per questo grande evento e per l'azione da intraprendere per il suo successo avverrà nel corso dei moti.

- Affidarsi ai giovani dalla mente aperta e nazionale e lavorare per costruire quadri giovanili in maniera continua, che abbia un pensiero, visione, capacità, positività, pensiero rinnovato.
- Cristallizzazione dell'obiettivo: bisogna che si faccia una distinzione tra gli obiettivi principali e quelli secondari. L'obiettivo principale è la base del lavoro del gruppo e può essere modificato solo per decisione della maggioranza di esso. Quelli che sono gli obiettivi secondari riguardano i passi e all'organizzazione laddove l'importanza e la priorità dei tempi e delle condizioni oggettive che riguardano le condizioni di tutta la regione e il luogo in base alle sue possibilità e condizioni.
- Basarsi sulla formazione di regole popolari fisse per rendere i pensieri più facili e incisivi.
- Il Movimento è impegnato nella pratica democratica in tutti gli aspetti, in tutte le attività e nella gestione.

Bibliografia

- Abdel-Malek, Anouar (1962). *Esercito e società in Egitto 1952-1967*. Torino: Einaudi Editore.
- Abdelrahman, Maha (2016). «Policing Neoliberalism in Egypt: The Continuing Rise of the ‘Securocratic’ State». *Third World Quarterly*, 38(1), 185-202, DOI **10.1080/01436597.2015.1133246**.
- Abul-Magd, Zeinab (2011). «The Army and the Economy in Egypt». *Jadaliyya*. URL <http://www.jadaliyya.com/Details/24953/The-Army-and-the-Economy-in-Egypt> (2018-05-03).
- Abul-Magd, Zeinab (2012). «Understanding SCAF». *The Cairo Review of Global Affairs. Essays*. URL <https://www.thecairoreview.com/essays/understanding-scaf/> (2018-04-28).
- Abul-Magd, Zeinab (2013). «The Egyptian Military in Politics and the Economy: Recent History and Current Transition Status». *CMI Insight*, 2. URL <https://www.cmi.no/publications/4935-the-egyptian-military-in-politics-and-the-economy> (2018-12-03).
- Abul-Magd, Zeinab (2014). «Egypt’s Adaptable Officers: Power, Business, And Discontent». *ISPI*. Analysis No. 265 (July 2014). URL https://www.ispionline.it/sites/default/files/pubblicazioni/analysis_265__2014.pdf (2018-04-19).
- Abul-Magd, Zeinab (2015). «Egypt’s Military Business: The Need for Change». *Middle East Institute*. URL <http://www.mei.edu/content/map/egypt%E2%80%99s-military-business-need-change> (2018-03-12).
- al-Ahrām (2018). «Tanāfus beyna al-muḥāfaḍat li-iḥtiḍān mu’tamarāt da’am al-Sīsī (Concorrenza tra le province per ospitare conferenze a sostegno di al-Sīsī)». URL <http://www.ahram.org.eg/NewsQ/639776.aspx> (2018-04-15).
- Al-Jazeera (2017-12-03). «Ahmed Shafik Heads to Egypt After UAE Deportation». *Al-Jazeera News*. URL <https://www.aljazeera.com/news/2017/12/ahmed-shafiq-arrested-deported-uae-171202144736270.html> (2018-05-17).

- al-Sayyd-Marsot, Afaf Lutfi (1985). *A Short History of Modern Egypt*. Cambridge; New York: Cambridge University Press, 107-47.
- Amar, Paul (2011-03-11). «Dietro le quinte della rivolta d’Egitto». *Limes. Il grande Tsunami*. No 1, 2011. URL <http://www.limesonline.com/cartaceo/dietro-le-quinte-della-rivolta-degitto> (2018-04-30).
- Amnesty International (2014-07-03). «Egitto, a un anno dalla deposizione di Morsi, catastrofico declino del rispetto dei diritti umani». URL <https://www.amnesty.it/egitto-a-un-anno-dalla-deposizione-di-morsi-catastrofico-declino-del-rispetto-dei-diritti-umani/> (2018-05-16).
- Amnesty International (2017-09-25). «Egypt: Former Presidential Candidate Given Jail Term in Bid to Stop Him Running in 2018 Election». URL <https://www.amnesty.org/en/latest/news/2017/09/egypt-former-presidential-candidate-given-jail-term-in-bid-to-stop-him-running-in-2018-election/> (2018-05-17).
- Amnesty International (2018-01-24). URL <https://www.amnesty.org/en/latest/news/2018/01/egypt-authorities-must-cease-interference-in-upcoming-election-and-set-guarantees-for-free-candidacy/> (2018-03-12).
- Başal, Muḥammad (2014-09-11). «‘al-šorṭa al-muḡtama‘iyya’ far’ ḡadīd bi’-l-dāḡiliyya’ yataḡatta‘u bi-l-ḡabṭiyya al-qaḡā’iyya» (La polizia sociale, ramo nuovo del Ministero degli Interni, gode della facoltà di arrestare). URL <http://www.shorouknews.com/news/view.aspx?cdate=11092014&id=ac932afc-152d-468e-9ff0-a18819b5ccfc> (2018-05-07).
- Bicchi, Federica; Guazzone, Laura (2004). «Introduzione alla questione della democrazia nei paesi arabi». Bicchi, Federica; Guazzone, Laura; Pioppi, Daniela (a cura di). *La Questione della Democrazia nel Mondo Arabo. Stati, società e conflitti*. Monza: Polimetrica, 19-41.
- Bobbio, Norberto; Matteucci, Nicola; Pasquino, Gianfranco (1983) (diretto da). *Dizionario di politica*. Torino: UTET, 175-7; 1001-11.

- Bozarslan, Hamit (2011). *Sociologia politica del Medio Oriente*. Trad. di Mariangela Gasparotto di *Sociologie politique du Moyen Orient*. Messina: Mesogea.
- Brooks, Risa (2015). «Understanding Shifts in Egyptian Civil-Military Relations. Lessons from the Past and Present». Egypt Civil-Military Relations Conference Paper Series. Paper 2. *DCAF*. URL <https://issat.dcaf.ch/es1/download/94204/1653714/Understanding-Shifts-in-Egyptian-Civil-Military-Relations-Lessons-from-the-Past-and-Present.pdf> (2018-04-27).
- Brusadin, Paolo (2011-03-11). «Il potere militare, uno Stato nello Stato». *Limes. Il grande tsunami*. No.1, 2011. URL <http://www.limesonline.com/cartaceo/il-potere-militare-uno-stato-nello-stato> (2018-04-20).
- Cammett, Melanie; Diwan, Isabel; Richards, Alan; Waterbury, John (2015). *A Political Economy of the Middle East*. 4th ed. Boulder (USA): Westview Press.
- Dahl, Robert A. (1998). *On Democracy*. Harrisonburg (USA): Yale University Press.
- Dentice, Giuseppe (2017-07-25). «Le ragioni del potere di al-Sisī e i rischi per l'Egitto». *Limes*, URL <http://www.limesonline.com/le-ragioni-del-potere-di-al-sisi-e-i-rischi-per-legitto/100247> (2018-05-16).
- Diamond, Larry J. (2002). «Elections Without Democracy. Thinking About Hybrid Regimes». *Muse. Journal of Democracy*, 13(2), 21-35, DOI [10.1353/jod.2002.0025](https://doi.org/10.1353/jod.2002.0025).
- Donini, Valentina M.; Scolart, Deborah (2016). *La shari'a e il mondo contemporaneo*. Perugia: Carocci editore.
- Droz-Vincent, Philippe (2009). «The Security Sector in Egypt: Management, Coercion and External Alliance under the Dynamics of Change». Guazzone, Laura; Pioppi, Daniela (a cura di) (2009). *The Arab State and the Neo-Liberal Globalization. The Restructuring of State Power in the Middle East*. UK: Ithaca, 219-45.

- Droz-Vincent, Philippe (2014-05-14). «Civilianizing the State: Reflection on the Egyptian Conundrum». *Middle East Institute*, URL <http://www.mei.edu/content/map/civilianizing-state-reflections-egyptian-conundrum> (2018-05-14).
- EE Staff (2010-11-09). «The National Democratic Party». *Egypt Independent*. URL <http://www.egyptindependent.com/national-democratic-party/> (2018-05-10).
- Egypt Independent (2018-03-24). «We Will Soon Celebrate Victory Over Terrorism: Sisi from Sinai», URL <http://www.egyptindependent.com/we-will-soon-celebrate-victory-over-terrorism-sisi-from-sinai/> (2018-06-01).
- Egypt Today Staff (2018-03-16). «Live Coverage: Egyptian 2018 Presidential Race Abroad». *Egypt Today*, URL <http://www.egypttoday.com/Article/1/45352/Live-coverage-Egyptian-2018-presidential-race-abroad> (2018-06-01).
- El Amrani, Issandr (2011). «The National Democratic Party: The Battleground». Pioppi, Daniela; Paciello, Maria Cristina; El Amrani, Issandr; Droz-Vincent, Philippe (2011). *Transition to What: Egypt's Uncertain Departure from Neo-authoritarianism*. Mediterranean Paper Series 2011. Washington: The German Marshall Fund of the United State, 28-44.
- El-Ghobashy, Mona (2005). «The Metamorphosis of the Egyptian Muslim Brothers», *International Journal of Middle Eastern Studies*, 37(3) (august 2005), 373-95, URL <http://www.jstor.org/stable/3880106> (2018-04-28).
- El-Gundy (2018-03-26). «An Idiot's Guide to Egypt's 2018 Presidential Election». *al-Ahrām Online*, URL <http://english.ahram.org.eg/News/287913.aspx> (2018-04-05).
- Erklit, Jørgen; Svensson, Palle (1997). «What Makes Elections Free and Fair?». *Journal of Democracy*, 8(3), July 1997, DOI [10.1353/jod.1997.0041](https://doi.org/10.1353/jod.1997.0041).

- Farouk, Menna A. (2018-04-25). «Egypt Sets Up System to Manage Seized Brotherhood Assets». *Al-Monitor*, URL <https://www.al-monitor.com/pulse/originals/2018/04/egypt-approved-law-seizing-assets-funds-muslim-brotherhood.html> (2018-05-11).
- Freedom House (2018). *Egypt*, URL <https://freedomhouse.org/report/freedom-world/2018/egypt> (2018-03-12).
- Frisch, Hillel (2013). «The Egyptian Army and Egypt's 'Spring'». *Journal of Strategic Studies* 36(2), 180-204.
- Gad, Sawsan (2018-01-25). «Egypt's SCAF and the Curious Case Against Konsowa». *Canergie*, URL <http://carnegieendowment.org/sada/75353> (2018-05-22).
- Gonzaga, Paolo (2011). *Islam e democrazia. I Fratelli Musulmani in Egitto*. Torino: Ananke, 99-124.
- Hamam, Marco (2011-03-11). «La vittoria dei giovani e di Facebook». *Limes. Il grande Tsunami*. No 1, 2011, URL <http://www.limesonline.com/cartaceo/la-vittoria-dei-giovani-e-di-facebook> (2018-05-05).
- Hashim, Ahmed (2011). «The Egyptian Military, Part Two: from Mubarak Onward». *Middle East policy Council*, 28(4), winter, URL <http://www.mepc.org/egyptian-military-part-two-mubarak-onward?print=> (2018-04-28).
- Heydemann, Steven (2007). *Upgrading Authoritarianism in the Arab World*. The Seban Center for Middle East Policy at The Brookings Institution, Analysis Paper, 13 (October), URL <https://www.brookings.edu/wp-content/uploads/2016/06/10arabworld.pdf> (2018-03-14).
- Human Rights Watch (2015a). *World Report 2015. Egypt. Events of 2014*, URL <https://www.hrw.org/world-report/2015/country-chapters/egypt> (2018-05-17).
- Human Rights Watch (2015b-08-19). «Egypt: Counterterrorism Law Erodes Basic Rights», URL <https://www.hrw.org/news/2015/08/19/egypt-counterterrorism-law-erodes-basic-rights> (2018-05-17).

- Human Rights Watch (2018a-02-13). «Egypt: Planned Presidential Vote Neither Free Nor Fair», URL <https://www.hrw.org/news/2018/02/13/egypt-planned-presidential-vote-neither-free-nor-fair> (2018-05-17).
- Human Rights Watch (2018b). *World Report 2018. Egypt. Events of 2017*, URL <https://www.hrw.org/world-report/2018/country-chapters/egypt> (2018-03-12).
- International Monetary Fund (2016-08-11). «Egypt: IMF Reaches Staff-Level Agreement on a Three-Year US\$12 Billion Extended Fund Facility». Press Release No. 16/375, URL [https://www.imf.org/en/News/Articles/2016/08/11/09/49/pr16375-Egypt-IMF-Reaches-Staff-Level-Agreement-on-a-Three-Year-US\\$12-Billion-Extended-Fund-Facility](https://www.imf.org/en/News/Articles/2016/08/11/09/49/pr16375-Egypt-IMF-Reaches-Staff-Level-Agreement-on-a-Three-Year-US$12-Billion-Extended-Fund-Facility) (2018-05-17).
- Khamis, Sahar; Gold, Paul B.; Vaughn, Katherine (2013). «Propaganda in Egypt and Syria's 'Cyberwars': Contexts, Actors, Tools and Tactics». Auerbach, Johnatan; Castronovo, Russ (eds.) (2013). *The Oxford Handbook of Propaganda Studies*. New York: Oxford University Press, 418-438.
- Kingsley, Patrick (2014-06-03). «Abdel Fatah al-Sisi Won 96.1% of vote in Egypt Presidential Election, Say Officials» *The Guardian*, URL <https://www.theguardian.com/world/2014/jun/03/abdel-fatah-al-sisi-presidential-election-vote-egypt> (2018-05-16).
- Maḥyī, Muṣṭafā (2017-12-27). «'Al-Sādāt' li-ra'īs 'al-waṭaniyya li-l-intiḥābāt': al-'amn al-waṭanī yamna'unā min 'i'lān mawqifanā min al-taraššuḥ li-l-ri'āsa (al-Sādāt al Presidente del NEA: la Sicurezza nazionale ci impedisce di annunciare la nostra posizione per la candidatura alla Presidenza)». *Madā Maṣr*, URL <https://goo.gl/XZ1djy> (2018-06-01).
- Mansfield, Peter (1973). «Nasser and Nasserism». *International Journal* 28(4), 670-88, DOI [10.2307/40201172](https://doi.org/10.2307/40201172).
- Marshall, Shana (2012-02-10). «Egypt's Other Revolution: Modernizing the Military-Industrial Complex». *Jadaliyya*, URL

- <http://www.jadaliyya.com/Details/25246/Egypt%60s-Other-Revolution-Modernizing-the-Military-Industrial-Complex> (2018-03-28).
- Marshall, Shana (2015). «The Egyptian Armed Forces and the Remaking of an Economic Empire». *The Carnegie Press Papers*, URL <http://carnegie-mec.org/2015/04/15/egyptian-armed-forces-and-remaking-of-economic-empire-pub-59726> (2018-03-15).
 - McRobie, Heather (2014). «Military Trials in Egypt: 2011-2014». *CMI*, URL <https://www.cmi.no/publications/file/5304-military-trials-in-egypt-2011-2014.pdf> (2018-05-05).
 - Michealson, Ruth (2018a-01-15). «Sadat Nephew and Sisi Critic Drops Egyptian Presidential Bid». *The Guardian*, URL <https://www.theguardian.com/world/2018/jan/15/sadat-nephew-and-sisi-critic-drops-egyptian-presidential-bid> (2018-05-31).
 - Michaelson, Ruth (2018b-03-26). «Egypt Election: Polls Open Amid Concerns Over Voter Apathy». *The Guardian*, URL <https://www.theguardian.com/world/2018/mar/26/egypt-election-polls-open-amid-concerns-over-voter-apathy> (2018-05-19).
 - Michaelson, Ruth (2018c-03-28). «Egypt Election: 'I'm not Going to Vote. I Know the Result - Sisi Will Win'». *The Guardian*, URL <https://www.theguardian.com/world/2018/mar/28/egypt-election-low-turnout-im-not-going-to-vote-i-know-the-result-sisi-will-win> (2018-05-19).
 - Middle East Monitor (2017-12-02). «Egypt's Ex-premier Shafiq Arrested in UAE, Being Deported to Egypt». *Middle East Monitor*, URL <https://www.middleeastmonitor.com/20171202-egypts-ex-premier-shafiq-arrested-in-uae-being-deported-to-egypt/> (2018-05-21).
 - Middle East Monitor (2018-03-19). «Egypt ex-PM Shafik Endorses Sisi for President». *Middle East Monitor*, URL <https://www.middleeastmonitor.com/20180319-egypt-ex-pm-shafik-endorses-sisi-for-president/> (2018-05-21).
 - Morsy, Laila (1984). «The Military Clauses of the Anglo-Egyptian Treaty of Friendship and Alliance, 1936». *International Journal of*

- Middle Eastern Studies*, 16(1), 67-97. JSTOR, URL www.jstor.org/stable/162941 (2018-03-17).
- O'Connell, Guillermo (1993). «Delegative Democracy?». *Kellogg Institute*, URL http://kellogg.nd.edu/sites/default/files/old_files/documents/172_0.pdf (2018-05-16).
 - Osman, Tarek (2013). *Egypt on the Brink. From Nasser to the Muslim Brotherhood*. [E-book]. New Haven; London: Yale University Press.
 - Paciello, Maria Cristina (2011). «Egypt's Last Decade: The Emergence of a Social Question». Pioppi, Daniela; Paciello, Maria Cristina; El Amrani, Issandr; Droz-Vincent, Philippe (2011). *Transition to What: Egypt's Uncertain Departure from Neo-authoritarianism*. Mediterranean Paper Series 2011. Washington: The German Marshall Fund of the United State, 7-27.
 - Paul, Jim (1983). «The Egyptian Arms Industry». *MERIP Reports*, 112, 26-8, DOI [10.2307/3010849](https://doi.org/10.2307/3010849).
 - Piazzese, Giovanni (2013). «Verso un Egitto caserma? La vittoria dei militari ha radici lunghe». *Limes*, URL <http://www.limesonline.com/cartaceo/verso-un-egitto-caserma-la-vittoria-dei-militari-ha-radici-lunghe> (2018-05-02).
 - Raphaeli, Nimrod (2013). «Egyptian Army's Pervasive Role in National Economy». *Memri*, URL <https://www.memri.org/reports/egyptian-armys-pervasive-role-national-economy> (2018-04-28).
 - Reuters Staff (2017-11-10). «Egypt, IMF Reach Agreement on \$2 Billion Loan Disbursement». *Reuters*, URL <https://www.reuters.com/article/us-egypt-imf/egypt-imf-reach-agreement-on-2-billion-loan-disbursement-idUSKBN1DA16F> (2018-05-18).
 - Reuters Staff (2018-03-04). «Crown Prince signs \$10 Billion Deal on Mega-city during Cairo Visit». *Reuters*, URL <https://www.reuters.com/article/us-saudi-egypt/crown-prince-signs-10-billion-deal-on-mega-city-during-cairo-visit-idUSKBN1GG0QD> (2018-06-02).
 - Sakr, Taha (2018a-02-21). «Egypt's Government not 'Partner' in \$15 bn Israeli Gas Deal: Sisi». *Egypt Independent*, URL

- <http://www.egyptindependent.com/egypts-government-not-partner-in-15-bn-israeli-gas-deal-sisi/> (2018-05-15).
- Sakr, Taha (2018b-03-21). «In a Televised Interview, Sisi Highlights Challenges, Receives Citizens' Concerns». *Egypt Independent*, URL <http://www.egyptindependent.com/in-a-televised-interview-sisi-highlights-challenges-receives-citizens-concerns/> (2018-05-20).
 - Salem, Sara (2013). «The Egyptian Military and the 2011 Revolution». *Jadaliyya*, URL <http://www.jadaliyya.com/Details/29474/The-Egyptian-Military-and-the-2011-Revolution> (2018-04-09).
 - Sayigh, Yezid (2012). «Above the State. The Officers' Republic in Egypt». *The Carnegie Press Papers*, URL <http://carnegie-mec.org/2012/08/01/above-state-officers-republic-in-egypt-pub-48972> (2018-04-28).
 - Springborg, Robert (2015). «President Sisi's Delegative Authoritarianism». *Istituto Affari Internazionali*, URL <http://www.iai.it/sites/default/files/iaiw1526.pdf> (2018-07-31).
 - Tawfeek, Farah (2018a-02-23). «I Am not Funded nor Have I Been Pressured to Run for Presidency: Moussa». *Egypt Independent*, URL <http://www.egyptindependent.com/i-am-not-funded-nor-have-i-been-pressured-to-run-for-presidency-moussa/> (2018-03-20).
 - Tawfeek, Farah (2018b-02-28). «Moussa Supports Extending Presidential Term for 6 Years». *Egypt Independent*, URL <http://www.egyptindependent.com/moussa-supports-extending-presidential-term-for-6-years/> (2018-06-02).
 - US Census Bureau (2017). *Egypt Demographic Data*, URL https://www.census.gov/popclock/country_print.php?FIPS=eg (2018-05-14).
 - Vatikiotis, P.J. (1978). *Nasser and his Generation*. London: Croom Helm London.

Video

- «Meet Asmaa Mahfouz and the vlog that Helped Spark the Revolution», URL <https://www.youtube.com/watch?v=SgjIgmDsEuk> (2018-05-13).
- «Egypt's Mubarak Resignation Speech, by VP Suleiman, February 11, 2011», URL <https://www.youtube.com/watch?v=H4ft5k1YyZw> (2018-05-14).
- «Egypt's top General Announces Morsi has been Deposed», URL <https://www.youtube.com/watch?v=PdSN9dxW58U> (2018-05-15).
- «al-Sisi yuṭālibu al-maṣrīn al-’iḥtišād li-manḥi tafwīḍ li-muwāḡaha al-’irhāb wa al-’unf al-muḥtamill (al-Sīsī chiede agli Egiziani di consentirgli di affrontare il terrorismo e la potenziale violenza)», URL <https://www.youtube.com/watch?v=AGBaoh3DeNM> (2018-05-17).
- «Sisi Speech 24/10/2014 Rafah Terrorist Attack English Subtitled», URL <https://www.youtube.com/watch?v=BT0VuBXu05s> (2015-05-17).
- «al-našara/mu’tamar Ḥāled ‘Alī wa al-’i’lān ‘an taraššuḥi li-intiḡābāt al-ri’āsa wa yuhāḡimu nizām al-Sīsī (Conferenza di Ḥāled ‘Alī e annuncio della sua candidatura alle elezioni per la Presidenza e attacca il regime di al-Sīsī)», URL <https://www.youtube.com/watch?v=4wbP7MSaAa8> (2018-05-16).
- «Bayyān wa kalima al-farīq ‘Aḥmad Šafīq al-yawm bi-’i’lān taraššuḥ li-ri’āsa 2018 (Comunicato e discorso di oggi del comandante ‘Aḥmad Šafīq nell’annunciare la sua candidatura alla Presidenza 2018)», URL <https://www.youtube.com/watch?v=Yxx43sZZKH0> (2018-05-17).
- «Kalima al-farīq ‘Aḥmad Šafīq al-yawm wa bayyān yuwaddīḥu man’a al-’imārāt lahu min al-’awda li-Mašr (Discorso di oggi del comandante ‘Aḥmad Šafīq e comunicato di chiarimento del divieto degli Emirati di far ritorno in Egitto)», URL <https://www.youtube.com/watch?v=6srvQL4VvYI> (2018-05-21).
- «Ḥiṭāb ‘i’lān al-taraššuḥ li- ri’āsa Mašr li-l-’aqīd ‘Aḥmad Qoṣṣowah (Discorso di annuncio della candidatura alla Presidenza dell’Egitto del colonnello ‘Aḥmad Qoṣṣowah)», URL <https://www.youtube.com/watch?v=UEIcFXT0BK4> (2018-05-22).

- «al-farīq Sāmī ‘Anān yu‘allinu rasmīan ’i‘tizāmahu al-taraššuḥ – Sāmī ‘Anān ra’īsan li-Maṣr 2018 (Il tenente Sāmī ‘Anān annuncia ufficialmente la sua intenzione di candidarsi – Sāmī ‘Anān Presidente d’Egitto 2018)», URL https://www.youtube.com/watch?v=Nrfik1_kU7k (2018-05-22).
- «Maṣr al-‘arabiyya – al-Sādāt yu‘allinu ’adam taraššuḥihi li-l-intiḥābāt al-ri’āsīa (Maṣr al-‘arabiyya – al-Sādāt annuncia di non candidarsi per le Elezioni Presidenziali)», URL <https://www.youtube.com/watch?v=MjS9j0avxT0> (2018-05-20).
- «Ḥikāyya waṭan – kalima al-ra’īs al-Sīsī ḥilāl al-ḡalasa al-ḥitāmiyya. ’i’lān taraššuḥihi li- ri’āsa fatra ṭānīa (Ḥikāyya waṭan – Discorso del Presidente al-Sīsī nell’ultima seduta. Annuncio della sua candidatura per un secondo mandato)», URL <https://www.youtube.com/watch?v=ASgFU5qm4MM&t=38s> (2018-05-22).
- «Ša’ab wa ra’īs – al-ra’īs al-Sīsī yaftaḥu qalbahu li-l-maṣrīn | 20-03-2018 (Gente e Presidente – il Presidente al-Sīsī apre il proprio cuore agli egiziani | 20-03-2018)», URL https://www.youtube.com/watch?v=AtvhEw0_gOI (2018-05-20).
- «Al-’ān | mu’tamar ṣuḥufi li-ra’īs ḥizb al-ḡad Mūsā Muṣṭafā Mūsā ‘aqab taraššuḥihi li-l-intiḥābāt al-ri’āsīa (Conferenza stampa del leader del partito al-ḡad Mūsā Muṣṭafā Mūsā a seguito della sua candidatura alle Elezioni Presidenziali)», URL <https://www.youtube.com/watch?v=TuAgYL13CEg> (2018-05-22).
- «Kalima al-ra’īs al-Sīsī ’amāma ‘maḡlis al-nuwwāb’ ba’ada ḥalafa al-yamīn al-dustūrīa li-fatra ri’āsa ṭānīa (Discorso del Presidente al-Sīsī in Parlamento dopo aver giurato sulla Costituzione per il secondo mandato)», URL <https://www.youtube.com/watch?v=2Z5JSWYdV-c> (2018-06-03).